www.kassioun.org

1230

الاثنين 16 حزيران 2025

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

أسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «3000» ل.س ● دمشق ص.ب «35033» ● تلفاكس «3321775 11 00963» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

العدوان الصهيوني على إيران ... مقاربة أولية

[17]

الافتتاحية

حول العدوان «الإسرائيلي» على إيران

بيان من المجلس المركزي للإرادة الشعبية

بدأت «إسرائيل»، وبتواطؤ معلن من الأمريكي، يوم الجمعة 2025/6/13، عدواناً واسع النطاق وغير مسبوق على إيران، وذلك بالرغم من المفاوضات التي كانت جارية حول الملف النووي الإيراني. وقد أدانت دول عديدة حول العالم وفي منطقتنا هذا العدوان، وعلى رأسها الإدانات الواضحة والمحقة التي أصدرتها السعودية وتركيا ومصر إلى جانب إدانات من كل الدول العربية.

إنّ قراءة أبعاد هذا العدوان وأهدافه وتأثيراته على بلدنا، تتطلب وضعه في سياقه الكامل الإقليمي والدولي:

أولاً: ما يزال الاتجاه العام للتوازن الدولي الجديد، ثابتاً ومتصاعداً، وهو التراجع الأمريكي/الغربي الشامل، مقابل صعود متواصل للصين وروسيا وقوى إقليمية متعددة حول العالم، بينها الهند والسعودية وتركيا والبرازيل وغيرها. والمؤشر الأكثر أهمية في هذا الاتجاه هو المؤشر الاقتصادي «بما في ذلك الحرب التجارية الفاشلة التي شنها ترامب»، إضافة إلى المؤشرات السياسية والعسكرية في مناطق مختلفة من العالم، بما فيها أوكرانيا.

ثانياً: تعبر الأزمات العميقة في الرأسمالية عن نفسها بطريقتين متزامنتين؛ الأولى: ازدياد الانقسامات الداخلية ضمن النخب الرأسمالية، «وهو ما بدأ بالتعبير عن نفسه بأشكال مختلفة بينها الاضطرابات المتصاعدة داخل أمريكا وداخل الكيان نفسه»، والثانية: ارتفاع مستوى العدوانية باعتبار الحروب هي رئة حديدية تتنفس منها الرأسمالية.

ثالثاً: في ظل توازن الرعب النووي، يلجأ المركز الأمريكي لإشعال حروب صغيرة ومتوسطة، على أمل أن تنتج بمجموعها نتائج الحرب الشاملة غير الممكنة. ميزة هذه الحروب أنها ممتدة زمنياً، بحيث تبدأ ولا يُعرف متى تنتهي، لأنها لم تستطع حل أزمة التراجع، بل وعمقتها وبات التراجع عنها إيذاناً بانتهاء العالم القديم وولادة العالم الجديد.

رابعاً: ينطبق هذا الأمر على الكيان الصهيوني الذي دخل منذ عامين في مرحلة من الحروب المتواصلة التي لا نهاية لها، ولم يعد قادراً على تحقيق أهدافه من أي حرب يفتحها، وبالتالي لم يعد قادراً على إغلاق أي منها.

خامساً: تحاول واشنطن، ومعها «إسرائيل»، عكس اتجاه التطور التاريخي عبر محاولة إعادة تشكيل منطقتنا، باعتبارها نقطة ارتكاز للمشاريع الأساسية للقوى القارية والإقليمية الصاعدة، وعلى رأسها السعودية، وتركيا، ومصر، وإيران نفسها.

سادساً: الهدف «الإسرائيلي» الأمريكي، هو في الجوهر منع شرق أوسط جديد بدأ بالفعل بالتشكل عبر جملة من التسويات بين تركيا وإيران والدول العربية الأساسية، وباتجاه توازن إقليمي جديد يجري ضمنه تحجيم وزن «إسرائيل» ووزن الغرب ككل.

سابعاً: رغم كل البلطجة «الإسرائيلية» إلا أنها محكومة بالتراجع والهزيمة، وصولاً لرفع الحيف عن غزة وعن الشعب الفلسطيني، وإلى إقامة الدولة الفلسطينية، وهو أمر بات أقرب من أي وقت مضى.

أخيراً: الكيان الصهيوني معاد عضوياً وبنيوياً ووظيفياً لسورية وللشعب السوري، وهذا الأمر غير قابل للتغيير، أياً تكن السياسات التي ستتبعها سورية، فالهدف كان وما يزال إنهاء سورية كوحدة جغرافية سياسية، وهو هدف لن يسمح الشعب السوري بتحقيقه أياً تكن التكاليف.

■ دمشق

14 حزيران 2025

شؤون عمالية

زيادة أجور العمال جعجعة من دون طحن

02

ملف «سورية 2025»

صحافة الكيان: المعركة الجارية والآثار النفسية على المستوطنين...

06

شؤون محلية

باخرة زيت النخيل في مرفأ طرطوس... إنجاز اقتصادي أم تهديد غذائي؟

08

شؤون اقتصادية

الجفاف والنيوليبرالية والحرب: ثلاثية انهيار الزراعة السورية

12

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

زيادة أجور العمال جعجعة من دون طحن

من المؤكد أن الأجور من أكثر القضايا إلحاحاً، ومن أكثر القضايا التي يجري تداولها على ألسنة من يبيعون قوة عملهم، سواء العضلية منها أو الفكرية. فهنا لا فرق بين الاثنتين من حيث النتيجة النهائية، وهي ضرورة تحسين الوضع المعيشي، المتناسب مع غلاء الأسعار، التي تقفز الآن قفزات متسارعة لا يمكن للأجور الحالية إدراكها، أو الوصول إلى حالة قريبة منها، مما يعني استمرار الحال على ما هو عليه من بؤس وحرمان للعاملين بأجر، ويعني انقسام المجتمع إلى فريقين أساسيين ناهبين ومنهوبين، يجري الصراع بينهما وإن كان مستتراً.

الفريق الأول، مسلح بكل الوسائل الضرورية التي تجعله مستمراً في تسلطه واستغلاله، والفريق الآخر مجرد من إمكانياته ومكبلةٌ طاقاته ومحروم من حقوقه الدستورية، التي لا تجعله قادراً على الدفاع عن حقه في الحياة.

إن الطبقة العاملة السورية لديها الكثير من المجسّات التي تستشعر بها تحسُّن وضعها المعيشي، وأهمها الأجور الحقيقية التي يتقاضاها العمال، والتي لا تسد الرمق الآن، والحديث المتواصل عن زيادة للأجور يطبّل بها الإعلام ويزمّر، وكذلك المسؤولون عن القضايا المالية، يراد منها طمأنة العمال إلى إمكانية تحسين أوضاعهم «أمل إبليس في الجنة»، ومحاولة تأريض حالة الغليان المستتر الذي ينتاب عموم الفقراء ومنهم الطبقة العاملة بسبب أجورها الضعيفة، التي أوصلت غالبية الطبقة العاملة إلى ما دون خط الفقر، وهذه نتيجة طبيعية للسياسات الاقتصادية التحريرية «أيْ الليبرالية وتحرير الأسعار»، والاستثمارية والأجرية.

ما نود أن نقوله في كل ما تقدم، هو أن قضية الأجور- وزيادتها زيادة حقيقية تستطيع أن تصحح المعادلة المائلة الآن لمصلحة الأرباح، أي لمصلحة رأس المال- هي قضية وطنية من الدرجة الأولى، تتحمل مسؤوليتها كل القوى النظيفة في المجتمع، وبالأخص الحركة النقابية التي يقع على عاتقها النضال من أجل ذلك، فهي تبحث الوضع المعيشي للعمال في كل اجتماعاتها ولكن على الأرض لا شيء يتغير، وهذا مفهوم من قِبل الجميع بسبب وقوفها في الوسط، بين السلطة والطبقة العاملة، فلا هي قادرة على أن تكون شريكاً حقيقياً للسلطة في سياساتها، ولا هي قادرة على قيادة الطبقة العاملة باتجاه تحسين أوضاعها والدفاع عن حقوقها ومصالحها بوسائل مشروعه أقرّتها الاتفاقيات الدولية وأقرها الدستور، وكذلك تجارب الطبقة العاملة في العالم.

موظّفو صحة الحسكة يستغيثون

في فصل جديد من فصول القرارات الجائرة بحق الموظفين، أصدر مدير التنمية الإدارية بتفويض من وزير الصحة، وبموجب كتاب من مديرية صحة الحسكة، القرار رقم /1949/ بتاريخ 22 أيار 2025 والمؤلف من 19 صفحة.

■ مراسل قاسيون

وقد تضمن القرار الصادر في دمشق «منح العاملين غير الفاعلين إجازة بتمام الأجر لمدة ثلاثة أشهر تبدأ من تاريخ 1 حزيران 2025» حسب نص القرار الذي تلقت «قاسيون» نسخة منه.

شمل قرار الإجازة القسرية /773/ عاملاً في مديرية صحة الحسكة من عمال وموظفين وفنيّي مخابر، وتخدير وممرضين وأطباء وصيادلة وقابلات وممرّضات وإداريين ومستخدمين، وغيرهم من فئات الموظفين في المديرية.

وفور سماع الموظفين بهذا القرار، بادروا إلى الاتصال بوسائل الإعلام والنقابات العمّالية، وقد كان موقف رئيس اتحاد عمال محافظة الحسكة متجاوباً مع العمّال حسب حديث ممثل العمّال لمراسل قاسيون. توزّع كادر موظفي صحة الحسكة قبل الحرب على /5/ مشاف و/55/ مركزاً صحياً فعالاً و/45/ مركزاً صحياً في المحافظة تعرضوا للتخريب، المجموع /90/ مركزاً صحياً في محافظة الحسكة بالإضافة إلى /15/ نقطة طبية. ووصل عدد الموظفين بين 2800–3000 موظف.

وكانت المديرية بحاجة إلى عدد أكبر من الموظفين لتغطية المحافظة. وبعد خروج بعض المراكز عن الخدمة، قل عدد الموظفين في صحة الحسكة إلى 1600–1650 موظفاً.

وخلال الحرب، ورغم تخريب العديد من المراكز، لم يتوقف العمال والموظفون عن العمل، وخاصة تلك الأعمال المتعلقة بلقاحات الأطفال وغيرها من الأمور الحساسة التي لا يمكن إيقافها لأنّها ستسبب كارثة صحية في محافظة الحسكة. وكانت آخر جولة لفرق موظفي لقاحات الأطفال الجوّالة على القرى في مختلف النواحي قبل العيد بـ 10 أيام، وشملت جولة الفرق الجوالة قرى أبو راسين والدرباسية، الجوادية، والحسكة والقامشلي وتل حميس والشدادي وغيرها من النواحي. فكل الفرق الجوالة تؤدي عملها حسب ما أكده ممثل العمال لمراسل قاسيون.

من ناحية أخرى، يؤكد العمال أنّ صفة العاملين غير الفاعلين لا تنطبق عليهم. ويمتلك الموظفون في مديرية صحة الحسكة الثبوتيات اللازمة التي تؤكد ذلك. كما يمتلكون الثبوتيات اللازمة لموظفين غير فاعلين لم يشملهم القرار الجائر حسب وصفهم. وقد وصف العمّال كتاب مديرية صحة الحسكة إلى وزارة الصحة بالكتاب المضلّل لأنّهم موظفون فاعلون رغم خروج المراكز عن الخدمة. وقد ادّعت مديرية صحة الحسكة بأنّها لا تحتاج إلى هؤلاء الموظفين.

يؤكد العمّال أنّ الكتب التي رفعها رؤساء المراكز هي كتب إعادة تقييم للعاملين، ولكن مديرية صحة الحسكة ضلّلت الوزارة. وجرى انتقاء عشوائي حيث شمل القرار 773 موظفاً فاعلاً، وترك الآخرون الذين هم غير فاعلين في الواقع غير مشمولين بهذا القرار.

يخاف العمال من سيف التسريح التعسفي الذي سيؤثر على معيشة 773 أسرة في محافظة الحسكة، وخاصة في هذه الظروف المعيشية السيّئة التي تشهدها البلاد. ويتوجه العمال والموظفون في مديرية صحة الحسكة بندائهم واستغاثتهم إلى الشرفاء في نقابات العمال وفي وزارة الصحة لإنصافهم. فهل من مجيب؟

يذكر أنّ الموظفين المشمولين بهذا القرار قرّروا تشكيل وفد يمثّلهم لمقابلة النقابيّين في اتحاد عمّال محافظة الحسكة، وسيسافر الوفد إلى دمشق لمقابلة النقابيين في الاتحاد العام لنقابات العمال، ولمقابلة المسؤولين في وزارة الصحة من أجل إنصافهم.

مؤتمر العمل الدولي وقضايا العمل والعمّال

عقدت في جنيف الدورة 113 لمؤتمر العمل الدولي ما بين 2 و13 حزيران الجاري 2025. وشارك فيها نحو 5 آلاف مندوب يمثّلون الحكومات وأصحاب العمل والعمّال من 193 دولة، بما فيها سورية. نوقشت قضايا أساسية في عالم العمل متعلقة بسوق العمل والحقوق الاجتماعية، والعمل اللائق للطبقة العاملة، واقتصاد القطاع المنظم وغير المنظم.

تم التأكيد أن الانتقال إلى الاقتصاد المنظَّم يؤمّن للعمال ظروف عمل أفضل، مثل الأجور وأوقات العمل المناسبة والسلامة والصحة المهنيّتين وحماية الأمومة. وكذلك حقوقهم الاجتماعية، حيث يحصلون على حماية اجتماعية لتغطية الحالات الطارئة المتعلقة بالمرض والأمومة والبطالة وإصابات العمل والعجز والشيخوخة، ويسهم في بناء مجتمع أكثر عدلاً. فمنشآت القطاع المنظم تتمتع بوضع أفضل من المنشآت غير المنظمة بما في ذلك التمويل والتكنولوجيات المتقدمة وبرامج تنمية المهارات للعمال لتعزيز الإنتاجية. إن توسيع البلدان للقطاع المنظم، يعطي الفرصة للقوة العاملة لكي تصبح أكثر مهارة وإنتاجية، ويؤدي إلى نمو مستدام، وتحسين ظروف العمل والحد من حالة انعدام المساواة، ويساهم بتعزيز الاقتصاد ككل. ويعود بالنفع على المجتمع من خلال زيادة الإيرادات العامة للدولة وتعزيز سيادة القانون. وهو يعزز قدرة الدولة على ضمان حصول الجميع على الخدمات العامة، والحوار الاجتماعي الثلاثي.

كما ناقش المؤتمر في دورته هذه عدداً من التقارير المقدمة على جدول أعماله منها: –الحماية من المخاطر البيولوجية في بيئية العمل. –تحقيق العمل اللائق في اقتصاد المنصات، ويقصد باقتصاد المنصات الاقتصاد التعاوني أو اقتصاد الأقران أو اقتصاد الأعمال الصغيرة أو الاقتصاد القائم على الطلب، والأنشطة الاقتصادية التي يتم بها العمل عن بعد عبر الانترنت. –الوظائف والحقوق والنمو. –وضع العمال في الأراضي العربية المحتلة. –تقرير لجنة الخبراء بشأن تطبيق معايير العمل الدولية. –نهج مبتكر للتصدي لسمَة القطاعات غير المنظمة وتعزيز الانتقال نحو سمة المنظّمة بغية النهوض بالعمل اللائق. –اقتراح اتفاقية دولية وتوصية حول حماية من المخاطر البيولوجية في بيئة العمل. –تقرير حول مؤشر الحقوق العالمية 2025، لوضع العمال والنقابات العمالية في عالمنا. وأظهر التقرير الخطر المحدق على العمال في ظل التوحش الرأسمالي السائد، الذي تقوده في معظم البلدان حكومات يمينية متطرفة، داعمة لقوى رأس المال وتقف موقف المعادي للطبقة العاملة عامّة، مشيراً إلى سلب حقوق العمال في جميع أنحاء العالم، وصدور تشريعات مناهضة لحقوق العمال، مثل حق الإضراب والحق بالمفاوضة الجماعية والتضييق على حرية التنظيم النقابي. وبيّن أن وضع النقابات العمالية والعمّال خاصة في الدول الرأسمالية، خاصة في أوروبا والولايات المتحدة، يعاني من تدهور كبير فيما يتعلق بحقوق العمّال. وبشكل حاد في جميع قارّات العالَم. كمنع العُمّال من حقّ إنشاء نقابة أو الانضمام إليها، وفرض قيود على حرية التعبير والتجمع، وخرق حق الإضراب والمفاوضات الجماعية، وأنّ أسوأ منطقة في العالم بالنسبة للعاملين هي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وكذلك تدهورت أوضاع العمال بشكل كبير بسبب الصراعات الداخلية وما نتج عنها من انهيار لسيادة القانون، ومن هذه الدول: سوريا، وأفغانستان، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وهايتي، وليبيا، وميانمار، وفلسطين، والصومال، والسودان، واليمن. ومن الجدير ذكره انعقاد اجتماع منتدى التحالف العالمي للعدالة الاجتماعية على هامش أعمال الدورة الـ 113 لمؤتمر العمل الدولي.

الطبقة العاملة

السويد: إضرابات في موانئ السويد

أعلن اتحاد عمال الموانئ السويدي عن إضرابات جديدة تشمل أكثر من عشرة موانئ في مناطق البلاد، وذلك اعتباراً من 18 حزيران الجاري، حسب إذاعة السويد، وكان الاتحاد نفّذ خلال الأسابيع الأخيرة عدداً من الإضرابات الجزئية، للمطالبة، بضمانات أعلى لممثلي النقابات. كما رفض العرض الأخير الذي قدمه الوسطاء لحل النزاع، ومن الجدير ذكره أن مئات من عمال الموانئ في السويد نفّذوا في نهاية أيار الماضي إضراباً في مواقع عدّة، أبرزها ميناء يوتيبوري، احتجاجاً على ظروف العمل التي وصفوها بغير العادلة، وللمطالبة بتحسين شروط التوظيف وتثبيت العمالة المؤقتة، وزيادة الأجور. وقاد الإضراب اتحاد عمال الموانئ، في حين تراجع اتحاد النقل السويدي عن تهديده بالإضراب بعد توقيعه اتفاقاً جماعياً مع أرباب العمل.

كندا إضراب عمال شركة النقل في مونتريال

بدأ عمال صيانة نظام النقل العام في مونتريال إضراباً عن العمل يوم الإثنين 10 حزيران الجاري، وقد وافقت النقابة التي تمثل سائقي الحافلات والمترو في شركة النقل في مونتريال على قرار الإضراب، وانضم المزيد من النقابات إلى الحركة أيضاً. يطالب عمال الصيانة في نقابة النقل في مونتريال بتجديد اتفاقيتهم الجماعية، التي انتهت صلاحيتها في كانون الثاني من هذا العام. ويطالبون بزيادة رواتبهم بنسبة 25% على مدى خمس سنوات وزيادة عن الراتب الأساسي. صرحت عضو نقابة عمال النقل بأنه عُقد 75 اجتماعاً مع النقابة، ولم نتطرق بعد إلى البنود المالية. وأضافت أنه نظراً لعدم تناول بنود الرواتب والعديد من القضايا الجوهرية على طاولة المفاوضات، لم يكن من الممكن منع الإضراب من خلال تنظيم جولة مفاوضات خاطفة. سيستمر الإضراب حتى 17 حزيران الجاري.

هونغ كونغ: اضراب احتجاجًا على الاستغلال الخوارزمي لمنصة توصيل الطعام «كيتا»

بدأت «كيتا» بخفض التكاليف لتعظيم أرباحها في سوق هونغ كونغ. على الرغم من استمرار الأجواء السياسية القمعية، شنّ سائقو توصيل الطعام في هونغ كونغ جولات من الإضرابات منذ أيار 2025 وحتى منتصف حزيران احتجاجًا على الاستغلال الخوارزمي لمنصة «كيتا»، وهي منصة توصيل طعام عالمية آخذة في التوسع، مملوكة لشركة «ميتوان».

وفقًا لمجموعة حقوق عمال التوصيل، سُجلت 19 إصابة في مكان العمل عام 2024. مع ذلك، يُعتبر عمال التوصيل عمالًا لحسابهم الخاص، وترفض المنصات تعويضهم عن إصابات العمل.

في السنوات الأخيرة، نظم عمال التوصيل من المنصات الثلاث احتجاجات محدودة النطاق ضد استغلال المنصة. ومع ذلك، شهدت الجولة الأخيرة من الاحتجاجات استهداف كيتا. بعدما بدأت المنصة في خفض التكاليف لتحقيق أقصى قدر من الأرباح.

إنكلترا: عمّال بناء سيلافيلد يصوتون على الإضراب

صوتت نقابة يونايت، النقابة الرائدة في البلاد لعمّال موقع سيلافيلد النووي، الأربعاء الماضي 11 حزيران، مع نحو 1500 عامل بناء من 36 شركة مقاولات في سيلافيلد. وشارك بالتصويت الكهربائيون والنجارون وعمال الأنابيب والمنصات، والعمال الأرضيون وعمال اللّحام والرسامون وغيرهم من الأدوار الحيوية في البناء. ويدور النزاع على الأجور منذ فترة طويلة.

وقالت الأمينة العامة لنقابة يونايت: «يبدو أن أصحاب العمل في سيلافيلد عازمون على استنزاف الأرباح دون دفع حصة عادلة لأعضائنا، الذين يتمتعون بمهارات عالية ويعملون في بيئة بالغة الصعوبة والخطورة، ومع ذلك يرفض أصحاب العمل في قطاع الإنشاءات دفع بدل مهارات أعضائنا وتفانيهم. أصحاب العمل هم الذين جلبوا هذا النزاع على أنفسهم برفضهم التفاوض، وعليهم العودة إلى طاولة المفاوضات بعرض قابل للتطبيق».

عقيدة ترامب والإمبريالية الجديدة لحركة «ماغا»

لقد أحدث التحول الجذري في الإمبريالية الأمريكية في ظل رئاسة دونالد ترامب، سواء في ولايته الأولى أو حتى في فترته الحالية، ارتباكاً وذعراً هائلين داخل مراكز القوة في المؤسسة. يتجلى هذا التغيير المفاجئ في السياسة الخارجية الأمريكية في التخلي عن كل من النظام الدولي الليبرالي الذي شيّد في ظل الهيمنة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية والاستراتيجية طويلة المدى لتوسيع حلف الناتو والحرب بالوكالة مع روسيا في أوكرانيا. لقد وضع فرض الرسوم الجمركية المرتفعة وتغيير الأولويات العسكرية الولايات المتحدة في صراع حتى مع حلفائها القدامى، بينما تتسارع الحرب الباردة الجديدة على الصين والجنوب العالمي. إن التحول في إسقاط القوة الأمريكية متطرف للغاية، والارتباك الذي ولّده كبير جداً، لدرجة أن بعض الشخصيات المرتبطة منذ فترة طويلة باليسار قد وقعت في فخ رؤية ترامب على أنه انعزالي ومعادٍ للعسكرة ومعادٍ للإمبريالية. وهكذا، جادل اليساري الساخط كريستيان بارينتي بأن ترامب «ليس معادياً للإمبريالية بالمعنى اليساري. بل هو انعزالي فطري يضع أمريكا أولاً»، وهدفه، «أكثر من أي رئيس حديث»، هو «تفكيك الإمبراطورية العالمية غير الرسمية لأمريكا»، وتعزيز سياسة خارجية جديدة «مناهضة للعسكرة» و«معارضة للإمبراطورية».

■ جون بيلامي فوستر
بتصرف عن دورية weiveR ylhtnoM

ومع ذلك، وبعيداً عن كونه معادياً للإمبريالية، فإن التحول العالمي في العلاقات الخارجية للولايات المتحدة في عهد ترامب يعود إلى نهج قومي متطرف تجاه القوة العالمية، متمركز في قطاعات رئيسية من الطبقة الحاكمة، وخاصةً شركات احتكار التكنولوجيا المتقدمة، بالإضافة إلى أتباع ترامب الذين ينتمون في الغالب إلى الطبقة المتوسطة الدنيا. ووفقاً لهذا المنظور الفاشي الجديد والانتقامي، فإن الولايات المتحدة في حالة تراجع كقوة مهيمنة، ويهددها أعداء أقوياء: الماركسية الثقافية و«الغزاة» المهاجرين من الداخل، والصين والجنوب العالمي من الخارج، بينما يعيقها حلفاء ضعفاء وتابعون.

الإطار الفكري للعقيدة

1. «أمريكا أولاً» كمرتكز أيديولوجي:

تتبنى إدارة ترامب الثانية فلسفة تقوم على القومية الاقتصادية والسيادية المطلقة، مع التركيز على فصل المصالح الأمريكية عن التكتلات الدولية. ظهر هذا جلياً في خطاب التنصيب «يناير 2025» الذي هاجم فيه ترامب العولمة ووصفها بأنها «أفقرت العمال الأمريكيين وأثرت النخب»، مؤكداً أن سياساته ستركز على «الشارع الرئيسي لا وول ستريت».

2. النموذج الويستفالي:

تعيد العقيدة تعريف السياسة الخارجية عبر العودة إلى مفهوم الدولة القومية بحدودها الصارمة، مع رفض الالتزامات متعددة الأطراف كاتفاقية باريس للمناخ والمحكمة الجنائية الدولية. هذا التوجه يُفسَّر كرد فعل على «أعباء العولمة» وفقاً لتحليلات أكاديمية.

3. الصراع الحضاري كإطار تحليلي:

يستند ترامب إلى رؤية صموئيل هنتنغتون «لصراع الحضارات»، حيث يصور التهديدات الخارجية «كالهجرة والصين» كخطر وجودي على «القيم الأمريكية». تجسَّد هذا في خطابه عن السيطرة على قناة بنما بدعوى أن «الصين تسيطر عليها» – وهو ادعاء نفته وقائع رسمية.

المكونات الجيوسياسية

1. إعادة تشكيل التحالفات:

– الخليج العربي: أولى ترامب زيارته الرئاسية الأولى «أيار 2025» للسعودية والإمارات وقطر، معتمداً مصطلح «الخليج العربي» كرمز لدعمه. كشفت الزيارة تعزيز الشراكة الاستراتيجية، خاصة في الطاقة والاستثمارات التكنولوجية، مع منح دول الخليج إعفاءات جمركية «10% مقابل 70% لدول أخرى».

– روسيا: أظهر ترامب انحيازاً غير مسبوق لروسيا، منتقداً أوكرانيا وحلف الناتو علناً خلال قمة واشنطن «شباط 2025». يُفسَّر هذا التحول عبر فرضية «التحلل من الالتزامات الإمبراطورية» لصالح المصالح القومية المباشرة.

2. المواجهة مع إيران:

هدَّد ترامب إيران «برد غير مسبوق» إذا تعرضت أمريكا لهجوم، واصفاً موقفه بأنه «نسخة كربونية لخامنئي» في الحزم. كما فرض مهلة 60 يوماً للتوصل إلى اتفاق نووي، معلناً أن «اليوم 61 قد مر» بعد الهجمات الإسرائيلية.

3. التوتر مع الصين:

رغم إبرام اتفاق تجاري «حزيران 2025» يخفف القيود على المعادن النادرة ويسمح للطلاب الصينيين بالدراسة بأمريكا، فرض ترامب رسوماً جمركية تراكمية وصلت إلى 55%، مما يعكس تناقضاً بين الخطاب التعاوني والإجراءات العقابية.

الآليات التنفيذية

1. الاقتصاد كسلاح:

– فرض رسوم جمركية «حمائية» شملت حلفاء تقليديين ككندا والاتحاد الأوروبي.

– شكّل قطاع السينما الأمريكي نموذجاً لمعارضة هذه السياسات، محذراً من «انغلاق ثقافي» بسبب ارتفاع تكاليف المعدات المستوردة.

2. العسكرة الداخلية:

– تصنيف «العصابات المحلية» كمنظمات إرهابية.

– تهديد حاكم كاليفورنيا «نيوسوم» بنشر الحرس الوطني لمواجهة الاحتجاجات، مدعياً قدرته على «الرد بقوة أكبر» في ولايته الثانية.

3. الهجرة كعدو وجودي:

– إلغاء حق الجنسية بالميلاد «مقاضاة 18 ولاية له».

– وصف تدفق المهاجرين «بالغزو»، مع إرسال الجيش للحدود.

الإشكاليات والتناقضات

1. الفجوة بين الخطاب والممارسة:

– رغم شعار «مناهضة الحروب غير المجدية» «كحرب العراق»، يُوسع ترامب استخدام التهديد العسكري المباشر «إيران» والعسكرة الداخلية.

– ادعاء «صنع السلام» بين الكيان الصهيوني وإيران يتناقض مع دعمه الضمني للضربات «الإسرائيلية».

2. التضليل كاستراتيجية اتصال:

– صنفته «ويكيبيديا» «بكاذب متسلسل» ذي سجل غير مسبوق من التصريحات الكاذبة «20,000 ادعاء غير صحيح بحلول 2020».

لقد حوّلت الطبقة الحاكمة من أصحاب المليارات في الولايات المتحدة دعمها من الديمقراطية الليبرالية إلى الفاشية الجديدة أو في أحسن الأحوال إلى تحالف نيو فاشي-نيوليبرالي

– أمثلة بارزة: إنكار ديون بقيمة 4 مليارات دولار «1990»، الادعاء الكاذب بوجود 38 ألف قتيل أمريكي في قناة بنما «بينما الوثائق تشير لـ300».

3. تأجيج الانقسام:

– خطاب التنصيب هاجم خصومه بدلاً من الدعوة إلى الوحدة، مخالفاً التقاليد الرئاسية.

– إلغاء مشاركة إمام مسلم في حفل التنصيب بسبب موقفه من «إسرائيل»، رغم تعددية المراسم الدينية.

خلاصة: إمبريالية جديدة بثوب قومي

تعيد «عقيدة ترامب» تشكيل الهيمنة الأمريكية عبر مفارقة أساسية: استخدام الخطاب المناهض للإمبريالية التقليدية «رفض التكاليف الدولية» لبناء إمبريالية قائمة على:

– الهيمنة الاقتصادية الانتقائية: عبر عقوبات جمركية واتفاقيات تجارية غير متوازنة.

– الاستقواء بحلفاء غير تقليديين: كدول الخليج، مع تغليب المصالح على القيم.

– تسليح الداخل ضد «التهديدات الوجودية» من الهجرة إلى التعددية الثقافية.

هذا التحول يُنتج نظاماً عالمياً أكثر انقساماً، حيث تُعاد كتابة قواعد اللعبة الدولية بعيداً عن التعددية، لصالح «سلام ترامب» القائم على الهيمنة الأحادية المعاد تصميمها.

لقد حوّلت الطبقة الحاكمة من أصحاب المليارات في الولايات المتحدة – على غرار دعمها للإبادة الجماعية «الإسرائيلية» للفلسطينيين وحرباً محتملة مع الصين– دعمها من الديمقراطية الليبرالية إلى الفاشية الجديدة، أو في أحسن الأحوال إلى تحالف نيو فاشي–نيوليبرالي. حشدت قطاعات رئيسية من الطبقة الرأسمالية الطبقة المتوسطة الدنيا على أساس أيديولوجية قومية انتقامية، تُعتبر فيها سكان معظم أنحاء العالم أعداءً. وتُرسى هياكل تهدف إلى القضاء على إمكانية اندلاع ثورة ديمقراطية جماهيرية من القاعدة وعكس الاتجاهات المدمرة الحالية. لا توجد سوى حركة واحدة على وجه الأرض قادرة على قلب هذه الاتجاهات الخطِرة والمدمرة لصالح البشرية جمعاء: الحركة العالمية نحو الاشتراكية، وهي بالضرورة حركة مناهضة للإمبريالية. إن أسوأ خطأ يمكن ارتكابه في هذا الوضع المرير هو الاستهانة بخطر النضال الإنساني الثوري المطلوب الآن، أو بمداه.

انفلات التجميل... الضحايا يدفعون الثمن مرتين

في أعقاب سقوط سلطة النظام وغياب واضح للمؤسسات الرقابية، شهد قطاع التجميل فوضى غير مسبوقة، حيث عادت بقوة ظاهرة إجراء عمليات حقن «البوتوكس والفيلر» وأشباهها في مراكز التجميل على أيدي من يُطلق عليهم «أخصائيو تجميل»، وهم غالباً لا يحملون أي مؤهل طبي حقيقي يؤهلهم لممارسة هذا النوع من التدخلات شبه الطبية.

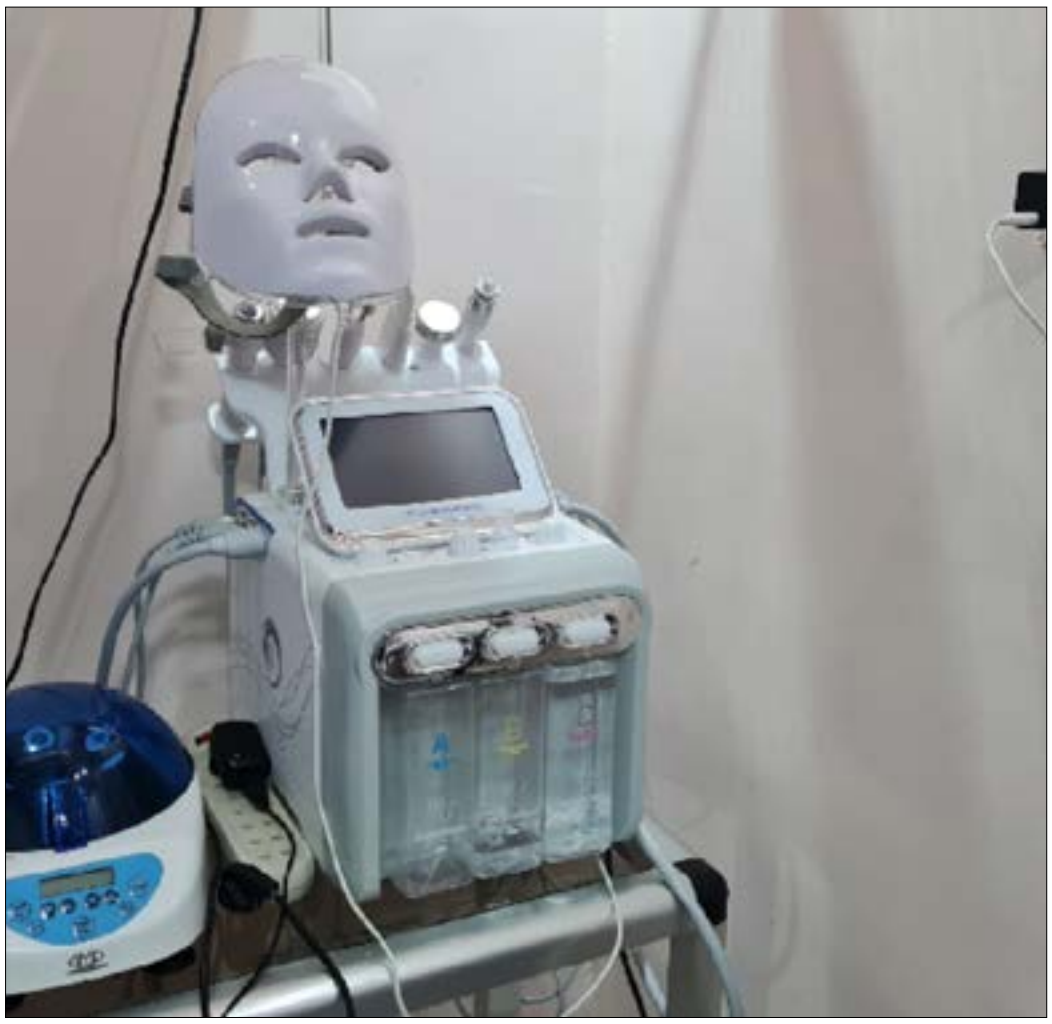

هذا الانفلات جاء مصحوباً بارتفاع حاد في الأسعار، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الأجور في هذه المراكز يتم تقاضيها بالدولار غالباً، رغم الانخفاض الكبير في مستوى الأمان الطبي.

فالإجراءات التي يفترض أن تُجرى في بيئات معقمة وتحت إشراف طبي صارم، باتت تُنفذ في صالونات تجميل، أو في عيادات تفتقر إلى أبسط المعايير الصحية، لكنها أقل تكلفة من المشافي وعلى أيدي الأخصائيين، لذلك فهي تستقطب شرائح مختلفة بمستويات دخلها.

الأسوأ من ذلك، أن أدوات الحقن تُستخدم في بعض الأحيان لأكثر من مريض، بكل استهتار ولا مبالاة بغاية زيادة الأرباح، ما أدى إلى ارتفاع مقلق في عدد الإصابات بالالتهابات والأمراض المعدية.

عن ماذا نتحدث بالضبط؟

«البوتوكس والفيلر» هما إجراءان تجميليان غير جراحيين يُستخدمان لتحسين مظهر الوجه وعلامات التقدم في العمر، لكنهما يختلفان في التركيب والوظيفة.

البوتوكس «Botox» هو مادة مستخلصة من سمّ البوتولينيوم تُحقن في العضلات لتقليل حركتها مؤقتاً، مما يساعد على إزالة أو تخفيف التجاعيد التعبيرية، خاصة في الجبهة، وحول العينين وبين الحاجبين.

أما الفيلر «Filler»، فهو مادة تُحقن تحت الجلد «غالباً حمض الهيالورونيك» بهدف ملء الفراغات أو تعويض الحجم المفقود، ويُستخدم لتكبير الشفاه، إبراز الخدود، ملء التجاعيد العميقة أو إعادة تشكيل الأنف والفك.

كلا الإجراءين يتطلبان خبرة طبية عالية لتفادي المضاعفات مثل التورم، الكدمات أو عدم التناسق، وينبغي أن يُجريا في بيئة طبية مرخصة وتحت إشراف مختص مؤهَل.

وهناك أيضاً ما يسمى البيرسينغ «Piercing» هو عملية ثقب الجلد أو الأنسجة في مناطق مختلفة من الجسم لوضع حلقات أو زينة، ويُعد شكلاً من أشكال تعديل الجسم. من أبرز مواضعه الشائعة الشفاه، وكذلك السرة التي تُعتبر شائعة بين النساء. يشمل البيرسينغ أيضاً الأنف «جانبياً أو في الحاجز»، الأذنين «بمختلف أجزائهما»، اللسان، الحاجب، وحتى مناطق حساسة في الجسم.

من الضروري إجراء البيرسينغ لدى مختص وبأدوات معقّمة لتفادي العدوى، إضافةً إلى الالتزام بعناية ما بعد الثقب التي قد تستغرق أسابيع أو شهوراً حسب الموضع.

غياب الجهات الرقابية... صمت وزارة الصحة ونقابة الأطباء

المسؤولية لا تقع فقط على مراكز التجميل غير المرخصة، أو على من يلجأ إليها من المواطنين «ذكوراً وإناثاً»، بل أيضاً على الجهات التي من المفترض أن تراقب وتحاسب، وعلى رأسها وزارة الصحة ونقابة الأطباء.

فالصمت المريب من هذه الجهات، وتجاهلها للانتهاكات التي تجري على مرأى ومسمع الجميع، يطرح تساؤلات جدية حول وجود إرادة حقيقية لحماية المواطنين من هذا الانفلات.

فوزارة الصحة، التي يُفترض أن تُنظم القطاع وتضبط المخالفات، غابت عن المشهد، تاركةً فراغاً كبيراً استغلته مراكز التجميل غير الشرعية لتحقيق أرباح طائلة.

أما نقابة الأطباء، التي من المفترض أن تحمي المهنة من الدخلاء، فتبدو وكأنها خارج التغطية تماماً.

الضحايا يدفعون الثمن مرتين

في نهاية المطاف المواطن هو الضحية، فمن يلجأ إلى هذه الإجراءات يُخدع بوهم الجمال السريع، ليفاجأ بعدها بمضاعفات صحية خطِرة تتطلب علاجاً طويل الأمد، وربما تدخلاً جراحياً إضافياً. وهكذا، يدفع الضحية الثمن مرتين: مرة من جيبه، ومرة من صحته.

هذا الواقع يفرض ضرورة إطلاق حملات توعية جادة، إلى جانب تحرك عاجل من الجهات الرقابية لإغلاق المراكز غير المرخصة، ومحاسبة القائمين على هذه الممارسات الخطرة.

فالسكوت على هذا الوضع لا يعني سوى شيء واحد: أن المزيد من الضحايا سيسقطون، بينما المتربحون من الفوضى يزدادون ثراءً.

مساعدة تعليمية بعد انتهاء العام الدراسي!

في مشهد لا يخلو من الطرافة البيروقراطية وروح الدعابة غير المقصودة، قررت منظمة «اليونيسيف» بالتعاون مع مديرية التربية وجمعية البر والخدمات الاجتماعية، توزيع قرطاسية مدرسية على 1300 طالب وطالبة في بلدة كويا في ريف درعا.

خبر جميل، دافئ، وعابق بروائح الدعم الإنساني... لولا أن هنالك تفصيلاً صغيراً، هامشياً لا يهم أحداً سوى الطلاب والمعلمين، وهو أنّ المدارس كانت قد أغلقت أبوابها!

نعم، لقد جاء الدعم المدرسي كمن يحمل مظلة في صحراء، أو يُهدي معطفاً شتوياً في تموز.

ففي 28 أيار، كانت أجراس المدارس قد قرعت للمرة الأخيرة هذا العام، أما يوم «العرس القرطاسي» فقد صادف ما قبل الأخير من امتحانات الفصل الثاني.

توقيت مدروس بعناية، لا شك، ويبدو أن القرطاسية جاءت لتُرافق الطالب من مقعد الامتحان إلى عطلة الصيف، وربما تصلح لمعارك الورق بين الأولاد، أو لتغليف المونة في فصل الشتاء.

ومع أن الطلاب تساءلوا بخجل إن كانت الأقلام ستسعفهم في حل الأسئلة المتبقية، أو إن كان الدفتر الجديد سيستخدم للعبة «XO»، إلا أن الحدث لم يكن مخصصاً لهذا النوع من الاحتياجات الصغيرة التافهة. فالمغزى أعمق وأشمل: صورة تذكارية- خبر صحفي- وربما تقرير موسمي يُرفع إلى المكتب الأممي مرفقاً ببضع ابتسامات مرتبة بعناية.

أما معاون مدير التربية، فقد أضاء على الحدث بجولة تفقدية- كما تقتضي البروتوكولات- لمتابعة «الواقع التعليمي»، وقد رافقه في تلك الجولة ممثلو المجتمع الأهلي الذين ناقشوا ضرورة افتتاح روضة أطفال... وهو ما يُشبه الحديث عن تأسيس محطة فضائية في بلدة بلا كهرباء، لكنه- مرة أخرى- «يبدو جيداً في التقارير».

هكذا تتحول الاحتياجات التربوية الملحة إلى ملصقات دعائية، ويصبح الطالب، وهو يودع مقاعد الدراسة، مجرد خلفية بشرية لصورة جماعية ملونة ترفرف في نشرات الأخبار.

المفارقة ليست في التوقيت فقط، بل في عقلية الأداء، حيث لا بأس أن تأتي المساعدة متأخرة طالما أنها تأتي مصحوبة بعدسة كاميرا.

وبينما يستعد الأطفال لموسم الجفاف المدرسي، تبقى القرطاسية الجديدة، بحال تم توزيعها فعلاً، حبيسة الحقائب، تنتظر عاماً دراسياً قادماً... إن لم تستهلكها حرارة الصيف أو تقرضها الفئران.

صحافة الكيان: المعركة الجارية

شنت «إسرائيل» فجر الجمعة الماضي، 13 حزيران، ضربة داخل إيران استهدفت مواقع نووية وعسكرية بالإضافة إلى شخصيات عسكرية، ومناطق مدنية، بذريعة منعها من الحصول على سلاح نووي. وردت إيران لاحقاً يوم الجمعة، بإطلاق صواريخ باتجاه الأراضي المحتلة، وبالتحديد نحو عدد من الأهداف في «تل أبيب»، الأمر الذي نشر الذعر بين «الإسرائيليين» وأرسلهم إلى الملاجئ. وعلى الرغم من إسقاط قسم من الصواريخ الإيرانية، إلا أن بعضها وصل إلى أهدافه، وأوقع قتلى وجرحى وتسبب بدرجات من الدمار غير مسبوقة في الوعي الاعتيادي لـ «الإسرائيليين» الذين اعتادوا على رؤية مثل هذا الدمار يحل بشعوب المنطقة، سواء كانوا هم السبب فيه، كما هو الحال في معظم الأحيان، أو لم يكونوا... أما أن يطالهم هم، وهم «العرق الأعلى»، فهو أمر لم يعهدوه سابقاً.

■ قاسيون

تُمثل هذه المواجهة تحولاً جذرياً منذ سنوات من صراع غلب عليه طابع المواجهة غير المباشرة إلى احتمالية حرب مفتوحة بين إيران والكيان، الأمر الذي لطالما كان مطروحاً على الطاولة ومتوقعاً، بالأخص مع استمرار وتصاعد العدوان «الإسرائيلي» في فلسطين ودول الجوار، والسلوك المتعجرف والبلطجي المتزايد من قبل الكيان، سياسياً وعسكرياً.

وبينما تهدف الضربات «الإسرائيلية» لإحداث أضرار عسكرية ومدنية، وتشكل استمراراً لأسلوبها العدائي الذي بات معروفاً وواضحاً للجميع، إلا أن إيران ومع معرفتها المسبقة بالقدرات لدى الكيان المدعوم بأحدث المنظومات الدفاعية الأمريكية، تمكنت من خلال ردها من تحقيق تأثير نفسي ولدرجة كبيرة سياسي يفوق الأثر العسكري البحت، ومع ذلك، هناك بالتأكيد رسالة عسكرية أيضاً وصلت إلى الكيان مع الصواريخ الإيرانية.

ولكن سنكتفي في هذه المادة باستعراض بعض ردود الأفعال في إعلام الكيان التي تعكس الأثر النفسي، على الرغم من محاولات التغطية على هذا الجانب.

صورة لصواريخ إيرانية فوق تل أبيب، في 13 حزيران

انعكس الذعر في الكيان من خلال السلوك العام بما في ذلك الاستهلاك المكثف للأخبار والذي يمكن لحظه من خلال العدد الهائل من المقالات والمواد التي نشرتها الجهات الإعلامية المختلفة في الكيان

ذعر عام

انعكس الذعر في الكيان من خلال السلوك العام، بما في ذلك الاستهلاك المكثف للأخبار والذي يمكن لحظه من خلال العدد الهائل من المقالات والمواد التي نشرتها الجهات الإعلامية المختلفة في الكيان، والمليئة بالتحليلات، لا سيما تلك التي تحاول التخفيف من حالة الذعر من خلال إظهار الكيان على أنه متفوق عسكرياً، وأنه شلّ قدرة إيران على الرد، ولكن ما لم تستطع الجهات الإعلامية إخفاءه بالمحصلة؛ فقد كان الإقبال كبيراً جداً على الأسواق لتخزين الضروريات والأعداد الهائلة التي توجهت إلى الملاجئ والاستنفار بشكل عام.

نشرت صحيفة «يديعوت أحرونوت» يوم الجمعة، 13 حزيران، مقالة ذكرت فيها، أنه بعد إطلاق العملية «حدّثت وزارة الصحة أرقام هواتف مراكز الصمود وأرقام الخطوط الساخنة لصناديق الصحة». وكانت وزارة الصحة في الكيان قد قامت بذلك قبل الرد الإيراني، حيث إنها توقعت الآثار النفسية على «الإسرائيليين»، وقامت بتذكير «كل من يحتاج إلى مساعدة نفسية بالتواصل مع مراكز الصمود ومراكز الطوارئ والدعم النفسي التابعة لصناديق الصحة». ونشرت معلومات حول مراكز الطوارئ والدعم النفسي على موقعها الإلكتروني. وذكرت المقالة «بأنه منذ بدء الهجوم على إيران، ازدادت بنسبة 500% طلبات المساعدة النفسية على خط المساعدة التابع لجمعية تقدم الدعم النفسي لضحايا الصدمات الناجمة عن الإرهاب والحرب. وأفاد المتصلون بنوبات قلق، وشعور بالوحدة، وخوف من عدم وجود مكان آمن، وطلب مرافقة عند دخولهم الثكنات العسكرية». ووفق المقالة، «أصدر مدير عام وزارة الصحة توجيهات لجميع المستشفيات برفع حالة التأهب القصوى، والانتقال إلى مناطق محمية، والنزول إلى مجمعات تحت الأرض محمية. ولن تُجري المستشفيات أي أنشطة خارجية أو غير عاجلة «اختيارية». ولن يُسمح بأي نشاط في عيادات صندوق الصحة أو مراكز توزيع الحليب، باستثناء الأنشطة الضرورية، مثل: غسيل الكلى». وأوردت المقالة قائمة من المراكز الطبية والتدابير التحضيرية التي اتخذتها، بما في ذلك إغلاق بعضها وإعداد بعضها لمرافق تحت الأرض.

وقامت عدة مقالات في الصحيفة ذاتها بوضع توجيهات للتحضير لعدد من الإشكالات المتوقعة وكيفية التعامل معها، ومنها مقالة ذكرت أن «شركات الاتصالات والمنظومة السيبرانية في حالة تأهب قصوى، مع تعزيزات سيبرانية وفرق ميدانية ومعدات أقمار صناعية، بهدف إبقاء إسرائيل متصلة حتى في ظل الهجوم» وذكرت المقالة، أن «وزارة الاتصالات وقيادة الأمن السيبراني تعمل على مدار الساعة لضمان استمرارية الخدمة في جميع الظروف». وفي مقالة أخرى تم نشر إجراءات احترازية وتوجيهات للتعامل مع «اضطرابات نظام تحديد المواقع العالمي «GPS»، التي بدأت تظهر في جميع أنحاء البلاد مع بدء العمليات في إيران».

مقالة أخرى نشرها موقع «يديعوت أحرونوت» يوم الجمعة، 13 حزيران، ذكرت أن «إسرائيل أغلقت مجالها الجوي بالتزامن مع انطلاق العملية ضد البرنامج النووي الإيراني. وأخلي مطار بن غوريون بالكامل، وأعلنت شركات الطيران إلغاء جميع الرحلات، وطُليت لوحة المغادرة باللون الأحمر». كل هذا ترك الآلاف من «الإسرائيليين» عالقين خارج الكيان، وعدداً منهم ذكر أن شركات الطيران لم تعطهم أي معلومات، وبعض الشركات أوصت العملاء في الخارج بالاستعداد لترتيبات الإقامة في أماكن تواجدهم حتى إشعار آخر، أو حتى تتغير الإرشادات الأمنية.

والآثار النفسية على المستوطنين...

صورة من مطار بن غوريون يوم الجمعة، 13 حزيران

وفق مقالة أخرى في «يديعوت أحرونوت» يوم الجمعة الماضي، «أرسلت قيادة الجبهة الداخلية في الكيان تنبيهاً طارئاً إلى الهواتف الجوالة، تدعو فيه سكان إسرائيل للاستعداد لدخول المنطقة المحمية نظراً لتوقع صافرات الإنذار خلال دقائق، وأكد أحد المسؤولين أنه على الرغم من أن هجمات الجيش الإسرائيلي قد أثرت على سلوك إيران، إلا أن طهران لا تزال قادرة على إلحاق أضرار جسيمة بالجبهة الداخلية الإسرائيلية». كما «دعا المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي... الإسرائيليين مساء اليوم «الجمعة» إلى الالتزام بتعليمات قيادة الجبهة الداخلية، وحذّر من أنه على الرغم من أن إسرائيل ألحقت ضرراً بقدرات إيران، إلا أن الجمهورية الإسلامية لا تزال تمتلك القدرة على الرد... وإلحاق ضرر كبير بالجبهة الداخلية الإسرائيلية».

لم تقتصر حالة التأهب على التصريحات والإعلانات الرسمية، حيث إن حشوداً من «الإسرائيليين» تهافتت على المحال التجارية لشراء المواد الغذائية تحضيراً للرد الإيراني. تقول مقالة نشرتها «معاريف» يوم الجمعة الماضي، «امتدت طوابير طويلة منذ الصباح الباكر أمام محلات السوبر ماركت ومحلات الخضار والمخابز في منطقة تل أبيب، حيث وصل آلاف الأشخاص لتخزين الطعام والمياه المعبأة في زجاجات، في أعقاب الهجوم الإسرائيلي على إيران». ووفق المقالة، يقول أحدهم، «ذهبتُ إلى السوبر ماركت... الساعة السادسة والنصف، صباحاً وظننتُ أنه لن يكون هناك أحد، لكن الطوابير كانت طويلة، فانتظرتُ حوالي نصف ساعة حتى وصلتُ إلى الكاشير ودفعتُ ثمن المشتريات. لم يكن الناس من حولي يعرفون ماذا يأخذون، وكان هناك من يأخذ الطعام والماء من أي مكان قريب، ليخزنه لأيام طويلة». ووفق المقالة ذاتها، «تم فتح الملاجئ، وتم تحويل محطات مترو الأنفاق للقطار الخفيف، والتي توقفت حركة المرور فيها، إلى ملاجئ».

زلزال رمزي / حقيقي

كانت الحركة غير الطبيعية للناس قد تسببت بتحذير خاطئ من احتمال وقوع زلزال، والذي حصل وفق مقالة نشرها موقع «معاريف» يوم الجمعة الماضي. وبحسب المقالة، «أرسل الإنذار الكاذب عبر نظام التنبيه المدمج في نظام أندرويد، والذي يعتمد على مستشعرات الحركة الموجودة في كل هاتف ذكي. هذا النظام، الذي يعمل في العديد من دول العالم، بما فيها إسرائيل، غير تابع لهيئة المساحة الجيولوجية، ولا يعتمد على محطات قياس الزلازل. بل يعتمد على تحليل حركة مئات الآلاف من الأجهزة في آنٍ واحد. عندما ترصد خوارزمية غوغل حركةً مفاجئة للعديد من الأجهزة في آنٍ واحد ضمن دائرة بنصف قطر معين، فقد تستنتج– خطأً– أنه زلزال». في هذه الحالة، «اتضح أن صافرات الإنذار التي انطلقت في جميع أنحاء البلاد دفعت جموعاً من السكان إلى الاستيقاظ مذعورين والفرار إلى أماكن آمنة. ركض الكثيرون، أو نزلوا السلالم، أو فتحوا الأبواب، وتحركت هواتفهم في جيوبهم وأيديهم معهم في الوقت نفسه. ظنت خوارزمية غوغل أنها حركة زلزالية، فأرسلت تنبيهاً خاطئاً».

كما انتشرت عدة مقالات تذمر فيها «الإسرائيليون» من عدم تجاوب السلطة أو الجهات الرسمية معهم، ففي مقالة نشرها موقع «إسرائيل هيوم» يوم السبت، 14 حزيران، يتم تسليط الضوء على بعض ممن تضررت ممتلكاتهم، ولم تتجاوب الجهات الرسمية معهم ومع مطالبهم. ووفق المقالة، «زعمت العائلات التي تم إخلاؤها من المباني المتضررة... أنها تعاني من صعوبات وعدم اكتراث من جانب السلطات». وتقول سيدة أخرى، وفق المقالة، «منزلي مدمر بالكامل. أبلغنا أمس أنهم سيخلوننا اليوم وسيتصلون بنا. لم يتصلوا، وليس لدينا مكان نذهب إليه... ليس لدينا مكان ننام فيه، ولا أحد يُبالي». وتقول أخرى عالقة خارج البلاد: إنها تعرف أن بيتها متضرر، ولكن لا أحد يتجاوب معها، ولديها تخوف من أن يذهب أحد وينهب البيت في حال لم يتم إغلاق الباب. وتقول أخرى، «جميع جيراننا هنا يبكون، وجميع من ترونه هنا لا يجدون مأوى. إنه لأمرٌ مُريع. أطلب منكم مساعدتنا... كل من ترونه هنا ليس لديه مكان ينام فيه، ولا مأوى، ولا دواء، ولا أحد يُبالي».

وبات صوت الإنذار الذي ترسله الجهات الرسمية للهواتف الجوالة مصدر قلق لهم، حيث نشرت مقالة على موقع «إسرائيل هيوم» في 14 حزيران تعليمات لتغيير صوت الإنذار في الهواتف الجوالة، لأنه «في بعض الأحيان يكون الصوت مجرد تحذير من حالة التأهب، وقد يضع المواطنين في حالة من القلق أو الذعر».

أبعاد إضافية

يناقش البعض محقاً، في أن سلوكيات الخوف والذعر التي يظهرها مجتمع المستوطنين «الإسرائيليين»، والتي يمكن لها أن تكون محل تندر بالنسبة لشعوب المنطقة، هي تعبير عن درجة الرفاهية النسبية التي يعيشها ذلك المجتمع مقارنة بمجتمعاتنا، ابتداءً من تأمين الملاجئ و«الدعم النفسي» وليس انتهاءً بالدخول العالية مقارنةً بدخول شعوبنا.

مناقشة الموضوع من الزاوية السابقة محقة إلى حد غير قليل كما أشرنا، ولكنها لا تغطي أبعاده المختلفة؛ فمجتمع الاستيطان هو مجتمع قائم على ركيزتين أساسيتين: الدخول العالية «الرفاه الاقتصادي»، والأمن المطلق الداخلي المبني على ثقة كبيرة بالتفوق الكاسح للكيان بالمعنى العسكري والأمني على كل الدول المحيطة به حتى 2000 كم.

سقوط أي من هاتين الركيزتين يعني انهيار فكرة الاستيطان بأكملها؛ لأن المجتمعات الاستيطانية، حتى وإن عبرت جيلاً وجيلين وثلاثة أجيال، فإن ارتباطها بالأرض «الجديدة» يبقى ارتباطاً هشاً، خاصة في حال كانت البدائل موجودة دائماً، وهي كذلك بالنسبة للقسم الأعظم من المستوطنين عبر علاقاتهم ببلدانهم الأصلية في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية خاصة.

بكلامٍ آخر، فإن ما يظهر من رفاه نسبي، وتفوق نسبي، يحمل هو نفسه عنصراً معاكساً سلبياً من وجهة نظر أمن واستمرارية الكيان؛ فالتحوّل الذي يعيشه مجتمع المستوطنين خلال الأعوام القليلة الأخيرة، هو التحوّل من بلد يمكنه أن يدخل حروباً قصيرة ساحقة، يكاد الداخل لا يشعر بها، إلى مجتمع يعيش حروباً طويلة الأمد، ولا نهائية، وتمس بشكل متعاظم كل جوانب الحياة، الاقتصادية والأمنية، وصولاً إلى المساس بالأمن الشخصي للأفراد... هكذا نوع من «المجتمعات» غير قادر على احتمال هكذا نوع من الحروب... خاصة بوجود البدائل... ما يجعل من الدخول في معارك استنزاف طويلة الأمد، أمراً شديد الوطأة بشكل غير متناسب ضد مصلحة المجتمعات «الاستيطانية»... ومثال الاستيطان الفرنسي في الجزائر وانهياره، ما يزال حاضراً...

مجتمع الاستيطان هو مجتمع قائم على ركيزتين أساسيتين: الدخول العالية والأمن المطلق الداخلي المبني على ثقة كبيرة بالتفوق الكاسح للكيان بالمعنى العسكري والأمني

باخرة زيت النخيل في مرفأ طرطوس... إنجاز اقتصادي أم تهديد غذائي؟

رستْ في مرفأ طرطوس في الآونة الأخيرة، أكبر باخرة تجارية منذ سنوات، محمّلة بـ 40 ألف طن من زيت النخيل.
وعلى الرغم من تصوير الحدث على أنه علامة على تعافي النشاط التجاري وفتح بوابات الاستيراد، إلا أن الخبر الذي بثته وسائل الإعلام أغفل نقطتين محوريتين: مصدر الشحنة والجهة المستوردة.
هذا الغموض، إلى جانب طبيعة المادة المستوردة، يثيران تساؤلات حقيقية حول وجهة هذه الكمية الضخمة واحتمالات استخدامها؟

شحنة ضخمة مقارنة بالاستهلاك المحلي

تشير التقديرات الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة «FAO» إلى أن متوسط الاستهلاك السنوي للزيوت النباتية في سورية، بما في ذلك زيت الزيتون، يتراوح بين 100 إلى 130 ألف طن.

وهذا يعني أن شحنة زيت النخيل الواصلة إلى مرفأ طرطوس تشكل ما يقارب 30–40% من إجمالي الاستهلاك السنوي، وهو ما يعتبر نسبة كبيرة تدعو إلى التساؤل:

هل ستُستخدم هذه الكمية لتغطية حاجة الصناعات الغذائية؟

أم ستتسلل إلى الأسواق على نحو غير شفاف؟

الاستخدامات المشروعة... والمريبة

زيت النخيل له استخدامات مشروعة في الصناعات الغذائية وغير الغذائية، مثل:

إنتاج السمن النباتي والمارغرين.

صناعة البسكويت، الشوكولاتة، المعجنات، والوجبات السريعة.

استخدامات غير غذائية في تصنيع الصابون والمنظفات.

لكن على الجانب الآخر، يُعد زيت النخيل أحد أكثر الزيوت استخداماً في الغش التجاري بسبب:

تكلفته المنخفضة مقارنة بزيوت مثل دوار الشمس والذرة.

سهولة تكريره وخلطه مع زيوت أخرى دون أن يُكشف بسهولة.

غياب أو ضعف آليات الرقابة على المواد الغذائية في السوق السورية.

أسعار الزيوت النباتية... الفارق المغري للغش

تُظهر أحدث الأسعار العالمية فروقات واضحة بين الزيوت النباتية الرئيسية؛ حيث يُتداول زيت النخيل بسعر يتراوح بين 900 و1,050 دولاراً للطن، يليه زيت الذرة بحوالي 1,100 إلى 1,300 دولار للطن، بينما يأتي زيت دوار الشمس في المرتبة الأعلى بسعر يتراوح بين 1,200 و1,470 دولاراً للطن.

تعكس هذه الفروقات السعرية تفاوتاً في تكاليف الإنتاج والطلب العالمي، إذ يتميز زيت النخيل بانخفاض تكلفته واعتماده في الوقود الحيوي، في حين يتأثر زيت الذرة بأسعار الذرة الصفراء، ويظل زيت دوار الشمس الأغلى بسبب محدودية إنتاجه وتقلبات التوريد في مناطق مثل أوكرانيا وأوروبا الشرقية، مما يعني أن زيت النخيل أرخص من بقية الزيوت بمقدار 200 إلى 500 دولار للطن.

ومع انخفاض أسعار الزيوت عالمياً بنسبة 3,7% في أيار 2025، فإن زيت النخيل بات الخيار الأرخص والأكثر إغراءً للتجار، سواء لاستخدامه في الصناعة أو لخلطه وبيعه على أنه زيت نباتي عالي الجودة.

المخاطر الصحية

يحتوي زيت النخيل على نسبة مرتفعة من الدهون المشبعة، ما يجعله مرتبطاً بارتفاع الكوليسترول الضار ومخاطر الإصابة بأمراض القلب والشرايين. كما أن تكريره في درجات حرارة عالية قد يُنتج مركبات ضارة مثل الجليسيدول، المصنّف من قبل الوكالة الدولية لبحوث السرطان كمادة محتملة التسرطن.

ومع الاستخدام المفرط أو غير المراقب، قد يؤدي إلى: اضطرابات في التمثيل الغذائي– مشاكل في الكبد– زيادة في معدلات السمنة.

غياب الشفافية يدق ناقوس الخطر

إن تجاهل ذكر مصدر الشحنة أو الجهة التي استوردتها في الخبر المتداول، يطرح شكوكاً حول الشفافية التجارية.

ففي وقت تعاني فيه الأسواق من فوضى الأسعار ونقص المراقبة، تبدو هذه الشحنة الكبيرة فرصةً ذهبية لتجار يسعون إلى تحقيق أرباح سريعة حتى على حساب صحة المواطن.

توصيات عاجلة

الإعلان الفوري عن الجهة المستوردة ومصدر الزيت.

تحديد الغرض من استيراد هذه الكمية الضخمة بدقة: صناعي أم استهلاكي؟

تفعيل الرقابة الصحية والجمركية على معامل تعبئة الزيوت.

تحليل دوري لعينات الزيوت المطروحة في الأسواق.

إطلاق حملة توعية للمستهلك حول الفروق بين الزيوت وجودتها.

ثغرة للتسلل لموائد السوريين

إن ما قد يُسوّق على أنه انتعاش اقتصادي، قد يكون في الحقيقة ثغرة صحية خطِرة، إذا لم يُحاط بالشفافية والرقابة.

فزيت النخيل الرخيص، إذا تسلل إلى موائد السوريين دون ضوابط، لن يُكلفهم أقل من صحتهم.

رغيف الخبز المنهوب...

لم يعد رغيف الخبز في سورية خطاً أحمر ولا حتى خطاً رمادياً. لقد سقطت الهيبة، وتآكلت السلطة، ولم يتبقَّ من «الدولة» سوى قشرة تتهاوى أمام طوابير الناس الجائعة. وحده النهب لم يسقط، ووحدهم الفاسدون ازدهروا فوق أنقاض الجوع العام.

في وضح النهار، وأمام الأفران، يُسرق المواطن دون حاجة لسلاح أو تهديد. السرقة كانت وما زالت علنية، ممنهجة، ومحمية بصمت السلطة ذاتها.

كيف يُنهب رغيفك كل يوم؟

الرواية الرسمية تقول إن ربطة الخبز يجب أن تزن 1100 غرام، وتضم 12 رغيفاً، بسعر مدعوم لا يتجاوز 4000 ليرة. لكن ما يصل إلى يد المواطن بالكاد يزن 900 غرام، وأحياناً أقل. «100 إلى 150» غراماً تُنهب من كل ربطة، دون أن يتحرك مسؤول، أو يُحاسب متورط.

قد يبدو الفرق بسيطاً، لكنه على مستوى الإنتاج اليومي لكل مخبز يتحوّل إلى عملية نهب ضخمة:

15,000 ربطة×150 غراماً =2,25 طن طحين يومياً تُختلس من مخبز واحد بورديتي عمل!

2,25 طن=2250 كغ×6000 ليرة «سعر كغ الطحين» =13,5 مليون ليرة تُسرق يومياً من قوت الناس!

هذه الأرقام ليست فرضيات. إنها حاصل الفارق بين المفترض والواقع، بين الرغيف الذي على الورق، والرغيف الذي في اليد. إنها معادلة النهب المستمرة والتي تتم تحت سمع وبصر من يُفترض بهم حمايتنا، فإذا بهم شركاء في التجويع.

قطر الرغيف ينكمش... مثل كرامتنا

الرغيف تقلص حتى صار أقرب إلى قطعة «خبز سكري»، هش، صغير، مشوّه، لا طعم، لا نضج، لا وزن. لكن الأسوأ من ذلك أنه لم يعد يحمل كرامة، فطوابير الذل فجة ووقحة بساعات انتظارها وتعبها. لقد تحوّل الرغيف إلى وثيقة إدانة مفتوحة ضد كل مسؤول تجاهل، وسكت، وساهم. وفي الخلفية، تنتشر شبكات السوق السوداء كالسرطان، تلتهم الخبز قبل أن يصل إلى المواطن، وتعيد بيعه بضعفي سعره، إن لم يكن أكثر. في بعض المناطق، تجاوزت ربطة الخبز 10,000 ليرة، فيما لا تزال البيانات الرسمية تتحدث عن الدعم والعدالة الاجتماعية المتمثلة برغيف الخبز «المدعوم».

سقطت سلطة النظام... ولم يسقط النهب

الذي سقط، ربما، هو الخوف، الهيبة، وبعض الخطاب الرسمي. أما النهب، فقد بقي واقفاً، أقوى من أي وقت مضى. ما زالت المخابز «العامة» تخبز لصالح الخاصة، وما زال المواطن يُمنن بالدعم، بينما من يسرق الطحين يرفع رأسه ويتبجّح بسلطة النهب المستقوي بها.

لقد تحوّل الخبز إلى ملف فساد بامتياز، وجريمة يومية منظمة بمفرداتها وشبكاتها لا تحتاج إلا لميزان رقابة بسيط لكشفها. لكن الرقابة غائبة، والإعلام مُخرس، والمحاسبة جُرّدت من معناها.

ليس أزمة خبز

لم يعد الصمت حلاً، ولم يعد الحديث عن «أزمة» مقنعاً. ما يحدث ليس أزمة خبز، بل أزمة ضمير ابتلعته وأسكتته شبكات النهب، وفشلاً أخلاقياً شاملاً تعممه أقنية الفساد.

آن الأوان أن نكرر القول بوضوح: من يسرق الخبز يسرق الوطن. ومن يغض الطرف شريك في الجريمة.

الطلب يتضاعف والإنتاج لا يكفي... هل نُعيد إعمار سورية بالإسمنت المستورد؟

تشهد صناعة الإسمنت في سورية اليوم تحولات مفصلية، في وقت تتزايد فيه مؤشرات الترويج والتسويق الإعلامي للتحضير لمرحلة إعادة الإعمار، ويرتفع الطلب المحلي على هذه المادة الأساسية في البناء بشكل ملحوظ.

ففيما تواصل الحكومة مساعيها لتطوير المعامل ورفع الطاقة الإنتاجية، لا تزال الفجوة بين الإنتاج والطلب تدفع نحو استيراد كميات ضخمة من الإسمنت من دول الجوار، وعلى رأسها الأردن وتركيا.

استهلاك متسارع ومعامل جديدة قيد الإنجاز

مدير عام الشركة العامة لصناعة وتسويق الإسمنت ومواد البناء «عمران»، المهندس محمود فضلية، أكّد في تصريحات حديثة لموقع «الشرق»، أن استهلاك الإسمنت في سورية يشهد ارتفاعاً ملحوظاً مقارنة بالسنوات السابقة، ما يُعدّ مؤشراً أولياً على دخول البلاد في مرحلة تحضيرية لإعادة الإعمار.

وأوضح فضلية أن العمل جارٍ على إنجاز معامل جديدة لإنتاج الإسمنت، تجاوزت نسبة التنفيذ في بعضها 85%، إلى جانب الاستعداد لتشغيل مصنعين مرخّصين منذ سنوات في كل من ريف دمشق وريف حمص الشرقي. وبيّن أن ملكية هذه المشاريع تعود إلى شركات استثمارية خارجية، بقيمة تقارب 500 مليون دولار لكل معمل، وبطاقة إنتاجية تصل إلى 10 آلاف طن يومياً، ما يعادل 3,65 ملايين طن سنوياً للمعمل الواحد.

الفجوة بين الإنتاج والاحتياج... أرقام تكشف التحدي

تشير التقديرات إلى أن إنتاج سورية الحالي من الإسمنت «العام والخاص» يتراوح بين 2,5 إلى 3 ملايين طن سنوياً، بينما تُقدّر الحاجة الفعلية للبلاد خلال عام 2025 بنحو 8 ملايين طن سنوياً، وفق ما صرّح به فضلية. ومن المتوقع أن تتضاعف هذه الكمية لتصل إلى 15 مليون طن سنوياً بحلول عام 2035، انسجاماً مع خطط البناء والتطوير في مرحلة ما بعد الحرب.

استيراد الإسمنت... حل آنيّ أم عبء دائم؟

في ظل هذا العجز الإنتاجي، لجأت سورية إلى استيراد الإسمنت من الخارج، وبكميات متزايدة من مصدرين رئيسيين هما:

الأردن، حيث ارتفع عدد الشاحنات المحمّلة بالإسمنت والمتجهة من الأردن إلى سورية إلى 10,654 شاحنة مؤخراً، منها 1,700 شاحنة في يوم واحد فقط، ما يعكس حجم الطلب الكبير في السوق السورية، خاصة قبيل عطلة عيد الأضحى.

تركيا، والتي تُعدّ حالياً أكبر مصدّر للإسمنت إلى سورية، حيث تغطي قرابة 30% من احتياجات السوق، بمعدلات تصدير سنوية تتجاوز 1,5 مليون طن، وربما تصل إلى 3 ملايين طن في أوقات الذروة.

ورغم أهمية هذا الاستيراد في تلبية العجز، إلا أنه يرهق الميزان التجاري، ويُعرض السوق المحلية لتقلبات الأسعار العالمية وأزمات سلاسل التوريد.

تحديات التصنيع المحلي... معركة الطاقة والتكلفة

يبقى السؤال الأهم: لماذا لا تستطيع الصناعة المحلية تلبية الطلب؟

الإجابة تكمن في جملة من التحديات، أبرزها:

ارتفاع تكلفة مستلزمات الإنتاج، وعلى رأسها الطاقة الكهربائية والوقود الصناعي.

تقادم خطوط الإنتاج في المعامل القديمة، وصعوبة صيانتها بسبب الحصار والعقوبات.

ضعف البنية التحتية اللوجستية وتأخر توفير المواد الأولية وقطع الغيار.

غياب بيئة استثمار محفزة للقطاع الخاص والصناعيين المحليين.

الطريق إلى الحل... دعم الصناعة لا الاستيراد

في ضوء هذه المعطيات، يرى خبراء الصناعة والاقتصاد أن الأولوية اليوم يجب أن تتركز على الآتي:

إعادة تأهيل وتشغيل المعامل العامة المتوقفة جزءاً أو كلاً بدعم حكومي مباشر، أو بالشراكة مع القطاع الخاص ضمن ضوابط الحفاظ على الملكية والريع المجدي اقتصادياً.

تأمين الطاقة بأسعار صناعية مناسبة لمعامل الإسمنت «العامة والخاصة».

تشجيع الاستثمارات الخاصة الجديدة وتقديم حوافز ضريبية وجمركية.

اعتماد خطط وطنية تربط الإنتاج المحلي بمشاريع الإعمار الكبرى، لضمان تسويق المنتج المحلي واستقرار السوق.

الرهان الوطني

إن مستقبل صناعة الإسمنت في سورية لا يتوقف عند سد حاجة السوق من مادة استراتيجية فقط، بل يتعدى ذلك ليكون أحد محركات الاقتصاد الوطني في مرحلة ما بعد الحرب.

ومع اقتراب دخول المعامل الجديدة الخدمة وارتفاع وتيرة مشاريع البناء، تبدو الفرصة سانحة لتقليل الاعتماد على الخارج، وتحويل الإسمنت إلى عنصر قوة تنموية حقيقية.

فالرهان الوطني اليوم ليس على «الإعمار» فقط، بل على من سيُنتج مواد الإعمار في الداخل.

تراجع عدد الأضاحي يخيّب آمال الفقراء

كان عيد الأضحى، تقليدياً، لحظة تنتظرها آلاف العائلات السورية الفقيرة، لا لأجل طقوس الذبح فقط، بل لأن قطعة من لحم الأضاحي كانت تصلهم لتكسر جفاف موائدهم. أما هذا العام، فقد مرّ العيد دون أن يزور اللحم الكثير من البيوت، وسط تراجع غير مسبوق في عدد الأضاحي على امتداد البلاد.

أرقام مقلقة على مستوى وطني

بحسب تصريحات لرئيس لجنة تجار المواشي في دمشق وريفها، محمد شامان، فإن عدد الأضاحي التي تم ذبحها هذا العام في سورية تراوح بين 25 ألفاً و40 ألف رأس فقط. وهذا الرقم يعكس تدهوراً حاداً مقارنة بالأعوام الثلاثة الماضية.

ففي عام 2022، قُدّر عدد الأضاحي في سورية بنحو 500 ألف رأس. ثم انخفض في عام 2023 إلى 100 ألف رأس تقريباً، أي بتراجع بنسبة 80% خلال عام واحد فقط. وفي عام 2024، بقي العدد عند حدود مماثلة، دون أي تحسن. أما في عيد الأضحى لهذا العام 2025، فقد هبط الرقم إلى ما بين 25 و40 ألف رأس، في انخفاض إضافي حاد تجاوز 60% مقارنة بالعام السابق، وبلغ نحو 90% مقارنة بعام 2022.

هذا التراجع المتسارع يعكس خللاً عميقاً في القدرة الشرائية لدى السوريين، ويشير إلى حجم الأزمة الاقتصادية التي دفعت حتى الميسورين إلى العزوف عن أداء هذه الشعيرة.

تراجع الأسعار لم يُنعش السوق

رغم انخفاض سعر كيلو الغنم الحي هذا العيد إلى نحو 50–55 ألف ليرة سورية «مقارنة بـ 85 ألفاً العام الماضي»، فإن السوق بقي راكداً. سعر الخروف الواحد، الذي تراوح بين 2,5 و3 ملايين ليرة، لا يزال يفوق قدرة الغالبية الساحقة من الأسر السورية، التي بالكاد تستطيع تغطية حاجاتها الأساسية.

يقول أحد القصابين في ريف دمشق: «الناس ما عاد تقدر تشتري حتى ربع خروف. في ناس بتجي بس تسأل الأسعار وبتمشي، كانوا يضحّوا بالسنة، واليوم ما معهم حق نص كيلو لحمة».

الفقراء بلا لحم... والعيد بلا فرحة

في المناطق الأكثر هشاشة اجتماعياً، حيث اللحم يؤكل مرة أو مرتين في العام فقط، مرّ العيد هذا العام كأنه يوم عادي. لم تصل الحصص، ولم تُطرق الأبواب. الأطفال الذين اعتادوا انتظار «القطعة بعظمها» من أحد الجيران أو الجمعيات، لم يجدوا شيئاً هذا العام سوى حسرة الأمهات واعتذارات الآباء.

تقول أم ناصر، وهي أرملة تسكن في أحد أحياء دمشق العشوائية:

«كنا ننتظر العيد، نعرف إنه في جمعيات توزع. بس السنة لا جمعية دقت بابنا، ولا سمعنا صوت تكبير وذبح. كأنه العيد مو هون».

الجمعيات الخيرية... بقدرة محدودة

حتى الجمعيات والمبادرات التي كانت تغطي جزءاً من النقص، تأثرت بشكل بالغ. فمع تقلص التبرعات والحوالات الخارجية، انخفضت أعداد الأضاحي التي توزع بشكل خيري. بعض الجمعيات اضطرت لإلغاء برنامج الأضاحي بالكامل، فيما قلّصت أخرى عدد المستفيدين بشكل كبير.

يقول أحد المشرفين في إحدى الجمعيات الخيرية بدمشق: «في سنوات سابقة كنا نوزّع 500 أضحية، هذا العام بالكاد ذبحنا 80». ويضيف: «التكلفة ارتفعت والداعمين قلّوا، والمحتاجين زادوا، فما عاد في توازن».

من شعيرة إلى امتياز طبقي

لم يعد مشهد الأضحية عامّاً كما كان، بل أصبح حكراً على القادرين فقط. ففي ظل انعدام الأمن الغذائي والبطالة وغلاء المعيشة، باتت الأضحية عبئاً مالياً ثقيلاً، لا شعيرة دينية متاحة للجميع. وهكذا، تحوّلت من رمز للتكافل والتقرب إلى الله، إلى امتياز طبقي يفتقده ملايين السوريين.

عيد بلا لحم... وجوعٌ مقيم

ما يحدث اليوم يتجاوز كونه أزمة اقتصادية مؤقتة؛ إنه تحوّل ثقافي واجتماعي، حيث يفقد عيد الأضحى مكانته في قلوب البسطاء، لأنه لم يعد يُطعمهم كما كان.

فبينما تراجعت الأضاحي بنسبة تقارب 90% خلال ثلاث سنوات فقط، تراجعت معها فرحة العيد، وتعمّق الإحساس بالفقد والحرمان.

إنه عيد بلا لحم، في بلد كان للّحم فيه طعم العيد وكرامة الفقير.

الإنترنت، هوائي أو فضائي... لا تغيير يلمسه المواطن

تصفح الإنترنت بجودة وكفاءة عالية، والتواصل مع أي شخص دون انقطاع فيه أو تأخير، لم يعد مجرد أحلام أو تخيلات بل حاجة مُلحّة للمواطنين، ومطلب أساسي في ظل التسارع الهائل في عالم التكنولوجيا والاتصالات، يتوجب عليه خطوات حقيقية وفعالة وجادة من وزارة الاتصالات المعنية بهذا الشأن لتحسين وتطوير هذا القطاع.

■ رهف ونوس

فمنذ سقوط سلطة النظام السابق، بدأت آمال المواطن ترسم واقعاً متخيلاً أفضل لبنية تحتية من الكوابل النحاسية القديمة بعمرها الذي تجاوز أكثر من 20 عاماً، فجعلته يكبر كل ثانية 20 عاماً من بطء السرعات والانقطاعات المتكررة، مع أدنى استفادة من الخدمة، ووضعت الجهات المعنية بنظره أو تساؤلات أزلية كأي مشكلة تواجهه في بلده وما أكثرها: ما الحل؟ فما من بدائل؟!

فهل سيكون الإنترنت الفضائي ضمن قائمة الحلول أو البدائل؟

جاء الرد...

نشرت الهيئة الناظمة للاتصالات والبريد، التابعة لوزارة الاتصالات، خلال شهر آذار افائت بياناً رسمياً، تحذّر فيه من انتشار إعلانات وتطبيقات على الإنترنت تدّعي تقديم خدمات الاتصال بالإنترنت عبر الأقمار الصناعية «الانترنت الفضائي».

وأكدت أن هذه الإعلانات تندرج ضمن وسائل احتيالية تهدف إلى اختراق الحسابات الشخصية، بما في ذلك الحسابات المصرفية وسرقة بيانات المستخدمين.

كذلك أكدت أنها تواصل رصد هذه المحاولات الاحتيالية مع اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من آثارها، مؤكدة على عدم انجرار المستخدمين خلف الإعلانات الزائفة.

الانترنت الفضائي «ستارلينك»
هي خدمة إنترنت فضائي تقدمها شركة Space X، تهدف إلى توفير الاتصال بالإنترنت عالي السرعة، وهي تحتاج معدات مخصصة تعرف «بستارلينك كيت» تشمل طبق استقبال ذاتي التوجيه، وجهاز توزيع للإشارة اللاسلكية ومجموعة كوابل.

سرعة عالية، لكن مقابل تكاليف مرتفعة تصل إلى نحو 1000 دولار أمريكي كتركيب مبدئي، مع اشتراك شهري يتراوح ما بين الـ 50 إلى 140 دولاراً حسب السرعة المستخدمة. كما يعد بديلاً ناجحاً وفعالاً، وخاصة للشركات ووسائل الإعلام وغيرها ممن يتطلب عملها سرعة عالية، لكن على ميزاته قد يتسبب بتشويش على الشبكات المحلية، كما أن الخدمة غير مرخصة في سورية، ويتم اعتماد طرق خاصة وغير رسمية، وأساليب ربط غير مدرجة على الموقع الرسمي «لستارلينك» لتعمل بشكل مؤقت، قد يؤدي إلى فقدان الخدمة لاحقاً، وهذا ما أكده أحد مهندسي الاتصالات.

بديل مرخّص ولكن...

قدمت الهيئة الناظمة للاتصالات منذ أشهر خدمة الشبكة الخارجية Outdoor «WIFI»، وهي شبكة لا سلكية مستقلة عن خطوط الهاتف الأرضي، وتعد تجربة رائدة لتوفير الإنترنت في المناطق التي يصعب وصول الإنترنت إليها عبر البنية التحتية، كما أن الخدمة تعتمد حصراً على الإنترنت المقدم عبر السورية للاتصالات، وأن استخدامها لن يتوفر في المناطق المزودة بتقنية ADSL.

وعلى الرغم من أن هذه الخدمة بديل مُرخّص ولكن ما زال الأمر مشروطاً ومحصوراً كالمعتاد!!

مساءلة وتساؤلات

مُساءلة قانونية سيتعرض لها كل من يقتني أجهزة «ستارلينك». ومخالفٌ من يقوم بشراء محطة إنترنت فضائي ويوزع الإنترنت عن طريقها.

هكذا جاءت تصريحات الهيئة الناظمة للاتصالات في الأشهر الماضية، وهذا يفتح أبواباً من الأسئلة والتساؤلات!

فمثلاً ماذا عن آلاف الإعلانات، وعشرات المجموعات، التي تروج وتقدم خدمة الإنترنت الفضائي عبر منصات التواصل الاجتماعي وبأسعار متقاربة نسبياً وفي مختلف المناطق السورية، فهل هي مغيبة عن أعين وزارة الاتصالات؟!

وهل تندرج هذه الإعلانات ضمن محاولات الهيئة ومساعيها لمراقبة ورصد احتمالية الاحتيال والنصب؟

بين outdoor WIFI وستارلينك، الأولى تُقدم بأسعار عشوائية لعدم وجود تسعيرات واضحة من الوزارة، بينما الأخرى أسعارها متقاربة نسبياً بمختلف المناطق التي اخترقتها بخدماتها!

فلماذا لا تُرخص خدمة الإنترنت الفضائي من قبل الوزارة وتصبح تحت إشرافها ورقابتها، خاصة مع انتشارها كالنار في الهشيم في الكثير من المناطق، وبالتالي تضمن الحقوق وتنجلي المساءلة القانونية، ويُترك الخيار للمواطن في اعتماد الخدمة التي تناسبه؟

وهل لشركات الخليوي دور بمنع ترخيص الإنترنت الفضائي كي تُبقي على احتكارها دون منافسة، مع استمرار تراجع جودة خدماتها وزيادة أسعارها؟

أما السؤال الأهم، إلى متى سيبقى المواطن يتأرجح لتلبية احتياجاته ويدفع الثمن في كل مرة؟

المشتى... حتى أشباح هذه المدينة غادرت!

جاء الثامن من الشهر الأخير للعام الماضي، محملاً بالنبأ الذي يحكي سقوط سلطة النظام أولاً، وبتوقعات الشعب الإيجابية لأيام قادمة لا تشبه ما سبقها ثانياً.
ومع مرور الوقت كان السؤال الرئيسي حول الإيجابية المتوقعة هو؛ هل هذا ما حدث خلال الأشهر الست المنصرمة؟

■ انس عبيدو

فإذا ما أمسكت المجهر السوري بيديك، ونزلت الآن مسلطاً إياه على واقع هذه البلاد، فسترى ما هي الفروقات التي حدثت، وما تلك التي قد تعشمنا بها دون أن تحدث!

إذاً ما علاقة «مشتى الحلو» بما سبق أعلاه؟

تعد بلدة مشتى الحلو، وعلى مدار العقود الماضية، من أهم المصايف والمناطق السياحية في عموم البلاد.

فتلك المدينة التابعة لطرطوس، والتي تقبع على بعد 65 كلم شرقها، لم توفر متراً واحداً منها إلا وكان جاذباً ومستقطباً لآلاف السياح «من الداخل والخارج» خلال العام «صيفاً وشتاءً»، وعليه اعتاد سكانها التعامل مع الأمر، حتى ألفوا السياق، فزادت منشآتها السياحية، وكثرت فيها المطاعم والمنتزهات، ورفدت الفنادق بالشقق السكنية التي تتيح للسائح القادم من خارجها خيار الاستئجار للإقامة، لتكون وفي مثل هذا الوقت من العام مملوءة ومفعمة بالحياة، حيث يعتمد الأهالي عليها بشكل رئيسي كمصدر عمل ومعيشة، وليعملوا كي يبقوا أحياء.

اليوم لا سائح فيها، ولا أحد!

بالتواصل مع مصادر مطلعة على واقع الحال من داخل المدنية، دار الحديث على التغييرات الجذرية التي طرأت خلال الأشهر الست الماضية.

فما بعد سقوط سلطة الأسد، وخلال ثلاثة الأشهر الأولى، كانت مصادرنا قد أكدت عن حالة الشلل التي أصابت جميع منشآت هذه البلدة، والتي لا تختلف عن تلك التي أصابت عموم البلاد، الأمر الذي أدى إلى انخفاض قياسي وصل إلى الـ90% في معدل إشغال الفنادق والمنشآت المختلفة، والذي قد دفع أصحاب هذه المنشآت، ومع التناقص المستمر في سعر الصرف، إلى تخفيض البدلات والعمولات المترتبة على الاستئجار.

فما كان يؤخذ خلال العام الماضي لقاء شقق مفروشة ومُخدمّة، تحتوي على الطاقة الشمسية وخلافها، بمليون إلى مليون ونصف الليرة، أصبح بإمكانك وخلال الأشهر الأخيرة استئجاره بخمسمئة ألف، ثابتاً عليها في فترة الأعياد، نزولاً إلى الثلاثمئة ألف خلال الأيام العادية، دون أي تغير يذكر في أسعار المواد الغذائية، ولكن هل هذا النزول، والذي قد قارب الـ50% قد غير من واقع غياب الحياة عن هذه المدينة؟

فعلى الرغم من الانخفاض الحاد في أسعار بدلات استئجار الغرف، إلا أن واقع الحال في هذه المدينة لم يختلف، فما اعتادته من حجم السياح الداخل إليها لم يقارب الـ10% لهذا الموسم، وإذا ما تبحرنا أكثر في الأسباب، فستخبرك مصادرنا المطلعة عن أهمها، والتي لا يختلف عليها سوري يعيش في بيته، فكيف ذاك الذي يود أن يذهب كسائح من بلد مختلف!

فبعد فقدان الأمان، وخاصة بعد الأحداث المؤلمة، لا يزال السوري متوجساً من مغادرة منزله، فالاقتراب من بعض المناطق والطرقات غير آمن في أي لحظة، الأمر الذي لم تنفه مصادرنا باعتبار المشتى نفسها منطقة آمنة، إنما رأت أن قلة الأمان كلها تتجسد خارج المدينة؛ أي على الطرق الواصلة إليها.

فالسائح الذي كان يأتي سابقاً ليمضي النهار في المشتى ومن ثم يعود، لن يستطيع العودة الآن إذا ما تجاوزت الساعة السادسة مساءً، فلا طريقَ بقي، -على حسب قولهم- آمناً إذا ما غابت الشمس.

وعليه تتحقق المعادلة التي تقول: لا أمان يساوي لا حياة ولا حتى سياحة!

يضاف إلى ذلك عامل آخر لا يقل أهمية يتمثل بتراجع المستوى المعيشي والفقر المعمم الذي تكرس خلال السنوات الماضية، فالكثير من الشرائح الاجتماعية لم يعد بمقدورها تحمل تكاليف السياحة والتنزه كما كان عليه الحال حتى وقت قريب.

كل ذلك كانت نتائجه سلبية جداً على البلدة، وعلى مصدر الرزق فيها الذي تعتمد عليه غالبية الأسر بمعيشتها!

وهنا تأتي الأسئلة التي تبحث عن الإجابة:

هل الحل أن نطالب الحكومة بشمس تستمر إلى 24 ساعة لضمان أمان الطرقات بشكل نسبي، وليشعر المواطن داخل بلده بالأمان؟

أم نطالب الحكومة بتحسين المستوى المعيشي للسوريين كي يتمكنوا من التنزه في مواقع بلدهم السياحية، ولو لمرة في العام؟

أم بتحمل مسؤولياتها وواجباتها المفترضة على المستويات كافة، الاجتماعية والاقتصادية والمعيشية والخدمية والأمنية و...؟

بكل الاحوال يبدو أن على الحكومة البحث في حلول جذرية وسريعة، منعاً من تفاقم الأمور لما لا تحمد عقباه!

سماسرة اليوم ... ملوكٌ على سوق العقارات

تتوالى الأزمات والمصائب على السوريين في سلسلة باتت وكأنها لا تنتهي، وما أزمة الإسكان سوى حلقة تضغط على رقاب المواطنين وتستنزف معاشاتهم. فمنذ سنوات طويلة والسوري يقاسي أزمة ارتفاع بدلات إيجارات المنازل، أو يعاني بالأحرى من استغلال سماسرة العقارات لأزمة البلاد ككل لتحقيق ربح سريع ومضمون.
واليوم ما زالت هذه الأزمة تفرض نفسها بقسوة، ولكن هذه المرة بالدولار!

■ فرح شرف

انخفض الدولار وما في دولار!

لم يغيّر «انخفاض» سعر الدولار مقابل الليرة من واقع السمسرة بالعقارات، بل أصبح الحصول على منزل معضلة صعبة تحتاج إلى حسابات وميزانيات ومساعدات.

فمنزل صغير على أطراف دمشق وفي ريفها، بمواصفات قد تكون أقل من عادية، ويتمتع ربما بإطلالة على حاوية قمامة أو مجمّع للكلاب الشاردة، يتراوح إيجاره الشهري بين 150 إلى 200 دولار شهرياً «أي نحو 2 مليون ليرة».

فيما تتراوح الإيجارات في دمشق بين 300 إلى 800 دولار شهرياً في أحياء مثل الميدان والزاهرة، وصولاً إلى ما يتجاوز 4500 دولار في المناطق «الراقية»!

المكاتب العقارية وساطة مدروسة

لا تقتصر الشكوى على ارتفاع الإيجارات، بل تشكّل «عمولة» سماسرة العقارات عبئاً إضافياً، حيث يطلب السماسرة عمولة تعادل قيمة إيجار شهر كامل. وفي الكثير من الحالات يطالبون بدفع قيمة إيجار سنة كاملة مقدّماً!

فيما تزيد هذه الممارسات غير المنضبطة والمتقلبة وفق أهواء وتقديرات المكاتب من معاناة المواطنين، خاصة في ظل محدودية الدخل وارتفاع تكاليف المعيشة.

من جهة أخرى، يبرر أصحاب المكاتب العقارية هذا الأمر بارتفاع التكاليف التشغيلية، وانخفاض العرض مقابل الطلب المتزايد.

العرض والطلب لا يفسّران الأزمة

يكشف الواقع المُعاش تناقضاً في تقديم الأزمة بوصفها عملية عرض وطلب فقط، فآلاف الوحدات السكنية الفارغة منتشرة في عموم دمشق وريفها؛ يسيطر عليها عدد محدود من الملاك والسماسرة، بينما تعاني الغالبية من انعدام توفر سكن ملائم لها.

وبذلك تحول السكن إلى سلعة استثمارية مرتفعة الربح، يُقاس فيها «العرض» بعدد الشقق والمنازل السكنية القادرة على تحقيق أعلى ربح؛ فالوحدات السكنية الفارغة مخصصة للاستثمار، ولم تعد «عرضاً» يسدّ حاجة في المجتمع، بل احتكاراً سلبياً يُحتفظ بها للتحكم باستمرار ارتفاع الأسعار.

بورصة خفيّة

من جملة ما يستغلّه السماسرة هو حاجة المواطنين الملحة للسكن، وحاجة المالك الذي يعيش من تأجير عقاره، فلا يقتصر دور السماسرة على الوساطة بينهما، بل هم فاعلون في تشكيل السوق والتحكم فيه.

فالسمسار يقوم بحجز عدد من الشقق السكنية دون نيّة حقيقية لإشغالها، متعمّداً إخفاء الوحدات المتاحة، أو عرضها بأسعار خيالية لخلق ندرة مصطنعة، وتحويل السكن من حق إلى «سلعة» مُتحكم بها، ما يتيح له الاستفادة من حالة «النقص» التي ساهم في خلقها داخل السوق، وبالتالي فرض المزيد من الشروط المجحفة على المستأجر، بل وعلى المالك في بعض الأحيان.

كما تشهد أغلب المناطق تنسيقاً بين المكاتب العقارية لفرض حد أدنى من العمولات والإيجارات، للحفاظ على الاحتكار وضمان تحقيق هوامش ربح عالية على حساب تآكل القوة الشرائية للمستأجرين، وبغض النظر عن مصلحة المالك.

فبعض الملاك أيضاً يتذمرون من ممارسات السماسرة، حيث تبقى بعض الشقق فارغة لعدة أشهر، تناسباً مع مصلحة السمسار وليس مع مصلحة المالك!

تعميق الآثار الاجتماعية والاقتصادية

لا تطال تبعات أزمة السكن الجانب المالي فقط، بل تمتد إلى الجانب الاجتماعي، فالكثير من الأسر باتت مضطرة للعيش في مساكن غير مناسبة وبعيدة عن أدنى الشروط الصحية، مع انخفاض بعوامل الأمان أيضاً، أو مشاركة سكنها مع عائلات أخرى وبهذه الشروط المجحفة نفسها وغير الإنسانية.

فالأزمة العقارية تمثّل انعكاساً لأزمة أعمق في ظل تفاقم غياب العدالة الاجتماعية، ولا يمكن تجاوزها من دون إرادة سياسية تعيد تنظيم وضبط السوق بما يضمن حقوق المواطنين، باعتبار السكن حقاً أساسياً، وليس سلعة خاضعة لمزاج السوق وأطماع السماسرة وتحكمهم.

موظفون مدنيون سابقون ولكن...

لم يكن بمقدور موظفي وزارة الدفاع المدنيين في السابق استخراج جواز السفر، إلا بموافقة رسمية من جهة عملهم، أو لمهمات معينة ومحددة.

■ سارة جمال

وما زال قرار منع الحصول على جواز السفر، وبالتالي إمكانية المغادرة، سارياً على غالبية الموظفين المدنيين السابقين في وزارة الدفاع، والموضوعين على رف الانتظار حالياً، وتحدد الاستثناءات بناء على طبيعة عمل الموظف وحساسية موقعه.

فيما يُفسر البعض قرار منع السفر بكون هؤلاء الموظفين كانوا يشغلون مناصب «حساسة» ربما، ما يجعل سفرهم محفوفاً بالمخاطر. لكن هل يُعقل أن يستمر المنع بعد ما يقارب ستة أشهر على مغادرتهم لوظائفهم دون أي توضيح رسمي أو بيان؟

ليس فصلاً ... بل إعادة هيكلة

يدور الحديث عن إعادة هيكلة للوزارة، وهو السبب وراء وضع الموظفين المدنيين السابقين على لوائح الانتظار.

فمثلاً من كان يعمل في الخياطة في مؤسسة معامل الدفاع، أو في أية ورشة فنية في جهة تابعة للوزارة، عليه الانتظار ليعرف ما إذا كانت الوزارة ستستحدث ضمن الهيكلية الجديدة قسماً مرتبطاً بمهنته ليقوم عندها بمراجعتها وتقديم طلب إعادة توظيف.

فيما لا جواب سوى الصمت عند الاستفسار أو السؤال عن طلبات استصدار جواز السفر، ما يعكس تناقضاً بين مقتضيات «أمنية» لا شفافية في طرحها، وأبسط حقوق الأفراد!

مع ذلك، فإن أية خطة لإعادة الهيكلة لا بد أن تتضمن ضمانات مالية، أو على الأقل صرف رواتب جزئية إن لم تكن إعانات طارئة، ريثما يُبَت نهائياً بوضع الموظفين المدنيين السابقين؛ فهم ليسوا طرفاً في صنع القرار إلا أنهم يتحملون تبعات التأخير، مما يطرح تساؤلاً حول إمكانية فصل «الإصلاح الهيكلي» عن الاجتماعي!

حرص أمني أم عقاب جماعي

لا يوجد لدى أي من العاملين المدنيين السابقين معرفة إن كانت مبررات منع السفر تستند إلى مخاوف أمنية مشروعة، أو للتثبت ممن تورط سابقاً بالفساد، أو ربما الأمل بإعادتهم إلى وظائفهم، لكن أياً كانت المبررات فإنها تفقد جزءاً كبيراً من قيمتها بعد مرور فترة زمنية طويلة مقارنة بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها البلاد.

فاستمرار المنع المعمم، دون شفافية ووضوح بالمبررات، يتحول من إجراء يتعلق بالهيكلة إلى عقاب مستمر وغوص جديد في وحل البيروقراطية على حساب معيشة المواطن والأعباء الحياتية الواقعة عليه.

معاناة غير مبررة

على امتداد سورية يعيش منذ ستة أشهر آلاف الموظفين المدنيين السابقين في وزارة الدفاع، من عمال ومهندسين وإداريين وفنيين و...، حالة من القلق في ظل ضبابية القرارات الرسمية بشأن مصيرهم!

مع الأخذ في الاعتبار أن أياً من هؤلاء لم يتقاضَ راتباً أو تعويضاً منذ كانون الأول الماضي، ومعظم هؤلاء لا يجدون فرص عمل بديلة، وممنوعون من السفر، ما دفعهم إلى الاعتماد على المساعدات أو بعض الاعمال الهامشية المؤقتة، وولّد لديهم شعوراً باليأس نتيجة تفاقم صعوبة وقسوة الوضع المعيشي.

إن استمرار الوضع على ما هو عليه يطرح تحدياً حقيقياً، وحله لا يكمن في تغليب جانب على آخر، بل في إيجاد توازن يراعي الجانبين، ما يتطلب مراجعة شاملة للتشريعات واللوائح المتعلقة باستمرار حظر السفر المعمم على هؤلاء، ووضع معايير واضحة وشفافة لتحديد من يخضع لها، ومدة سريان المنع، وكيفية التظلّم منه.

فتجاهل هذه القضية، أو إرجاؤها إلى أكثر من ذلك، سيؤدي إلى تفاقم الوضع الإنساني والاقتصادي للمتضررين أكثر فأكثر!

فهل ستُترجم «إعادة الهيكلة» هذه إلى إصلاح حقيقي، أم ستضاف إلى قائمة التناقضات المزمنة التي تدفع ثمنها الفئات الأضعف فقط لا غير؟

الجفاف والنيوليبرالية والحرب:

كان الأمن الغذائي تحدياً استراتيجياً طويل الأمد بالنسبة لسورية على مرّ تاريخها، وهو يعكس ليس فقط قدرة البلاد على إنتاج غذائها محلياً بل أيضاً على تعزيز سيادتها الوطنية. ومنذ الخمسينيات من القرن الماضي، اعتمدت سورية سياسات زراعية تهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي، مما جعلها واحدة من أكثر الدول استقراراً في منطقة شرق المتوسط من حيث الإمدادات الغذائية. وفي التسعينيات، تمكنت سورية - وفقاً للمعطيات المعلنة - من تحقيق الاكتفاء الذاتي الكامل في إنتاج القمح، وهو المحصول الأساسي الذي اعتُبر ركيزة الأمن الغذائي الوطني. لكن مع دخول الألفية الجديدة، واجهت الزراعة السورية تحديات متزايدة نتيجة تحول نظام الأسد نحو النيوليبرالية، وضعف البنية التحتية المائية، والجفاف الذي ضرب البلاد في الفترة ما بين 2006 و2010.

■ أحمد الرز

أدت العوامل السابقة إلى أزمة غذائية داخلية غير مسبوقة، وذلك حتى قبل عام 2011. ومع تحول الوضع في سورية إلى الصراع العسكري، كان الغذاء السوري على لائحة أكثر قطاعات الاقتصاد تعرضاً للضرر، وهو ما انعكس في التقارير الدولية الدورية التي تثبت ارتفاعاً غير مسبوق في مستويات انعدام الأمن الغذائي في البلاد، وانضمام مجموعات جديدة من السكان في كل عام إلى عداد المعرضين للخطر الغذائي بشكلٍ خاص.

عقود الاكتفاء الذاتي: صعود الزراعة السورية بعد الاستقلال

تعود جذور السياسات الزراعية الشاملة في سورية خلال القرن الماضي إلى عقدي الخمسينيات والستينيات، عندما تبنت الحكومات السورية برامج شاملة لما يسمى بالإصلاح الزراعي، ركزت على توزيع الأراضي وتنظيم استخدام الموارد المائية، واستكمال العمل على مشاريع كبرى مثل مشروع الفرات الذي كان حجر الزاوية في الاستراتيجية الزراعية للدولة السورية.

خلال تلك الفترة، تمكنت سورية من تحويل الزراعة إلى أحد محركات الاقتصاد الوطني. كانت مشاريع الري المدعومة من الدولة، إلى جانب تحسين البذور المحلية، من أهم عوامل تعزيز إنتاجية المحاصيل. على سبيل المثال، أدى تحسين بذور القمح بالتعاون مع مركز الأبحاث الدولية في المناطق الجافة «ICARDA» إلى زيادة غلة القمح بشكل كبير. كما قدمت الحكومة دعماً كبيراً للمزارعين من خلال توفير الأسمدة المدعومة والوقود بأسعار منخفضة.

بناءً عليه، شكلت الزراعة في السبعينيات والثمانينيات حوالي ربع الناتج المحلي الإجمالي لسورية، ثم توقف النمو في هذا القطاع تقريباً خلال السنوات اللاحقة، حيث ساهمت الزراعة بنسبة 27% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2001، ووظفت حوالي 17% من القوة العاملة.

شكلت الزراعة في السبعينيات والثمانينيات حوالي ربع الناتج المحلي الإجمالي ثم توقف النمو تقريباً خلال السنوات اللاحقة

سنوات القحط: حين جفّت الأرض وضاقت السياسة

في أواخر التسعينيات وأوائل الألفية الجديدة، دخلت سورية مرحلة جديدة من التحولات الاقتصادية التي ركزت على تقليل تدخل الدولة في الاقتصاد، وتعزيز دور القطاع الخاص. وكان لهذه السياسات تأثير سلبي على القطاع الزراعي بشكل فائق.

وأحد الأمثلة الأبارزة على هذه السياسات كان إصدار القانون رقم 56 لعام 2004، الذي سمح لأصحاب الأراضي بإنهاء عقود المزارعين وإبرام عقود مؤقتة بدلاً منها. حيث أدى هذا القانون إلى فقدان الفلاحين لحقوقهم التاريخية في العمل على الأراضي، مما تسبب في نزوح عدد كبير منهم من المناطق الريفية إلى المدن. وتشير التقديرات إلى أن عدد العمال الزراعيين انخفض بنسبة 40% بين عامي 2002 و2008 بسبب سوء إدارة الأراضي والمياه، وهو تحول أثر بشكل كبير على الإنتاج الزراعي المحلي.

في الوقت نفسه، ضرب البلاد جفاف شديد بين عامي 2006 و2010، مما تسبب في واحدة من أسوأ الأزمات الزراعية في تاريخ سورية الحديث. انخفض إنتاج القمح بنسبة 47%، بينما شهد إنتاج الشعير انخفاضاً أكبر بنسبة 67%. وفي المناطق غير المروية، كان الوضع أكثر كارثية حيث انخفض الإنتاج بنسبة 82%، ولم تكن الحكومات – وفق تقاريرها الرسمية – قادرة على تلبية احتياجات السكان الغذائية بشكل كامل، واضطرت سورية لأول مرة في تاريخها إلى الاعتماد على المساعدات الغذائية الدولية، حيث تلقى مليون شخص دعماً غذائياً من وكالات الأمم المتحدة.

قبل الحرب، كانت سورية تنتج حوالي 4 ملايين طن من القمح سنوياً، وهو ما يكفي لتلبية الاستهلاك المحلي وتصدير فائض يبلغ حوالي 1,5 مليون طن إلى دول مثل الجزائر وتونس وإيطاليا. ومع تصاعد العمليات العسكرية، انخفض الإنتاج بشكل حاد إلى 1,8 مليون طن في 2014. والأمر لم يتوقف عند القمح، فقد انخفض إنتاج الشعير من 747 ألف طن في المتوسط بين 2010–2014 إلى 594 ألف طن في 2014. أما إنتاج الذرة، فقد تراجع أيضاً بنسبة 15% خلال الفترة ذاتها.

استنزاف للمياه وتفاقم في الأضرار البيئية

تعد الموارد المائية واحدة من أهم المكونات الأساسية لتحقيق الأمن الغذائي. وفي سورية، تأثرت السياسات المائية بعوامل جغرافية وسياسية واجتماعية. منذ الخمسينيات، ركزت الحكومات على مشاريع الري الكبرى مثل مشروع الفرات، الذي ساهم في تحويل المناطق الصحراوية في الجزيرة إلى أراض زراعية منتجة. ومع ذلك، أدى الاستخدام المفرط للموارد المائية إلى استنزاف الأحواض الجوفية.

في عام 2007، استهلكت سورية 19,2 مليار متر مكعب من المياه، وهو ما يزيد بـ 3,5 مليار متر مكعب عن معدل التجدد الطبيعي للمياه. كما أن اعتماد الري على الآبار غير المرخصة أدى إلى استنزاف خطير للموارد المائية. على سبيل المثال، جف نهر الخابور، أحد الأنهار التاريخية في سورية، بحلول عام 2001. وهذا الاستنزاف غير المستدام للموارد المائية

ثلاثية انهيار الزراعة السورية

كان له تأثير مباشر على الإنتاج الزراعي، وأدى إلى تقليل المساحات المزروعة مع مرور الوقت.

وبالإضافة إلى الجفاف، عانت سورية من تدهور التربة بسبب الاستخدام المكثف للأسمدة والممارسات الزراعية غير المنظمة. وفي المناطق الشمالية الشرقية، أدى سوء إدارة مشاريع الري إلى تملح الأراضي، مما جعل مساحات شاسعة غير صالحة للزراعة. كما ساهم تغير المناخ العالمي في جعل الظواهر الطبيعية مثل الجفاف أكثر حدة وتكراراً.

ومع بداية الحرب، تفاقمت هذه التحديات البيئية. حيث تضررت الأنظمة البيئية بشكل كبير بسبب عمليات القصف المتبادل، وحرق المحاصيل في أوقات مختلفة، وعمليات نزوح السكان. كما أن التلوث الناجم عن استخدام المياه الملوثة في الري أدى إلى تفشي الأمراض المنقولة عن طريق الغذاء. وفي الكثير من المناطق الريفية، اضطر المزارعون إلى تقليل استخدام الأسمدة والمبيدات بسبب ارتفاع أسعارها ونقص توافرها، مما أدى إلى انخفاض غلة المحاصيل.

التهجير والنزوح كنتيجة لتضرر الزراعة

منذ عقود، كانت المناطق الريفية تعتمد على الزراعة كمصدر رئيسي للدخل. لكن مع تراجع الإنتاج الزراعي بسبب السياسات النيوليبرالية والجفاف والحرب، ارتفعت معدلات الفقر بشكل حاد في الريف السوري. في منطقة الجزيرة، التي كانت تُعد «سلة غذاء سورية»، وصل معدل الفقر إلى 80% بحلول عام 2010، أي قبل الحرب مباشرة. وتسببت هذه الأزمة في نزوح جماعي للسكان من المناطق الريفية المتضررة إلى المدن الكبرى مثل دمشق وحلب. وتشير تقارير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية الصادرة في عام 2009، إلى أن نحو 300,000 عائلة نزحت من منطقة الجزيرة إلى ضواحي المدن السورية وإلى لبنان، حيث واجهوا ظروفاً معيشية صعبة.

قبل الحرب، كانت منطقة الجزيرة السورية تنتج حوالي ثلثي القمح السوري. لكن الصراع دمّر البنية التحتية للري، وأدى إلى تعطيل سلاسل الإمداد الغذائي. وأصبحت تكاليف نقل القمح من الجزيرة إلى دمشق باهظة جداً، حيث ارتفعت من 130 دولاراً للطن الواحد قبل الحرب إلى حوالي 310 دولارات وبشكل خاص بسبب الإتاوات التي فرضت على عمليات النقل. وشكل هذا الأمر ذريعة للنخب الاقتصادية للانتقال نحو استيراد القمح من الخارج بوصفه «أرخص نسبياً».

الخسائر لا يمكن تعويضها إلا بالتغيير الجذري

بالإضافة إلى الدمار الذي لحق بالبنية التحتية الزراعية، تعاني سورية من تحديات بنيوية في قطاع الزراعة. حيث تشير التقديرات إلى أن نحو 40% من القوى العاملة الزراعية قد فُقدت منذ بداية القرن الحادي والعشرين، بينما انخفض عدد المواشي بشكل كبير. على سبيل المثال، انخفض عدد الأغنام من 15 مليوناً إلى حوالي 9 ملايين فقط. وفي الوقت نفسه، أدى الحفر العشوائي للآبار إلى استنزاف خطير للمياه الجوفية، مما يهدد استدامة الزراعة على المدى الطويل .

وأدت الحرب إلى تدمير واسع النطاق للبنية التحتية الزراعية. فمن بين 140 صومعة حبوب كانت موجودة قبل الحرب، لم يتبق سوى 22 صومعة تعمل بحلول عام 2016. كما فقدت البلاد 70% من قدراتها في طحن الحبوب نتيجة الحرب ونهب المعدات. إضافة إلى ذلك، تضررت مشاريع الري بشكل كبير، حيث أصبح حوالي 50% من الأراضي المروية غير صالحة للزراعة بسبب نقص الوقود وتعطل المضخات.

فوق ذلك، تشير تقارير منظمة الأغذية والزراعة «FAO» إلى أن إنتاجية الأراضي المزروعة تراجعت بنسب تصل إلى 50% في بعض المناطق، بسبب نقص البذور والأسمدة.

واليوم، تتفق معظم البحوث الاقتصادية في العالم حول أن إعادة بناء القطاع الزراعي في سورية تتطلب استثمارات كثيفة في البنية التحتية والتغيير الجذري في السياسات بما فيها السياسات الزراعية. ومن الضروري أولاً وقبل أي شيء تعزيز الدعم الحكومي للمزارعين وتطوير تقنيات الزراعة المستخدمة للتغلب على التحديات البيئية والاقتصادية.

في منطقة الجزيرة التي كانت تُعد «سلة غذاء سورية» وصل معدل الفقر إلى 80% بحلول عام 2010 أي قبل الحرب مباشرة

قاطرة الاقتصاد الأوروبي تعاني من الصدأ

«لماذا تتداعى الجسور والمدارس في ألمانيا؟». بهذا السؤال استهلّت صحيفة Guardian البريطانية مقالاً نُشر في الثالث من حزيران تحت عنوان ساخر «صداً على راحتكم!»، مكرّس لانهيار البنية التحتية في البلاد التي كانت تتفاخر حتى وقت قريب بازدهارها، وكانت تُعدّ القاطرة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي.

■ إيغور فيريميف
ترجمة: أوديت الحسين

في آذار الماضي، أغلق فجأة الجسر الدائري في برلين، وهو جسر بثلاثة مسارات، ما أدى إلى فوضى وإعادة توزيع جماعي لنحو 100 ألف مركبة كانت تعبره يومياً. وبعد شهر، انضمّ جسر «فولخايده» الاستراتيجي في شرق برلين إلى قائمة متزايدة من «الجسور المتداعية»، وبدأت عملية هدمه. وهو واحد فقط من عدة جسور في عموم ألمانيا تم إغلاقها مؤخراً أو، في حالات أكثر دراماتيكية، انهارت فعلياً. وبحسب تقديرات الخبراء، فإن 4000 جسر على الطرق السريعة و12 ألف جسر طرق آخر بحاجة ماسة إلى إصلاح أو استبدال.

في أيلول من العام الماضي، انهار جسر «كارولا» البالغ من العمر 53 عاماً في مدينة دريسدن الشرقية وسقط في نهر «إلبه» منتصف الليل، بعد عشر دقائق فقط من مرور ترام فوقه. وقالت السلطات المحلية إنّ من حسن الحظ أنه لم يُقتل أحد، واصفة الأمر بأنه «معجزة».

أما في مدينة «لودنشايد» الجميلة الواقعة غرب ألمانيا، فقد أصبحت شوارعها مكتظة بـ25 ألف شاحنة يومياً، وذلك منذ إغلاق جسر «راخمهديه» المجاور عام 2021، والذي كان شريان نقل حيوياً، قبل أن يتم هدمه لاحقاً. السكان يشتكون من الضجيج الشديد وتلوث البيئة، بينما تقول الشركات إنّ مبيعاتها تراجعت بشكل ملحوظ، وبدأ العمال المهرة بالاستقالة. يجري حالياً بناء جزئي لجسر بديل، من المتوقع اكتماله العام المقبل.

ووفقاً لتقرير صادر عن غرفة التجارة والصناعة الألمانية، والتي تمثّل مصالح ملايين الشركات، فإن حالة الجسور في ألمانيا «ترمز إلى الحالة البائسة التي تعاني منها البنية التحتية في البلاد برمتها».

وفي تصريح لمحطة RBB الإذاعية، حذّر البروفيسور «هيلموت شميتسنر» أستاذ الهندسة الإنشائية في كلية الاقتصاد والقانون في برلين، قائلاً: «بشكل عام، البنية التحتية لدينا في حالة سيئة إلى حدّ أننا يجب أن نتوقّع حدوث المزيد من حالات إغلاق الجسور والطرقات مستقبلاً».

وقد ترسّخت الفكرة القائلة بأن البنية التحتية الألمانية متدهورة إلى درجة أن برنامجاً تلفزيونياً ساخراً شهيراً بعنوان «توداي» خصّص حلقة كاملة لما وصفه بـ«ألمانيا المتداعية». وقال البرنامج بسخرية: «صداً على راحتكم» هو الشعار الأنسب لحالة البلاد، إذا لم يتم تدارك الوضع.

وتُقرّ وسائل الإعلام الغربية بأن أحد الأسباب الرئيسية وراء التدهور الاقتصادي المتسارع في ألمانيا هو التخلّي عن مصادر الطاقة الرخيصة القادمة من روسيا. فقد كتبت وكالة Bloomberg الأمريكية: «إنّ أسعار الطاقة المرتفعة وانخفاض الصادرات أديا إلى أن يصبح كلّ بيت ألماني أفقر بمقدار 2500 يورو. وقد يصبح هذا التراجع غير قابل للعكس».

وتضيف الوكالة: «ألمانيا تقترب من نقطة اللاعودة. يعرف قادة الشركات ذلك، ويشعر به المواطنون، لكن السياسيين لا يملكون حتى الآن أجوبة على الأسئلة المتزايدة. ونتيجة لذلك، يقف أكبر اقتصاد في أوروبا على حافة تراجع طويل قد لا يمكن تداركه. فبعد خمس سنوات من الركود، أصبحت اقتصاد البلاد اليوم أصغر بنسبة 5 بالمئة مما كان يمكن أن يكون عليه لو استمر النمو الذي كان سائداً قبل الجائحة».

بل أكثر من ذلك، وبحسب تقديرات Economics Bloomberg، فإنّ اللحاق بالركب سيكون صعباً بسبب اضطرابات بنيوية، مثل فقدان الطاقة الروسية الرخيصة، ومشاكل شركات السيارات الألمانية مثل Volkswagen AG وMercedes-Benz Group AG، واللتين تزداد صعوبة منافستهما للشركات الصينية.

وقد صرّح رئيس البنك المركزي الألماني «يواخيم ناغل» في خطاب له مؤخراً في لوكسمبورغ: «تدهورت القدرة التنافسية للصناعة الألمانية. الأسواق الخارجية الناشئة لم تعد تمنحنا دفعات نمو كما في السابق».

وأضافت «إيمي ويب»، المؤسسة والمديرة التنفيذية لمعهد Today Future، وهي مؤسسة استشارية لشركات ألمانية في مجال الاستراتيجيات: «ألمانيا لن تنهار بين ليلة وضحاها. وهذا ما يجعل هذا السيناريو مرعباً للغاية. إنه تراجع بطيء جداً، ممتدّ جداً، يصيب البلاد كلها وليس مجرد شركات أو مدن. بل إنه يسحب أوروبا كلها خلفه».

وعلى أرض الواقع، يعني ذلك أنّ ألمانيا تفقد بشكل متزايد صناعاتها ذات الاستهلاك العالي للطاقة وصادراتها، إذ تقوم الشركات، التي تجد نفسها في بيئة غير مستقرة، بتقليص استثماراتها المحلية. وكلما تراجع مستوى المعيشة، بحث الناخبون عن المذنبين، ما يغذّي التوتر الاجتماعي ويساهم في هجرة «العقول» ونفور الكفاءات الأجنبية التي تحتاجها البلاد بشدّة.

ألمانيا تفقد صناعاتها ذات الاستهلاك العالي للطاقة وصادراتها وكلما تراجع مستوى المعيشة زاد التوتر الاجتماعي ونفور الكفاءات الأجنبية التي تحتاجها البلاد بشدّة

متى بدأ الصدأ؟

كيف حدث كل ذلك لألمانيا التي كانت تنعم بالازدهار؟ يُجيب المحللون: السبب يعود إلى سنوات من القرارات الخاطئة وسلسلة من الحسابات الخاطئة، التي أدّت إلى انهيار النموذج الاقتصادي لجمهورية ألمانيا الاتحادية. وذلك في وقت تحتاج فيه بقية أوروبا، أكثر من أي وقت مضى، إلى قوة ألمانيا الصناعية، لمواكبة الصين، ولمواجهة تداعيات الأزمة الأوكرانية، ومجابهة السياسات الانعزالية الأمريكية.

تمرّ ألمانيا اليوم بأخطر أزمة منذ إعادة التوحيد. فبينما وحّد سقوط جدار برلين قبل 35 عاماً الألمان حول مشروع ضخم لدمج الشرق الشيوعي السابق، فإنّ البلاد اليوم تعيش انقساماً سياسياً عميقاً.

ويقول «جيمي راش»، رئيس قسم أوروبا في Economics Bloomberg: «مشكلات ألمانيا لن تختفي من تلقاء نفسها. تصحيح السياسات الاقتصادية، وزيادة الإنتاجية، وإزالة أسباب ارتفاع أسعار الطاقة يجب أن تكون على رأس أولويات الحكومة».

ويقدّر مجلس الخبراء الاقتصاديين في ألمانيا أنّه مع تزايد قائمة المشكلات، فقد انخفض معدل النمو الاقتصادي المحتمل للبلاد — أي السرعة التي يمكن أن ينمو بها الاقتصاد دون التسبّب في التضخم — إلى 0,4 بالمئة فقط. وإذا أضفنا إلى ذلك التقلبات الدورية الحتمية، فإنّ خطر الدخول في ركود يبدو احتمالاً واقعياً للغاية.

وقالت «فيرونيكا غريم»، العضو في مجموعة المستشارين الاقتصاديين المستقلين لدى الحكومة وأستاذة في جامعة نورنبيرغ التقنية: «علينا أن نوفّر بيئة جذابة للشركات». ودعت الحكومة إلى إطلاق برنامج واسع النطاق لاستعادة القدرة التنافسية. ولتحقيق ذلك، سيتعيّن على ألمانيا، في نهاية المطاف، أن تنفق أكثر.

وبحسب بيانات Economics Bloomberg، فإنّ على ألمانيا أن تزيد استثماراتها السنوية في البنية التحتية والقطاعات العامة الأخرى بنحو الثلث — أي لتصل إلى 160 مليار يورو سنوياً، وهو ما يعادل أكثر من 1 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي.

ويقول «ستيفان كوبمان»، كبير محللي الاستراتيجية الكلية في Rabobank: «تتطلب وتيرة خفض التصنيع السريع في ألمانيا إعادة تفكير شاملة لما يعنيه الاقتصاد الألماني فعلاً. وحتى الآن، لا توجد مؤشرات واضحة على أن مثل هذا التغيير يحدث فعلاً».

ولا يمكن تجاهل مشاكل ألمانيا. فقد توقعت شركة Bantleon السويسرية لإدارة الأصول أن تفقد الصناعة الألمانية الشهيرة للسيارات حصتها في السوق، وأن تتسارع وتيرة نقل الإنتاج إلى الخارج. ومن المرجّح أن تخسر هذه الصناعة حتى 40 بالمئة من القيمة المضافة التي كانت تنتجها داخل ألمانيا خلال العقد القادم.

وقد تحوّلت المعركة إلى صدام مفتوح: شركة Volkswagen واجهت إضرابات بسبب خططها لإغلاق عدة مصانع داخل ألمانيا، بينما تواجه شركات AG Schaeffler وRobert Bosch GmbH وContinental AG تقليصاً في الإنتاج. وبشكل عام، أعلنت الشركات الألمانية المدرجة في قائمة Fortune 500 Europe هذا العام عن أكثر من 60 ألف حالة فصل للموظفين.

أما شركة AG ThyssenKrupp، أكبر منتج للصلب في ألمانيا، وأحد أعمدة التصنيع في البلاد، فهي من بين الشركات التي بدأت بخفض التكاليف داخل البلاد. إذ تخطط الشركة لتقليص عدد موظفيها في قطاع الصلب بنسبة 40 بالمئة، وإغلاق فرنين عاليين خلال هذا العقد.

وقد قال المدير التنفيذي لشركة «تيسنكروب»، «ميغيل لوبيز»: «إنّ استقرار النظام الاقتصادي في ألمانيا، كما نعرفه منذ عقود، يتداعى. ولا شك إطلاقاً في أننا بحاجة إلى تحرك فوري».

لكن، كيف يمكن تحقيق ذلك بينما تمضي حكومة «فريدريش ميرتس» في مسار عسكرة البلاد، وتنفق المليارات بلا طائل على دعم أوكرانيا؟ وقد صرّح «ميرتس» مؤخراً بأنّ على ألمانيا الاستعداد للحرب، وأعلن عن ضرورة بناء ستة مصانع عسكرية. ربما تبدأ البلاد بإنتاج الدبابات والطائرات والصواريخ بكميات هائلة، لكن هذا يعني أنّ الجسور ستواصل الانهيار، والبنية التحتية ستواصل الصدأ.

تطورات جديدة على جبهة الخسارة الأمريكية لعلماء الصين

«تسعى الصين جاهدةً لجذب العلماء الموهوبين، وترامب ساهم في ذلك»، هذا ليس عنواناً لمقال في صحيفة موالية للصين، بل عنوان لمقال حديث بقلم فيفيان وانغ إحدى مراسلات صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية في الصين، في 4 حزيران الجاري، حيث أكّد المقال أنه «حتى قبل أن تُهدد الولايات المتحدة بمنع الطلاب الدوليين ومحاصرة الجامعات، كانت حملة الإنفاق الضخمة التي شنتها الصين على العلوم تُؤتي ثمارها».

■ فيفيان وانغ
تعريب وإعداد: د. اسامة دليقان

حققت الصين بالفعل انتصارات في منافستها مع الولايات المتحدة على اجتذاب المواهب العلمية. فقد استقطبت عدداً من أفضل الباحثين في العالم إلى جامعاتها، بعضهم ممّن مُنحوا جوائز نوبل، وماك آرثر «للعبقرية»، وجميع الجوائز الأكاديمية الأخرى المتاحة.

والآن، قد تُعزز سياسات إدارة ترامب جهود الصين قريباً، ففي عهد الرئيس ترامب، تُخفّض الولايات المتحدة تمويل الأبحاث الذي ساهم في ترسيخ سمعتها كقائد عالمي في مجال العلوم والتكنولوجيا. كما يُهاجم الرئيس الجامعات الرائدة في البلاد، ويحاول الحد من التحاق الطلاب الدوليين.

يتعرض العلماء الصينيون لضغوط خاصة، إذ يتّهمهم مسؤولون أمريكيون بأنهم قد يُشكّلون تهديداً للأمن القومي بسبب «نقلهم المعرفة القيّمة إلى الصين». وقد خضع علماء من أصل صيني للتحقيق أو حتى الاعتقال. في الأسبوع الماضي، أعلنت إدارة ترامب أنّها ستعمل على «إلغاء تأشيرات الطلاب الصينيين في المجالات الحيوية بشكل صارم».

نتيجةً لذلك، يبحث العديد من العلماء عن فرص في أماكن أخرى. وسارعت المؤسسات الصينية إلى محاولة الاستفادة من الوضع؛ فقد أعلنت جامعات في هونغ كونغ وشيان أنها ستُقدّم قبولاً مُبسّطاً للطلاب المُحوّلين من جامعة هارفارد. ورحّب إعلانٌ من مجموعة مرتبطة بالأكاديمية الصينية للعلوم بـ«المواهب التي طردتها المعاهد الأمريكية الوطنية للصحة».

قال تشانغ شياو مينغ، الخبير في علم التشريح، الذي غادر كلية بايلور للطب في تكساس العام الماضي لقيادة برنامج التعليم الطبي في جامعة ويستليك، وهي جامعة بحثية في مركز التكنولوجيا في هانغتشو بالصين: «الولايات المتحدة تطلق النار على قدمَيها».

وقال البروفيسور تشانغ، الذي أكد أنه يتحدث عن نفسه، وليس عن صاحب عمله: «منذ أن ذهبت إلى الولايات المتحدة قبل أكثر من 30 عاماً، تم دعم الكثير من أبحاثها من قبل الأجانب، بمن فيهم العديد من الصينيين... دون الأجانب، على الأقل في مجال البحث العلمي، لا يمكنهم الاستمرار».

جامعة «ويستليك» كمثال

لقد أصبحت الصين، بمفردها، أكثر جاذبية للعلماء في السنوات الأخيرة بسبب الاستثمارات الضخمة التي قامت بها البلاد في مجال البحث العلمي. وجامعة ويستليك مثال رئيسي، حيث تأسس حرم ويستليك الجامعي في عام 2018 على يد العديد من العلماء البارزين الذين عادوا هم أنفسهم إلى الصين من الغرب، وهو ينضح بالتقدم التكنولوجي. يلوح برج يشبه سفينة الفضاء فوق صفوف من مختبرات الأبحاث، وتتوزع مراكز الحوسبة ومرافق التجارب على الحيوانات حول حديقة مركزية، على شكل خلية بيولوجية. في المبنى الأكاديمي الرئيسي، تُعرض صور لعشرات الأساتذة – جميعهم استُقطِبوا من الخارج. من بينهم غوان كونليانغ، عالم الكيمياء الحيوية الذي فاز بمنحة ماك آرثر للعباقرة، أثناء وجوده في ميشيغان الأمريكية. وتشنغ جيانجون، مهندس في علم المواد، كُرّم عدة مرات من قِبل المؤسسة الأمريكية الوطنية للعلوم. ويو هونغتاو، عالم في الخلايا الحيّة خريج جامعة هارفارد، الذي حصل على تمويل بملايين الدولارات من معهد هوارد هيوز الطبي في ماريلاند الأمريكية.

تُعلن إعلانات التوظيف في جامعة ويستليك الصينية عن رواتب عالية، تتماشى مع تلك الموجودة في أفضل الجامعات الأجنبية، وربما هي أنجح جامعة صينية في استقطاب المواهب الأجنبية، لكنها ليست الوحيدة، فبين عامي 2010 و2021، غادر ما يقرب من 12,500 عالم من أصل صيني الولايات المتحدة إلى الصين، وفقاً لدراسة نُشرت في مجلة «وقائع الأكاديمية الوطنية للعلوم». وكان معدل المغادرة يتسارع: فقد غادر أكثر من نصفهم خلال السنوات الخمس فقط بين عامي 2017 و2021.

قال يو شيه، الأستاذ بجامعة برينستون والمشارك في تأليف الدراسة، إنّ هذا الاتجاه استمر في السنوات القليلة الماضية، ولا يقتصر الأمر على العلماء المولودين في الصين الذين يغادرون الجامعة، فقد انضم تشارلز ليبر، الكيميائي السابق بجامعة هارفارد والذي أُدين عام 2023 بتهمة عدم الكشف عن مدفوعات من جامعة صينية، مؤخراً إلى جامعة تسينغهوا.

لماذا غادرت بعض الأدمغة الصينية بلادها؟

لطالما توافد العلماء الصينيون على الجامعات الأمريكية، منجذبين بوعد التعليم العالمي والموارد التي لا تستطيع بلادهم توفيرها. وفي ثمانينيات القرن الماضي، كان العلماء الصينيون الذين زاروا الولايات المتحدة يجمعون أنابيب اختبار يمكن التخلص منها لإعادة استخدامها في الصين، كما قال راو يي، عالم الأعصاب بجامعة بكين، والذي درس وعمل في الولايات المتحدة لمدة عقدين من الزمن.

استمر الإعجاب بالغرب حتى مع ازدهار الاقتصاد الصيني. في عام 2020، تمكّن طلاب صينيّون من الاستحواذ على ما يقرب من خُمس شهادات الدكتوراه في العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات الممنوحة في الولايات المتحدة، وفقاً لبيانات المؤسسة الوطنية للعلوم الأمريكية. تاريخياً، بقيت الغالبية العظمى من الصينيين الحاملين لشهادات الدكتوراه في الولايات المتحدة «87% بين عامي 2005 و2015» وفقاً للبيانات، وأصبح الكثير منهم مواطنين أمريكيين، وساعدوا الولايات المتحدة في جمع براءات الاختراع والمنشورات وجوائز نوبل.

إعادة توطين الأدمغة بدل تهجيرها

في السنوات الأخيرة عاد المزيد من العلماء إلى الصين، ويعود ذلك جزئياً إلى برامج التوظيف الحكومية التي تعدهم بملايين الدولارات من التمويل بالإضافة إلى إعانات الإسكان وامتيازات أخرى. أصبح إنفاق الصين على البحث والتطوير الآن في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة. وأصبحت المؤسسات الصينية مثل جامعة تسينغهوا وجامعة تشجيانغ تُصنف الآن بشكل روتيني من بين الأفضل في العالم في مجال العلوم والتكنولوجيا. يُعد هذا الاستثمار جزءاً من خطة لتحويل الصين إلى قوة علمية عظمى، ولا سيّما في المجالات ذات الأهمية الاستراتيجية مثل الذكاء الاصطناعي وأشباه الموصلات والتكنولوجيا الحيوية.

صرح الرئيس الصيني، شي جين بينغ، العام الماضي قائلاً: «إن الثورة العلمية والتكنولوجية متشابكة مع صراع القوى العظمى». في الوقت نفسه، دأبت الولايات المتحدة على إبعاد العلماء لسنوات، ولا سيّما من خلال التحقيق في علاقاتهم مع الصين.

كان لو وويوان، كيميائي البروتينات السابق في جامعة ماريلاند، أحد المستهدفين. وقد حققت معه المعاهد الأمريكية الوطنية للصحة بزعم عدم إفصاحه عن علاقات بحثية مع الصين – وهي علاقات قال إنّ جامعة ماريلاند كانت على علم بها. وبعد 20 عاماً في الجامعة، استقال في عام 2020.

انهارت في نهاية المطاف معظم القضايا المرفوعة بموجب ما يُسمى بـ«مبادرة الصين»، وانتقد العديد من الباحثين الحملة باعتبارها تمييزاً عرقياً. قال البروفيسور لو، الذي يعمل الآن في جامعة فودان في شنغهاي، إنّ العديد من أصدقائه فكّروا في مغادرة الولايات المتحدة، لكن معظمهم اختاروا البقاء لأنّهم بنوا حياتهم هناك. ولكن هجوم إدارة ترامب على تمويل الأبحاث قد يُغيّر هذا الوضع. وقال البروفيسور لو: «إذا خفضوا هذا القدر الكبير من التمويل، فأعتقد أن ذلك قد يكون القشة التي قصمت ظهر البعير بالنسبة للكثيرين».

صرّحَ علماء صينيون عادوا إلى بلدهم بعد تعرّضهم للاضطهاد في الولايات المتحدة بأنّ «أمريكا تطلق النار على قدمَيها»

مشكلات تواجه الصين باستقطاب المواهب

من جانب آخر، أصبح من الصعب على الجامعات الصينية مقابلة العلماء الأجانب واستقطابهم، حيث واجه الباحثون الصينيون صعوبة في الحصول على تأشيرات إلى الولايات المتحدة لحضور المؤتمرات الأكاديمية. كما يواجه الباحثون في أمريكا قيوداً على زيارة الصين؛ فعلى سبيل المثال، تمنع ولاية تكساس موظفي الجامعات الحكومية من السفر إلى الصين للعمل.

يندرج العلماء الذين عادوا إلى الصين بشكل كبير ضمن فئات قليلة: أولئك الذين هم في بداية حياتهم المهنية، أو الذين يقتربون من التقاعد، أو الذين شعروا بالضغوط بسبب التحقيقات. قال عدد من العلماء إنّ الباحثين المتميزين في منتصف مسيرتهم المهنية ما زالوا مترددّين في المغادرة.

صرح البروفيسور راو من جامعة بكين، وهو أيضاً أحد مؤسسي جامعة ويستليك، بأن تقدم الصين في استقطاب الكفاءات الدولية قد أعاقته أيضاً الغيرة بين الزملاء المحليّين. وأضاف: «في حين ينبغي زيادة التمويل، إلا أنه ليس العامل الرئيسي في هذه المرحلة. إن دعم العلماء بناءً على جدارتهم وعلومهم الجيدة هو المفتاح».

وحتى في الداخل، لا يُستثنى العلماء من التدقيق السياسي، وقد حذرت وزارة أمن الدولة الصينية من أن الباحثين العائدين من الخارج قد يكونون جواسيس. أكد العديد من العلماء المولودين في الصين – سواء أولئك الذين عادوا إلى الصين أو الذين ما زالوا في الولايات المتحدة – أنهم لا يريدون التورط في السياسة. كانوا يحاولون القيام بعمل جيد فقط. والحقيقة البسيطة، كما اتفق الكثيرون، هي أن القيام بذلك في الصين أصبح أسهل بشكل متزايد.

قال فو تيانفان، 32 عاماً، وهو باحث في مجال الذكاء الاصطناعي غادر معهد رينسيلار للفنون التطبيقية في كانون الأول الماضي للانضمام إلى جامعة نانجينغ الصينية: «من الصعب البقاء على قيد الحياة في أمريكا. والصين تتطور بسرعة كبيرة». وأضاف: «هل هذا هو الخيار الأفضل؟ قد يستغرق الأمر بعض الوقت لمعرفة ذلك».

العدوان الصهيوني على إيران ... مقاربة أولية

اندلعت فجر يوم الجمعة 13 حزيران الجاري مواجهات خطيرة في الشرق الأوسط بعد عدوان صهيوني على إيران، تلاه جولات متبادلة من القصف، وهو ما أدخل المنطقة في حالة من عدم الاستقرار غير المسبوقة، ومن المتوقع أن تستمر الضربات خلال الأيام وربما الأسابيع القادمة ما يفرض علينا إعادة تقييم المشهد العام، وتحديداً الهدف العميق من هذا العدوان وتأثيراته المحتملة.

■ علاء ابوفرّاج

الضربة «الإسرائيلية» الأولى كانت شاملة وموجعة بلا شك، أدّت إلى إلحاق أضرار بمنشآت حساسة، منها تلك المرتبطة بالملفّ النوويّ الإيرانيّ، كما اعتمد جيش الاحتلال تكتيكاً مشابهاً لذلك الذي جرى تنفيذه في لبنان عبر استهداف قياديين بارزين في إيران، كان أبرزهم اللواء محمد باقري رئيس هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة الإيرانية، واللواء حسين سلامي القائد العام للحرس الثوري الإيراني، واللواء أمير علي حاجي زاده قائد القوة الجوفضائية في الحرس الثوري الإيراني، وغيرهم من العسكريين والعلماء في مجال الطاقة النووية، في المقابل بدأت إيران من مساء اليوم ذاته بشن هجوم مضاد على «إسرائيل» برهنت فيه أن الضربات الصهيونية لم تكن كافية لشل قدرتها على الرد، بل على العكس تماماً، جاء الهجوم الإيراني المضاد عنيفاً على شكل موجات متلاحقة من مئات الصواريخ لم تتوقف حتى الآن، ووصل عددٌ كبيرٌ منها إلى أهدافه مخترقاً الطبقات المتعددة للدفاع الجوي «الإسرائيلي» وفرضت مشهداً غير مسبوق في المدن «الإسرائيلية» وحالات هلع دفعت عدّة ملايين من المستوطنين لدخول الملاجئ، وفي بعض الحالات تكرر هذا المشهد عدّة مرات في الليلة الواحدة، هذا فضلاً عن توثيق إصابات مباشرة في مبنى وزارة الدفاع والاقتصاد ومركز تل أبيب المالي، إلى جانب استهدافات مباشرة لقواعد عسكرية ومنصة غاز بالقرب من غزّة، وعدداً آخر من الأبنية، مما أدى إلى انهيارها، ونقلت وسائل الإعلام مشاهد غير مسبوقة لدمار في مدن «إسرائيلية» بدت «منيعةً» قبل إضرامها بالنيران.

كيف وصلنا إلى هنا؟

يبرز بوضوح اتجاهان في التحليلات، الأول: يؤكد أن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب استخدم المفاوضات مع إيران كغطاء وتمويه للعملية «الإسرائيلية» وأن الإدارة الأمريكية والكيان الصهيوني خططوا بشكل مشترك لتوجيه هذه الضربة من مدّة طويلة، وأنه لم تكن هناك نيّة من الأساس للوصول إلى أي اتفاق من المفاوضات التي عقدت جولاتها الخمسة، وكان مقرراً أن تعقد الجولة السادسة منها يوم الأحد 15 حزيران قبل أن تعلن إيران عدم مشاركتها كرد على الضربات.

يرى أصحاب هذا التحليل في تصريحات الرئيس ترامب دليلاً دامغاً حين أكّد معرفته المسبقة بالضربات، وحين قال: إن «الولايات المتحدة أمهلت إيران 60 يوماً للوصول لاتفاق وأن الضربات بدأت في اليوم 61»!

في مقاربة أخرى، يبدو تفسير ما يجري أكثر تعقيداً، فهناك مؤشرات متواصلة عن وجود انقسام داخل الولايات المتحدة، وترامب في نهاية المطاف لن يكون إلا مُعبّراً عن توازن قوى محدد بغض النظر عن رؤية التيار الذي يُعبّر عنه، وكنا في قاسيون قد أشرنا في مقال سابق بتاريخ 10 حزيران إلى تصاعد المعركة داخل أروقة الحكم في واشنطن، وقلنا: «مع كل خطوة يتخذها ترامب في فرض أجندته سيلاقي ممانعة أكبر في الداخل، فحجم التحول المطلوب كبير ولن يمر بسلاسة، فبعد أن أظهر ترامب قدرته على أن يخطو خطوات في الشرق الأوسط، وفي الملف الأوكراني، بالاتجاه الذي يريده رأينا انتكاسات في هذه الملفات، ما يفسر إلى حد ما سلسلة الإقالات الجديدة، وهو ما يعني أننا سنشهد في الأيام القليلة القادمة رداً من تيار «الصقور في واشنطن» سيحاولون من خلاله منع ترامب من المضي قدماً في أجندته.

يميل عددٌ من المحللين إلى تصوير ما يجري بوصفه خضوعاً أمريكياً لما تريده «إسرائيل» ويرى هؤلاء أن ترامب دمية بيدها، وهو لذلك تورّط بهذا الحرب، لكن استنتاجات من هذا النوع تحتاج بعضاً من التدقيق، وهو تحديداً أن من يحدد هذا التوجه بالتحديد ليس «إسرائيل» بمعناها الضيق بل الحركة الصهيونية، ورأس المال الإجرامي داخل الولايات المتحدة، والذين يمثلون تياراً سياسياً واقتصادياً وازناً داخل الولايات المتحدة، ويعبرون بالضرورة عن مصالح طبقية محددة، وهم التجسيد للتيار الفاشي الرجعي على المستوى العالمي، هذا التيار بالتحديد يعمل بالضد من التوجهات المعلنة للتيار الانكفائي في واشنطن، فمسعى ترامب لعقد اتفاق جديد مع طهران كان مهمة شاقة، من جهة سعى ترامب لإنجاز المهمة، لكنّه وتحت تأثير الضغوط الداخلية لم يستطع تقديم التنازلات الضرورية، وكان ما أشار له مسؤولون إيرانيون عن أن ما يقال على طاولة المفاوضات مختلف عمّا يقال أمام الإعلام، وهو مؤشر على مستوى ضغوط كبيرة لا على الإيرانيين فحسب، بل أيضاً على الطرف المفاوض في المقابل.

المعركة الحالية ليست معركةً عابرة بل هي محاولة لقلب المنطقة وإعادة رسمها وفقاً لمصالح الفئات الأكثر رجعية في العالم وهي لذلك مسألة لا يمكن تجاهلها

ما بين الأهداف المعلنة والحقيقية

يسود مزاج في التصريحات «الإسرائيلية» والأمريكية مفاده: أن الهدف هو إنهاء البرنامج النووي الإيراني وقدرات إيران الصاروخية، ويبرز في التصريحات الأمريكية توجّه يتحدث حتى اللحظة عن ضرورة فرض قبول العرض الأمريكي، عبر دفع إيران للعودة إلى طاولة المفاوضات، كما لو أن النشاط الدبلوماسي الذي كان يهدف لاحتواء الأزمة بالطرق السلمية تحوّل بين ليلة وضحاها إلى مفاوضات تحت النار! يكون الإيرانيون مجبرين من زاوية نظر المعتدين على القبول بأي شروط تفرض عليهم أو يواجهون مصيراً أسوداً!

لكن إذا ما تأملنا المشهد بتمعن أكبر، لصرنا على يقين من أن أهدافاً من هذا النمط لن تكون قابلة للتطبيق، فالبرنامج النووي الإيراني ليس منشأة صغيرة يمكن تدميرها ببساطة، بل هو فعلياً شبكة معقدة محصنة بشدة، وتتألف من مراكز أبحاث موزّعة، ومنشآت لصناعة أجهزة الطرد المركزي، التي يفوق عددها 18 ألف جهاز بكثير، وهي أجهزة صغيرة الحجم نسبياً، ويمكن إخفاؤها بمئات المواقع، وتحديداً إخفاء الجيل السادس منها الأكثر تطوراً، والتي بلغ عددها 500 جهاز في 2022، هذا فضلاً عن امتلاك إيران أكثر من 9200 كغ من اليورانيوم المخصب بنسب مختلفة، منها أكثر من 400 كيلو مخصبة بنسبة 60% وهو ما يمكن تطويره خلال فترات زمنية قصيرة إلى 90% وهي النسبة الكافية لصناعة 10 قنابل نووية. كذلك الأمر بالنسبة للقدرات الصاروخية الإيرانية، فهي بكل تأكيد ليست هدفاً سهلاً قابلاً للتطبيق، ما يطرح سؤالاً مشروعاً حول الهدف الحقيقي من هذا الضربات؟

جذر المسألة

النقطة الأساسية المفصلية في التفسير، هي أن الأزمات في الرأسمالية تشتد وتتعمق، ولطالما كانت الحروب مخرجاً مؤقتاً منها، ولذلك يظّل إشعالها مطلوباً، وتحديداً تلك ذات التأثيرات الكبيرة، فالحرب على إيران تستهدف بكل تأكيد النظام الإيراني لا لاستبداله بنظام آخر فحسب، بل كأداة لتفجير وحدة إيرانَ الجغرافية والسياسية، ولكن هذا الهدف ورغم آثاره الكبيرة هو واحد من أهداف أخرى متعددة، فيبدو وضوحاً أن «إسرائيل» لن تكون قادرة على تحمّل ضربات من هذا النوع لفترات طويلة، وهو ما يشكل مبرراً لانخراط غربي أكبر بدأنا نشهد ملامحه الأولى، ويكون انخراط الولايات المتحدة تحديداً هو الهدف الأكبر، فذلك يعني شل قدرة التيار الانكفائي وغرز أقدامه في وحل الحرب بالشرق الأوسط، ويمكن أن يتحول صراع في منطقة حساسة مثل إيران إلى عامل ضغط على العالم كلّه، وتحديداً على روسيا والصين، فبالنسبة لهذه الأخيرة يمثّل كل تهديد في منطقة الخليج تهديداً استراتيجياً لمصالحها، أما بالنسبة لروسيا فمعركة كبيرة كهذه تجري بالقرب من حدودها وتستهدف حليفاً استراتيجياً لها. كما من شأن هذا التوتر أن يتحوّل إلى ضغط شديد على العلاقات العربية–الإيرانية، وتحديداً إذا ما بدأت إيران تستهدف المصالح الأمريكية في المنطقة.

نحن الآن أمام اختبار حاسم، المعركة الحالية ليست معركةً عابرةً، بل هي محاولة لقلب المنطقة وإعادة رسمها وفقاً لمصالح الفئات الأكثر رجعية في العالم، وهي لذلك مسألة لا يمكن تجاهلها، الأيام القليلة القادمة ستكشف كيف يمكن أن تتطور الأحداث، وخصوصاً أننا أمام سيناريوهات مفتوحة، نظراً لكون ما يجري يمثّل تهديداً إقليمياً ودولياً شاملاً، لن تكون إيران وحدها المعنية بالتصدي لهذه المغامرة الشريرة، بل سنشهد تطوراً نوعياً للتيار الكبير الذي سيعمل بالضد من هذه المحاولة.

التكامل الصيني-الأفريقي: المعرض الاقتصادي في تشانغشا 2025

يُعدّ التعاون الصيني-الأفريقي نموذجاً متميزاً للتضامن والتعاون بين دول الجنوب العالمي، حيث شهدت العلاقات بين الصين وأفريقيا تطوراً ملحوظاً منذ القمة التاسعة لمنتدى التعاون الصيني-الأفريقي «فوكاك» في سبتمبر 2024 في بكين، والتي عُقدت تحت شعار «التكاتف لتعزيز التحديث وبناء مجتمع صيني-أفريقي رفيع المستوى بمستقبل مشترك». تُوّجت هذه القمة بإعلان الرئيس الصيني شي جين بينغ عن «إجراءات الشراكة العشرة»، التي شكلت خارطة طريق لتعزيز التعاون في مجالات التجارة، البنية التحتية، الصحة، الزراعة، التنمية الخضراء، والأمن. وكان المعرض الاقتصادي والتجاري الصيني-الأفريقي الرابع، الذي أُقيم في تشانغشا بمقاطعة هونان من 12 إلى 15 يونيو 2025، امتداداً عملياً لهذه الرؤية.

قمة فوكاك 2024: أساس التعاون المستقبلي

خلال قمة فوكاك 2024، أكد الرئيس شي جين بينغ التزام الصين بدعم التحديث في أفريقيا من خلال 10 خطط عمل، تشمل تسهيل التجارة من خلال منح 33 دولة أفريقية أقل نمواً وإعفاءً تاماً من الرسوم الجمركية على جميع الخطوط الجمركية، مما يعزز تصدير المنتجات الأفريقية إلى السوق الصينية. وفي مجال البنية التحتية كان الحديث عن دعم مشاريع الطرق، والسكك الحديدية، والموانئ، والطاقة المتجددة ضمن إطار مبادرة «الحزام والطريق". كما شملت ميادين التعاون كلاً من التنمية الخضراء والصحة والزراعة والأمن المشترك.

شهدت القمة توقيع اتفاقيات ثنائية مع دول مثل: زامبيا، نيجيريا، تنزانيا، زيمبابوي، وكينيا، وركزت على تطوير الطاقة، والنقل، والزراعة. ومنذ القمة، كثّفت الصين وأفريقيا التنسيق والتشاور لتحويل التوافق الاستراتيجي للقادة إلى إجراءات ملموسة، حيث تجاوز إجمالي الدعم المالي المقدم 150 مليار يوان صيني، مع استثمارات جديدة تجاوزت 13،3 مليار يوان في الأشهر التالية للقمة. وبلغ حجم التجارة بين الصين وأفريقيا في الأشهر الخمسة الأولى من 2025 حوالي 963 مليار يوان، بزيادة سنوية قدرها 12،4%، وهو رقم قياسي يعكس ديناميكية العلاقات التجارية.

ترجمة الرؤية إلى واقع

افتُتح المعرض الاقتصادي والتجاري الصيني–الأفريقي الرابع في تشانغشا في 12 يونيو 2025، تحت شعار «الصين وأفريقيا: معاً نحو التحديث»، كمنصة عملية لتنفيذ مخرجات قمة فوكاك. شارك في المعرض أكثر من 30 ألف شخص من 53 دولة أفريقية، إلى جانب 4،700 شركة صينية وأفريقية، و11 منظمة دولية وعرض 800 منتج أفريقي، وجرى الحديث عن توقيع 175 مشروعاً إضافياً بقيمة 11،39 مليار دولار. كما أصدر «إعلان تشانغشا»، الذي جدد التزام الجانبين بتعزيز التضامن والتنمية المشتركة.

تطور العلاقات الصينية-الأفريقية منذ سبتمبر 2024

منذ قمة فوكاك، شهدت العلاقات الصينية–الأفريقية تقدماً ملحوظاً في جميع المجالات، إذ سُمح لـ 22 منتجاً زراعياً أفريقياً، مثل: فول الصويا الزامبي، والفول السوداني النيجيري، بالوصول إلى السوق الصينية، مما عزز الصادرات الأفريقية، وفتح أمامها سوقاً ضخمة. كما تجاوزت الاستثمارات الصينية الجديدة في أفريقيا 13،3 مليار يوان، مع تركيز على مشاريع البنية التحتية والطاقة النظيفة. كما شمل أيضاً التعاون في المجالات الاستراتيجية، إذ كثّفت الصين وأفريقيا التنسيق لتحويل التوافقات الاستراتيجية إلى إجراءات ملموسة، بما في ذلك دعم «التحديثات الستة» «الصناعة، الزراعة، البنية التحتية، التجارة، الأمن، والثقافة».

وبخصوص الجمارك منحت الصين إعفاءات جمركية كاملة لـ 53 دولة أفريقية، مما يعزز الوصول إلى الأسواق الصينية ويدعم الاقتصادات الأقل نمواً.

يعكس المعرض الاقتصادي والتجاري الصيني–الأفريقي الرابع في تشانغشا 2025 التزام الصين وأفريقيا بتعزيز التكامل الاقتصادي، وجدّية الطرفين في تحويل الخطط إلى وقائع، كما يُترجم التعاون الاستراتيجي من قمة فوكاك 2024 إلى مشاريع ملموسة. يقدم هذا النموذج، القائم على الشراكة وتبادل المنافع، بديلاً للنهج الغربي القائم على الاستغلال وتكريس التبعية، ويعزز بناء مجتمع صيني–أفريقي ذي مستقبل مشترك.

البوصلة واضحة... استهداف إيران هو استهداف للإقليم!

بالرغم من أن دعم الولايات المتحدة للعدوان الصهيوني على إيران علني، إلا أن الساعات التي تلت بدء الهجوم شهدت ظهور مواقف مثيرة للاهتمام من الدول الأساسية في الإقليم وخارجه، والتي تتفق جميعها من حيث الإطار العام على خطورة هذا الاستهداف، وعلى حق إيران في الدفاع عن نفسها، والأهم، أن الدول التي أعلنت مواقف من هذا النوع ترتبط معظمها بعلاقات واسعة مع الولايات المتحدة، لكنّها مع ذلك اختارت مساراً مختلفاً.

■ عتاب منصور

موقف سعودي بارز

لم تتأخر الخارجية السعودية لإصدار بيانٍ ترفض فيه الاعتداء الإسرائيلي على إيران، لكن ولي العهد السعودي اتصل بالرئيس الإيراني يوم السبت 14 حزيران، وحمّل المكالمة رسائل لا يستهان بها، إذ أدان بن سلمان «بشدة الاعتداءات الظالمة للكيان الصهيوني على إيران» وقال: إن «السعودية تقف بثبات إلى جانب إخوتها في الجمهورية الإسلامية، وأن العالم الإسلامي اليوم موحد الصوت والموقف في دعم إيران» وأضاف: «نعتقد أن [إسرائيل] تسعى من خلال تصعيد التوترات إلى جرّ الولايات المتحدة إلى قلب الصراع، ولكننا على ثقة بأن رد إيران المتّزن والعقلاني سيُفشل هذه المحاولات» بل وتعهد بأن تقدّم السعودية «أي دعم ضروري لإخوتها في إيران». من جانبه قال الرئيس الإيراني مسعود بزشكيان: إن «تعزيز الوحدة والأخوّة بين الدول الإسلامية هو السبيل الأمثل لمواجهة الجرائم [الإسرائيلية]» كما عبّر عن أن الدور الذي تلعبه المملكة السعودية هو «دورٌ محوريّ في توحيد الصف الإسلامي للدفاع عن حقوق الشعوب المسلمة».

مواقف أخرى

اعتبر الرئيس التركي رجب طيب أردوغان أيضاً، أن العدوان «الإسرائيلي» على إيران «استفزازاً من شأنه أن يلحق ضرراً جسيماً بأمن المنطقة» وأشار إلى أن «إسرائيل» تعمل من خلال هذه الهجمات على تقويض الجهود الرامية إلى حل ملف البرنامج النووي الإيراني، ولفت الانتباه إلى أن «المنطقة غير قادرة على تحمل أزمة جديدة، وأن استمرار المفاوضات النووية هو السبيل الوحيد لحل النزاع». في مصر لم يكن الموقف مختلفاً، بل اتسق إلى حد كبير مع الموقف التركي والسعودي، وأعلنت القاهرة عن خطوات احترازية لتقليل النتائج المحتملة لتوسع هذا الصراع.

في باكستان ظهر موقف مميز آخر داعم لإيران، بل إن بعض التقارير بدأت تنقل أنباءً عن تزويد باكستان إيران بصواريخ وعتاد عسكري، وعلى المستوى الرسمي أعرب رئيس الوزراء الباكستاني شهباز شريف عن «تضامنه الكامل» مع إيران، وأعلن صراحة ما تراه تلك الدول حين قال «[إسرائيل] استهدفت إيران واليمن وفلسطين. وإذا لم تتحد الدول الإسلامية الآن، فإنها تواجه كلها المصير نفسه».

في الحقيقة، تدرك الدول الأساسية في المنطقة والمجاورة لإيران، أن الهدف الفعلي للعدوان الصهيوني إنما يستهدف كل الإقليم، وهم لذلك تحديداً لا يتعاملون مع ما يجري على أنّه مجرد دعم دبلوماسي أو سياسي، بل أكثر بكثير من ذلك، فكلمات شريف تعكس إلى حد كبير وجود قناعة حقيقة بحجم التهديد الماثل أمام الشرق الأوسط، ولهذا لا يمكن بأي شكل أن ننظر إلى هذه التصريحات بوصفها «كلمات» فحسب، بل تعكس مستوىً جديداً من فهم المصالح المشتركة للدول في هذه المنطقة.

«المسير الدولي إلى غزة»: شعوبٌ العالم تطالبُ بوقف الإبادة!

في الليلة الثانية عشرة من حزيران، وبينما كانت عناوين الأخبار تتحدث عن بدء العدوان الإسرائيلي على إيران، كان متضامنون دوليون قد وصلوا إلى القاهرة بالآلاف من 80 دولة حول العالم فيما صار يعرف بحراك المسير الدولي إلى غزة. قوام الحركة أولئك الذين رأيناهم يتظاهرون في كل دول العالم، منذ بدء حرب الإبادة في فلسطين، رفضاً لتواطؤ النظام الدولي مع جرائم «إسرائيل». الحراك خطوة تصعيدية تستلهم من التاريخ النضالي للشعوب حراكات مماثلة، كمسيرة الملح التي نظمها غاندي، حيث سار عدد هائل من الهنود إلى الشاطئ سلمياً لاستخدام ملح بلادهم فقمعوا! مما سلط الضوء على رفض الشعب الهندي لاستعمار بريطانيا لبلادهم ونهبها.

■ ديما النجار - القاهرة

لماذا هذا الحراك؟

في بيانه، أعلن المسير الدولي إلى غزة أن الفكرة جاءت بعد أن طفح الكيل من صمت الحكومات وتواطئها: «نصعد اليوم بعد أن شهدنا 17 عاماً من الحصار البري والبحري والجوي على غزة من قبل [إسرائيل] ويتم الآن التضييق المستمر على مرور المساعدات من معبر رفح على الحدود المصرية. في قطاع غزة 2,3 مليون إنسان تحت الحصار أكثر من نصفهم أطفالاً، محاصرين في المكان الأكثر كثافة سكانية في العالم، مقيدو الحركة، محرومون من الغذاء والدواء والوقود مع قصف مستمر لا يستثني المدارس والمستشفيات والمدنيين. كل هذا يعتبر انتهاكاً صارخاً لاتفاقية جنيف الرابعة، فيما يتعلق بحماية الأفراد أثناء الحروب، نتحرك لوقف إبادة الشعب الفلسطيني في غزة».

التصعيد من التظاهر إلى المسيرة تجاه غزة

تراوحت أعمار المشاركين في الحراك من السنة إلى السبعين عاماً، ليدي «سبعين عاماً» مزارعة من فرنسا قالت لقاسيون: «أقوم بذلك لأجل غزة أولاً ولأجل أحفادي». الحراك ضمَّ عدداً من الطلاب الذين شاركوا في احتلال الجامعات في دول مختلفة من العالم لمطالبتها بمقاطعة «إسرائيل»، كما ضمّ مجموعةً من الدبلوماسيين، مثل: اليسارية كارولا راكيت، عضو البرلمان الأوروبي عن ألمانيا، والإيرلندي باول مارفي مؤسس حركة «الناس قبل الأرباح» وعضو سابق في البرلمان الأوروبي، الذي اعتقل مع عدد من أفراد الوفد الإيرلندي **ودعا بعد الإفراج عنه** لـ«إيقاف الإرهاب [الإسرائيلي]»، كذلك ضمت القافلة **هالة غريط** الدبلوماسية الأمريكية السابقة في الخارجية الأمريكية، التي استقالت العالم الماضي احتجاجاً على السياسات الأمريكية في فلسطين.

انضم إلى الحراك كذلك عدد كبير من الحقوقيين والصحفيين الذين تطوعوا لتوفير الدعم القانوني والتغطية الإعلامية للحراك. إضافة إلى أطباء دعموا غزة بلا توقف وبعضهم أمضى فترات في مشافي غزة في السنتين الماضيتين ورأوا ضحايا الإرهاب الصهيوني. ريغولا غرافير، طبيبة نسائية من سويسرا، تقوم **بمشروع** لدعم نساء غزة وأطبائها، قالت لقاسيون: «إن استهداف العاملين في المجال الصحي بشكل خاص لتسهيل الإبادة في فلسطين هو محاولة لقتل الأمل لدى الفلسطينيين بالتعافي». كما شارك حفيد نيلسون مانديلا في الوفد القادم من جنوب أفريقيا سائراً على خطا جده في مقاومة أنظمة الفصل العنصري في فلسطين كما في جنوب أفريقيا.

> **يتم الآن تنظيم مسير من أنحاء أوروبا إلى مقر الاتحاد الأوروبي في بروكسل للاحتجاج على استمرار دول الاتحاد في دعم «إسرائيل» في حربها على غزة بالموقف السياسي**

تنظيم العملية

كان لكل وفد دولة متحدث باسمها قام بتقديم طلب للسفارة المصرية في بلده الأم، حيث تم التماس موافقة السلطات المصرية للسير من العريش المصرية إلى معبر رفح للاعتصام والتخييم حتى فتح ممر إنساني لكسر الحصار. لم تقدّم السلطات المصرية رداً واضحاً قبل وصول الوفود، ورحبت شفهياً بالتضامن الدولي مع الشعب الفلسطيني. مع وصول الوفود أعربت السلطات المصرية عن قلقها من أن أي صدامات يمكن أن تحدث عند الحدود قد تؤدي إلى الضغط على القاهرة، وخصوصاً أنّ المسير تزامن مع بدء العدوان «الإسرائيلي» على إيران. لكنها لم تقدم بديلاً آخر كاعتصام سلمي لأجل فلسطين في القاهرة الأمر الذي كان مطروحاً كبديل للتفاوض.

على هذا الأساس اتبعت السلطات المصرية استراتيجيات مختلفة لإيقاف التحركات. عبر اعتقالات وحجز جوازات السفر لساعات وترحيل البعض، ومع أن المنظمين للقافلة حاولوا التأكيد أن هدفهم ليس الضغط على مصر إلى أن ذلك لم يكن كافياً لإنجاح المفاوضات مع الجانب المصري، الذي رفض تجمع الباصات المتجهة إلى منطقة العريش في قلب العاصمة، وأعاق وصول الأفراد بالطرق الأخرى.

حرص المنظمون على رفض تمويل الحراك من أي جهة اعتبارية تتبناه للحفاظ على استقلاليته السياسية، وضمان تركيز الهدف على تحرير فلسطين ووقف الإبادة فيها. فالحركة ترى في هذا عاملاً أساسياً لتجميع الناس، بغض النظر عن اليافطة الأيديولوجية، ففي لحظات القمع الشديد اصطف عدد من الناس للصلاة ورفعت التنظيمات اليسارية الهمم عبر الأغاني الثورية كـ «بيلا تشاو» وأغاني الثوري التشيلي فيكتور خارا. وعند هجوم قوات الأمن المصري على الحشد اصطفوا جميعاً يهتفون «المئات بالملايين، كلنا فلسطينيون».

الخطوات اللاحقة

نظمت شعوب البلدان الوافدة إلى القاهرة تظاهرات ضخمة في البلدان الأم، بالتوازي مع المسير الدولي إلى غزة بلغت في بعض البلدان عشرات الآلاف. يتم الآن تنظيم مسير من أنحاء أوروبا إلى مقر الاتحاد الأوروبي في بروكسل للاحتجاج على استمرار دول الاتحاد في دعم «إسرائيل» في حربها على غزة بالموقف السياسي، كما في تصدير السلاح ولإدانة نهج «إسرائيل» الإجرامي في الشرق الأوسط. كما يتم الإعداد لسفينة مشابهة لسفينة مادلين لكسر الحصار بحراً تحمل اسم «حنظلة». في ظل حرب الكيان الصهيوني على إيران يتزايد الضغط على غزة بشكل غير مسبوق لانشغال الإعلام بالحرب كحدث أسخن، إلا أن الإبادة في غزة تنتقل سريعاً إلى مراحل حاسمة لحياة الغزيين، ما لم يستمر تسليط الضوء على مجازر الكيان الصهيوني اليومية هناك وانتهاكاته للقوانين الدولية.

تتزايد يومياً عدم ثقة الشعوب بجدوى المؤسسات الدولية كالأمم المتحدة كلما ازداد عدد الانتهاكات والتسامح الانتقائي لصالح المعسكر الغربي وضد الشعوب المستضعفة. كل ذلك يراكم الحاجة لإيجاد وسائل جديدة للتقارب والتنظيم وابتكار أساليب النضال الأممية الجديدة.

موسكو تمضي بمسارها في أوكرانيا دون تغيير

تتابع موسكو تقدمها بخطاً ثابتة، متواصلة، وبوتيرة محددة دون تغيّر، ودون تأثر بالضربات الخاطفة لأوكرانيا والغربيين من خلفها، حيث استكملت تنفيذ اتفاقات تبادل الأسرى، وتسليم جثث مع أوكرانيا، استناداً لمخرجات اجتماعات إسطنبول، مؤكدةً استعدادها إجراء مفاوضات جديدة، في حين تتقدم ميدانياً بتحرير أراض جديدة.

■ يزن بوظو

تنفيذ اتفاقات إسطنبول

أفشلت موسكو من جديد مساعي الغرب لاستفزازها واستدراجها نحو تصعيد عسكري خطير يتمنونه، بعد الضربة التي تلقتها موسكو لقاذفاتها الاستراتيجية قبل أسبوعين، فلا يبدو أن موسكو قد غيّرت شيئاً حتى الآن فيما يتعلق بثنائية: التقدم العسكري على الأرض، والاستمرار بالمفاوضات في إسطنبول.

حيث سلّمت روسيا أوكرانيا 3600 جثة مقسّمة على ثلاث دفعات كل منها 1200 جثة أيام الأربعاء والجمعة والسبت، استناداً إلى الاتفاقات، دون وضوح ما إذا سلّمت أوكرانيا روسيا أي جثث بالمقابل، وفي اليوم الأخير تم تبادل أسرى حرب بين الجانبين كذلك.

في العملية الجراحية لواشنطن

فيما يتعلق بـ «تحييد» الإدارة الأمريكية الحالية عن رعاة الحرب الغربيين، جرى اتصال هاتفي بين الرئيسين الروسي فلاديمير بوتين، والأمريكي دونالد ترامب يوم السبت، ووفقاً لبيان صادر عن الكرملين: أكد بوتين لترامب أن «روسيا مستعدة لمواصلة التفاوض مع أوكرانيا بعد 22 حزيران» و«أكد الرئيس الروسي مجدداً اهتمامه بحل سريع للنزاع الروسي الأوكراني»، ووفقاً للبيان «أعربا عن رضاهما للعلاقة الشخصية» وأنهما «يتواصلان بطريقة عملية ويسعيان إلى إيجاد حلول للقضايا الملحة على الأجندة الثنائية والدولية، بغض النظر عن مدى تعقيد هذه القضايا».

وعلى الأرض ميدانياً، تؤكد التقارير أن الجيش الروسي يستمر بالتقدم، حيث سيطر على بلدة جديدة في منطقة سومي شمال شرق أوكرانيا، وبات يبعد مسافة 20 كم عن عاصمة المنطقة التي تحمل الاسم نفسه، كما سيطر على بلدة أخرى جديدة، زيلين كوت، في مقاطعة دونيتسك شرقي أوكرانيا.

ردّ أوّلي..

ما ذكرناه حتى الآن، فضلاً عن تفاصيل أخرى، يشكل جواباً ورداً أولياً على استفزاز الغربيين، وهو يفوق بتأثيره الهجمات العسكرية التي يشنها الجيش الروسي على كييف ومناطق أخرى بمئات الصواريخ والمسيّرات التي كان آخرها يوم السبت، حيث أن نزع فتائل التفجير، وتصفير الذرائع، مع استمرار التقدم عسكرياً، يخنق الغربيين ويضيّق من مناوراتهم مما يدفع لتصاعد التناقضات الداخلية فيما بينهم.

وفي هذا السياق، وتأكيداً له، عبر الرئيس الأوكراني فلاديمير زيلينسكي خلال مؤتمر صحفي عن استيائه من الولايات المتحدة الأمريكية بعد الاتصال المذكور آنفاً، معتبراً إياها «تصالحية للغاية»، داعياً واشنطن لـ «تغيير لهجتها» وتشديد العقوبات قائلاً: «في الوقت الحالي، تبدو نبرة الحوار بين الولايات المتحدة وروسيا تصالحية للغاية. لنكن صادقين: هذا لن يوقف بوتين. ما نحتاجه هو تغيير اللهجة».. من يزعجه الحوار، ماذا يريد؟

وحول استكمال المفاوضات اكتفى زيلينسكي بالقول: «سيتم بحثها» مكرراً رفضه المطالب التي قدمتها روسيا خلال المفاوضات، وخاصة فيما يتعلق بالتخلي عن 4 مناطق ضمّتها روسيا، والتخلي عن السعي بالانضمام لحلف شمال الأطلسي «الناتو».

وكان من الملفت حديثه حول تأخر المساعدات الأوروبية، وقلقه من ذلك: «تحالف الراغبين يتباطأ [...] وقد أظهر هذا الوضع أن أوروبا لم تقرر بعد بنفسها ما إذا كانت ستدعم أوكرانيا بشكل كامل بدون الولايات المتحدة» وهو ما يعني عملياً وجود ضغط لدى القوى الأوروبية بهذا الأمر، ومنه يسعون لاستفزازات وحرب واسعة قبل خروج الولايات المتحدة بشكل كامل.

وأكثر من ذلك، عبر زيلينسكي عن خشيته من تأثير الصراع في الشرق الأوسط متأملاً «ألا يؤثر النزاع بين [إسرائيل] وإيران على مستوى الدعم المقدم لأوكرانيا»، ومع ذلك يحافظ كلاً من بوتين وترامب على علاقة حذرة للغاية، فيما يبدو أنه بإطار المضي بخطوات دقيقة تفضي لإنهاء الحرب «الدولية» الجارية بأقل الخسائر الممكنة على الجميع، قبل تثبيت الأوزان والمعادلات الجديدة، وإلا فإن الفاتورة ستكون باهظة على الجميع، في حين الأكيد أن الخاسر الأول هو الولايات المتحدة.

أول خطوة أمريكية عملية باتجاه السيطرة على غرينلاند

صادق البرلمان الدنماركي يوم الأربعاء 11 حزيران الجاري على مشروع قانون يتيح للولايات المتحدة الأمريكية إقامة قواعد عسكرية دائمة على الأراضي الدنماركية، فيما يبدو أنه يأتي بسياق مساعي إدارة ترامب للسيطرة على غرينلاند، التي تعد جزءاً من الدنمارك، وتحظى بحكم ذاتي واسع.

■ ملاذ سعد

يُعد الاتفاق الجديد بين الحكومتين الدنماركية والأمريكية امتداداً وتوسيعاً لمعاهدة دفاعية وقعت سابقاً بين البلدين في عام 2023 بعهد إدارة الرئيس الأمريكي السابق جو بايدن، وتمنح النسخة الجديدة واشنطن صلاحيات عسكرية وأمنية أوسع داخل الدنمارك، من بينها الحق باستخدام العديد من القواعد العسكرية الموجودة في المقاطعات، وتنفيذ أنشطة عسكرية تشمل نشر القوات، وتخزين المعدات، والتدريب، وإجراء المناورات العسكرية.

إلا إن الملفت وما تسبب بجدل كبير، هو نقطة وردت تتعلق بمنح الولايات المتحدة «سلطة قضائية» داخل الدنمارك، حيث يخضع الجنود الأمريكيون «للقانون الأمريكي» بحال ارتكابهم جرائم داخل الدنمارك، ويسمح للشرطة العسكرية الأمريكية ممارسة سلطات على المدنيين في «بعض» المواقع.

لاقى الاتفاق ردود فعل سلبية عدة داخل الدنمارك، وعبر العديد من السياسيين والمحليين عن غضبهم من المساس بالسيادة الدنماركية.

يُعد الاتفاق غير قابل للإلغاء لمدة عشر سنوات، لكنه ووفقاً لوزير خارجية الدنمارك لارس لوكه راسموسن، يتضمن بنداً يتيح لبلاده الانسحاب منه في حال أقدمت واشنطن على محاولة ضم جزيرة غرينلاند كلياً أو جزئياً.

رغم ذلك، فإن الاتفاق لا يعني بالضرورة إمكانية نشر قوات أمريكية في غرينلاند دون موافقة الأخيرة، حيث أنها تتمتع بحكم ذاتي واسع، وللحكومة المركزية الدنماركية سلطة في مسائل «الخارجية، والدفاع، والعملة» لكن ذلك لا يشمل إلزامها بدخول قوات أجنبية إليها دون موافقة حكومتها الذاتية، إلا أن هذا الأمر يبقى عرضة للتفسيرات الدستورية والقانونية والثغرات بينهما، وما إذا كان هذا الوجود العسكري الأجنبي في إطار دفاع عن خطر محتمل من عدمه الخ.

وعلى أي حال، رغم أي صد ورد قد يجري بين غرينلاند والدنمارك، أو أوروبا والولايات المتحدة وما قد ينتج عنها، يبدو أن الاتفاق يأتي في إطار أول خطوة عملية مباشرة ضمن طريق سيطرة الولايات المتحدة على غرينلاند، طمعاً بالهيمنة على مواردها وخاصة «المعادن الثمينة»، فضلاً عن إطلالتها المباشرة على القطب الشمالي وموارده كذلك.

الصين للأمريكيين: لديكم دولاراتكم ولدينا «الديزبروسيوم»

في هذه اللحظة، لا شك أن الدبلوماسيين الصينيين يشعرون بما شعر به «ديدالوس» في الأسطورة اليونانية. فهذا الأب الذي أنذر ابنه «إيكاروس» بعدم الاقتراب من الشمس كي لا تذيب حرارة أشعتها أجنحته المصنوعة من الشمع، لم يَستمع له، تماماً كما لم تَصغ واشنطن لتحذيرات بكين. لسنوات، ظلت الصين تحذر أمريكا من مغبة تحويل سلاسل التوريد التكنولوجية العالمية إلى سلاح. وبصبر استثنائي، كررت هذه الرسالة عبر التصريحات الرسمية، والمناشدات الخلفية، والإشارات الضمنية، مؤكدة أنّ «الاستفزازات الأمريكية لن تمر دون رد».

■ باو شاوشان
ترجمة: عروة درويش

حيث لا تقدر أمريكا على الاستغناء.

طوال ستة أعوام، صعّدت واشنطن من إجراءاتها: قوائم الكيانات، وتشديدات التصدير، والقيود المتعاقبة. بينما ركزت أمريكا على الشرائح والاختبارات والنهايات السفلية في صناعة الرقائق، كانت الصين تعزز تلك الحلقات، وتُحكم قبضتها على الشرايين الأساسية للنظام برمّته — المعادن النادرة.

أهمها: عنصر «الديزبروسيوم» وعنصر «التيربيوم». هذان العنصران نادرا الوجود، لكنهما ضروريان لصناعة المغناطيسات عالية الأداء، التي تدخل في السيارات الكهربائية، وتوربينات الرياح، والأسلحة الموجهة بدقة. والمفارقة العجيبة: أن كلمة «ديزبروسيوم» مشتقة من الكلمة اليونانية «**dysprositos**»، وتعني «صعب المنال» — وها هو البنتاغون يتذوق المعنى الحرفي لهذا الاسم.

الصين لا تملك مناجم هذه العناصر فقط، بل تهيمن على أكثر من 85% من طاقة التكرير العالمية. وفي المقابل، لا تزال أمريكا تفتقر إلى تقنيات الفصل والتنقية اللازمة لتكرير أغلب هذه المعادن على نطاق صناعي. وهذا يعني أنّ خسارة الصادرات الصينية المباشرة، أو سلاسل التوريد الأجنبية المعتمدة من بكين، قد تصيب الصناعات الحيوية الأمريكية بالشلل — وعلى رأسها الصناعات الدفاعية، كما تشير تقارير متكررة لشركة الاستشارات الأمريكية «**Govini**» التي وثقت اعتماد هذا القطاع على الموردين الصينيين.

ورغم محاولات خفض المخاطر، إلا أن هذا الاعتماد متجذّر. الانفصال السريع شبه مستحيل دون أن ينهار جزء من البنية الدفاعية الأمريكية. لم تكن تحذيرات الصين يوماً فارغة. لم تلوّح بالتهديدات، بل دعت مراراً إلى «كسب مشترك» وإلى «استقرار سلاسل الإمداد»، مقدّمة نفسها كوصيّ على النظام الصناعي العالمي. لكن هذه الدعوة لم تكن ضعفاً، بل عرضاً لحلّ سلمي قبل أن تصل الأمور إلى نقطة اللاعودة.

للأسف، أساءت أمريكا تفسير كل هذا. فثقافتها السياسية، الغارقة في الاستعراض الإعلامي وردود الأفعال الآنية، لم تستوعب خطاباً لا يصرخ ولا يهدد. بل رأت في الهدوء تبعية، وفي الحوار خضوعاً. هذه العقلية المشوهة جعلت أمريكا تقيّم موازين القوة في هذه الحرب التجارية على نحو كارثي، وذهبت بها السذاجة إلى الظنّ بأن صعود الصين ما يزال مشروطاً بكرمها.

في الوقت نفسه، تواصل واشنطن تصعيدها العسكري: تصدّر التكنولوجيا المتقدمة إلى تايوان، وتنشر صواريخ متوسطة المدى في الفلبين. وها هو البنتاغون يرفع لهجته، ونائب الرئيس «جاي دي فانس»، ووزير الدفاع «بيت هيغسيث»، ووزير الخارجية الأيديولوجي المتشدد «ماركو روبيو»، يصفون الصين علانية بأنها «خصم الولايات المتحدة». لكنهم لا يقرؤون العواقب الاستراتيجية لفعلهم هذا.

غير أن الصين لا تحتاج للرد بالمثل. لا بالتراشق الكلامي، ولا بالضربات المتناظرة. يكفيها أن تمضي بهدوء، وأن تكدّس ما يلزمها من أوراق — حتى تحسم النزال بصمت. جوهر هذه الورقة ليس خطاباً سياسياً، بل مادة — خامات مدفونة في الأرض، وتقنيات تنقية، وكفاءة في فصل المعادن في الظروف القصوى.

في اللحظة الحاسمة، لن تحتاج بكين إلى حرب — يكفيها تعديل بسيط في سياسة التصدير، لتدفع أمريكا إلى شلل تكنولوجي كامل. فمن يوجه صواريخه نحونا، ستحرمه من صناعة هذه الصواريخ.

«الديزبروسيوم» ليس مجرد معدن نادر، بل شريان دفاعي. من دونه، تفقد الأنظمة التوجيهية للصواريخ، والرادارات المتقدمة، والمقاتلات، وأنظمة الاعتراض الحراري، عنصرها الأهم: مغناطيسات نادرة تحافظ على دقتها تحت درجات حرارة عالية. ومع غياب هذا العنصر، تتعطل منظومة «باتريوت»، ومقاتلات «F-35»، ومعترضات «هايبرسونيك»، وتتوقف خطوط الإنتاج.

صحيح أنّ أمريكا يمكنها رفع سقف الديون وطباعة المزيد من الدولارات لكنها لا تستطيع طباعة «الديزبروسيوم» ولا الوقت اللازم للّحاق بالصين

هذه العناصر ليست كماليات. بل هي أسس أنظمة الدفاع الأمريكية: من الرادارات إلى التوجيه البصري إلى تقنيات الطاقة الموجهة. ودونها، تختلّ الدقة، وتضعف كفاءة القبة الدفاعية، ويختفي التفوق التكنولوجي. بل يكفي أن توقف الصين التصدير، لتتحول كل هذه المنظومات إلى خردة.

صحيح أنّ الكونغرس يمكنه رفع سقف الديون وطبع المزيد من الدولارات، لكنه لا يستطيع طبع «الديزبروسيوم». ولا يمكنه طبع الوقت اللازم للحاق بالصين. وأثناء سعي أمريكا لإحياء قدرات تكريرية هجرتها منذ عقود، ينفد العنصر الأهم: الزمن.

شركات الدفاع، والطاقة النظيفة، والإلكترونيات، وصناعة السيارات الكهربائية، بدأت تدرك — وبمرارة — أن سلاسل إمدادها تخنقها من الرقبة. وهذا لم يكن قدرياً. بل نتيجة مباشرة للغطرسة الأمريكية والصمم السياسي الذي استمر رغم كل التحذيرات. وكما يقول القانون الفيزيائي: لكل فعل رد فعل مساوٍ له في المقدار ومعاكس له في الاتجاه.

اليوم، تتسابق أمريكا لبناء منشآت بديلة، وإنفاق مليارات الدولارات لإعادة بناء البنية الصناعية. لكنها حتى لو نجحت، فالأمر يتطلب عقداً على الأقل. وحين تنتهي تلك المنشآت، قد يكون الزمن قد تغير — وتكون الصين قد ضمنت بقاء ورقة الضغط في يدها.

إن إعادة بناء سلسلة إمداد العناصر النادرة — من المناجم إلى المصانع — ليس مشروعاً من عامين. بل خطة وطنية تحتاج إلى عشر سنوات على الأقل، وتشمل التمويل، والنية السياسية، والموافقات التنظيمية، والتفوق الهندسي المتخصص. هذه شروط يصعب على الغرب، بتاريخ تأخيره المزمن في تسليم المشاريع الكبرى، أن يفي بها.

مع مرور الوقت، ستنفد حتى المخزونات الاستراتيجية الأمريكية. الحرب في أوكرانيا، والاستهلاك المهول من قِبل «إسرائيل»، يضغطان على المصانع الأمريكية. أما القدرات الجديدة، فلا تنمو بالسرعة اللازمة لمواكبة هذا الطلب. من دون الصين، تنهار هذه البنية من الداخل.

ربما لا تزال واشنطن تتوهم أنها صاحبة «زمام التصعيد»، لكن الحقيقة أن بكين لا تحتاج لصاروخ لتشدّ الحبل. سلاحها ليس السلاح النووي، بل المواد الخام. ليس الترسانة، بل السيطرة على ما يصنع الترسانة. فالصين توسّع الآن وجودها في أفريقيا وأمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا. لا تشتري خامات فحسب، بل تبرم صفقات استراتيجية، وتبني مصانع تكرير — خارج نفوذ أمريكا. وكل منشأة تُبنى خارج مجال الهيمنة الأمريكية، تضيف لبنة إلى عالم جديد: عالم لا تمر فيه الموارد الحيوية عبر واشنطن.

لكن يجب التأكيد هنا: الصين لم تكن البادئة بالتصعيد. بل تراجعت مراراً، وأعطت الوقت، وأرسلت الإنذارات. لكن استراتيجية الاحتواء الأمريكية كشفت أخيراً عن وجهها الحقيقي: خنق دائم. وفي المقابل، جاء الردّ الصيني بصمت، ودون صاروخ واحد — لكن بكفاءة قاتلة.

ليست هذه حرب تجارة فقط، بل تصحيح لمسار نظام حضاري. إنه انتصار للقاعدة المادية على الشيكات اللافظية. وإعلان فشل الحلم الأمريكي الذي أراد احتكار التكنولوجيا، والاعتماد على الآخرين في المواد الأولية.

فالتجارة تبنى على حاجة الطرفين لبعضهما. وحين يصرّ طرف على الإضرار بالآخر دون توقف، ينكسر التوازن. واليوم، أثبتت الصين أنّ الصبر — حين يكون مدعوماً ببناء استراتيجي — يتحول إلى ميزة قاتلة. لقد برهنت أنّ الإمبراطوريات تصرخ، أما الحضارات، فتبني.

ولأولئك في «الكابيتول هيل» الذين ما زالوا يعتقدون أن «هيمنة الدولار تكفي»، وأن «الرقائق ستركع أمام قانون أمريكي»، وأن «المعادن تباع لمن يدفع أكثر» — أوضحت الصين الرسالة، بلا غموض ولا ترجمة خاطئة: احتفظوا بدولاراتكم، فنحن نمتلك «الديزبروسيوم».

كيف تشتري أمريكا بريطانيا؟

وَلد القطاع التكنولوجي المتقدّم في المملكة المتحدة، لكنه مَلك منذ زمن للأمريكيين. يدور في وسائل الإعلام البريطانية نقاش نشط ومشحون حول كتاب جديد لرجل الأعمال البريطاني أنغوس هانتون، مؤسّس مركز دراسات «مؤسسة ما بين الأجيال»، بعنوان: «الدولة التابعة: كيف تدير أمريكا بريطانيا».

■ باو شاوشان
ترجمة: أوديت الحسين

يقول «هانتون» في مقدّمة كتابه: «اعتدنا أن نعتقد أنّ الولايات المتحدة والمملكة المتحدة هما حليفان قديمان تجمعهما علاقة خاصة. لكن في الواقع، لا يوجد تحالف بل تراتبية صارمة. قررت التعمّق في المسألة، فوجدت أنّ بريطانيا لم تعد الشريك الأكبر منذ وقت طويل». ويكشف «هانتون» في كتابه، بأسلوب أقرب إلى التقرير المحاسبي المدعوم بالبيانات الرسمية، مدى تغلغل الولايات المتحدة في الاقتصاد والعلم والبُنى الحكومية البريطانية. وفقاً لما يـورِده، فإنّ ربع الناتج المحلي الإجمالي لبريطانيا اليوم يأتي من عائدات الشركات الأمريكية العاملة على أراضيها. كل منتج صناعي بريطاني ثانٍ هو أمريكي. وتتحكم 1256 شركة عابرة للحدود من الولايات المتحدة بكل شيء: من فنجان القهوة وحتى الاتصال الفضائي الاستراتيجي. أي منتج أو خدمة يستهلكها البريطاني العادي تقريباً ترتبط بشكل ما برأس المال الأمريكي: الطعام من «كيلوغز» و«كوكا كولا»، سيارات الأجرة والتوصيل من «أوبر» و«دليفيرو»، التسوق من «أمازون» و«إي باي»، الترفيه من «نتفليكس» و«ديزني» و«سبوتيفاي»، القهوة والوجبات السريعة من «ستاربكس» و«ماكدونالدز»، وحتى وسائل التواصل الاجتماعي من «ميتا» و«غوغل» و«إكس» و«مايكروسوفت». بكلمات أخرى، أسلوب الحياة البريطاني بأكمله بات تحت الهيمنة الأمريكية. شركة «ديب مايند»، إحدى الشركات الرائدة عالمياً في مجال الذكاء الاصطناعي، نشأت في لندن، لكنها أصبحت منذ فترة تابعة للعملاق الأمريكي «غوغل»، الخاضع بدوره للسيطرة المالية لـ«بلاك روك».

ومنذ الاستحواذ على «ديب مايند»، انتقل مركز القرار والمقرّ إلى الولايات المتحدة. السيناريو نفسه تكرّر مع شركة الأمن السيبراني البريطانية «دارك ترايس»، التي اشترتها في عام 2024 شركة «توما برافو» الأمريكية مقابل 4,3 مليار جنيه إسترليني. أما شركة «آرم»، المطوّرة المعمارية التي تُستخدم في معظم معالجات العالم، فتُتداول اليوم في بورصة نيويورك وليس لندن. وبحسب تقديرات «هانتون»، لو بقيت «آرم» شركة بريطانية وأُدرجت في بورصة لندن، لكانت ثالث أكبر شركة في البلاد.

قطاع التقانة الحيويّة «البيوتكنولوجي» يخضع أيضاً لاهتمام خاص من المستثمرين الأمريكيين. شركة «آب كام» البريطانية، المتخصّصة في الأجسام المضادة وتطبيقات حيوية حسّاسة في الطب الحيوي، استحوذت عليها شركة «داناهر» الأمريكية مقابل 5,7 مليار دولار.

ويعرب «هانتون» عن استيائه من استحواذ رأس المال الأمريكي على الملكية الفكرية البريطانية قائلاً: «في عام 2024، اشترت شركات أمريكية أصولاً من جامعة كامبريدج بقيمة 12,7 مليار دولار. وأوكسفورد بدورها في خطر. هناك تخوّف من تحوّل معهد «إليسون»، الممول من مؤسس «أوراكل»، إلى قاعدة أمريكية جديدة لنهب الملكية الفكرية. السيناريو يتكرّر: شراء ثم نقل ما يمكن نقله إلى ما وراء المحيط، وهكذا ببساطة».

أما قطاع الدفاع والطيران البريطاني، فكان ضحية جشع أمريكي خاص. شركة «ميغيت» البريطانية، المتخصصة في مكوّنات الطيران والدفاع والطاقة، اشترتها شركة «باركر هانيفين» الأمريكية مقابل 6,3 مليار جنيه إسترليني. كما أصبحت شركة «ألترا إليكترونيكس»، المزوّدة للجيش البريطاني، تابعة لشركة «أدفنت إنترناشونال» الأمريكية، التي كانت قد استحوذت سابقاً على «كوبهام»، الشركة البريطانية المعروفة بتصنيع دروع «تشوبهام». أما «حبّة الكرز على الكعكة» – بحسب «هانتون» – فهي «إنمارسات»، شركة الاتصالات الفضائية التي تُعتبر أساسية للملاحة والاتصالات الدفاعية، والتي بيعت في عام 2023 لشركة «فيا سات» الأمريكية مقابل 7,3 مليار دولار. ويعلّق «هانتون» قائلاً: «بعد الصفقة، تمّ خفض تصنيف بريطانيا من الصف الأول إلى الصف الثالث في قائمة الدول الفضائية. والخسارة ليست رمزية بل استراتيجية».

ما يزيد الجرح عمقاً في الكبرياء البريطاني أنّ الحي المالي في لندن، المعروف باسم «المدينة»، لم يعد في جوهره لندنياً، بل بات امتداداً لوول ستريت: «البنوك الأمريكية لم تكتف بالعمل في لندن، بل باتت تهيمن على القرار فيها. «غولدمان ساكس»، «مورغان ستانلي»، «بلاك روك»، «جي بي مورغان» – لا تكتفي بإدارة الأموال، بل تحكم المشهد المالي».

شركة «وورلد باي»، التي كانت جزءاً من «نات ويست»، أصبحت اليوم متمركزة في مدينة «سينسيناتي» الأمريكية وتملكها شركة «إف آي إس» الأمريكية. القاعدة العسكرية التقليدية تقول إنّ مفتاح النصر هو السيطرة على خطوط إمداد العدو. وقد نقل الاستراتيجيون الماليون الأمريكيون هذا المبدأ إلى عالم الاقتصاد.

مطار هيثرو اللندني تسيطر عليه مجموعة استثمارية تضمّ صناديق من دول متعددة إضافة لمستثمرين أمريكيين. شركات استثمار أمريكية تملك حصصاً في السكك الحديدية، شبكات الحافلات، شبكات الطاقة، شبكات المياه، وحتى في أنظمة الـ«آي تي» الخاصة بالمؤسسات الحكومية البريطانية.

القرارات الاقتصادية الكبرى المتعلقة ببريطانيا لم تعد تُتخذ فيها بل في الولايات المتحدة الأمريكية

يقول «هانتون» بأسى: «نعم، لم تُخطئوا السمع: بريطانيا تستأجر خدماتها الحكومية من شركات أجنبية – وغالباً أمريكية. وبعض هذه الشركات مملوكة لحكومات، لكنّها ليست حكومتنا».

المشكلة، كما يوضح «هانتون»، ليست في التأثير الأمريكي فحسب، بل في توزيع الأرباح. إذ تذهب الأرباح إلى الخارج بينما تُجنّب الضرائب في الجنّات الضريبية. وبحسب المكتب الوطني للإحصاء في بريطانيا، فإنّ 38% من حجم أعمال الشركات غير المالية في المملكة المتحدة مرتبط بهياكل أجنبية. على مدى السنوات العشر الماضية، ارتفعت قيمة الأصول الأمريكية في بريطانيا من 242 مليار جنيه إلى 708 مليارات جنيه. «ولو أضفنا إلى ذلك الطرق الملتوية التي تمر عبر إيرلندا وهولندا وسويسرا والمناطق البريطانية الخارجية، فالمبلغ سيكون أكبر بكثير. أضعافاً مضاعفة».

ويختم «هانتون»: «هذا يعني أنّ القرارات الاقتصادية الكبرى المتعلقة ببريطانيا لم تعد تُتخذ فيها. الموظفون في لندن، الأبحاث في كامبريدج، الجامعات في أوكسفورد – لكن المال، والتحكم، والملكية الفكرية – في كاليفورنيا ونيويورك. والمفارقة أنّه حتى مارغريت تاتشر، مع تبجيلها للسوق، لم تكن لتتخيل أنّ ربع الناتج المحلي البريطاني سيأتي يوماً من «أمازون» و«أوبر» و«كوكا كولا» و«غولدمان ساكس»».

وسائل الإعلام البريطانية تعاملت مع كتاب «هانتون» وكأنّه كشف مذهل، وذرفت الدموع على ما تسميه «فقدان السيادة الاقتصادية البريطانية». تقول مجلة «نيو ستيتسمان»: «لم تفرض أمريكا هيمنتها الاقتصادية على بلد كما فعلت في المملكة المتحدة، حيث يعمل اليوم نحو مليونَي شخص في شركات أمريكية. ويتم تحويل عشرات المليارات سنوياً عبر الأطلسي على شكل أرباح لصالح مالكي الشركات الأمريكيين... في عام 2020، بلغ دخل الشركات الأمريكية المُسجّل في بريطانيا أكثر من 707 مليارات دولار، أي أكثر بعشر مرات من مجموع أرباحها في قارة إفريقيا بأكملها. وفي عام 2019، حصدت الشركات الأمريكية الكبرى أرباحاً تعادل 2500 جنيه إسترليني من كلّ أسرة بريطانية».

أما صحيفة «ذا غارديان» فتُبدي غضبها من مصير «وورلد باي»، نظام الدفع الذي تعتمد عليه عشرات آلاف الشركات البريطانية، والذي باعته الحكومة لشركتي «أدفنت إنترناشونال» و«باين كابيتال» الأمريكيتين مقابل 2 مليار جنيه إسترليني.

وتتابع: «كان ذلك بأمر من المفوضية الأوروبية، وكان بإمكان بريطانيا رفضه، لكنها اختارت الخضوع. أعادت «أدفنت» و«باين» إدراج الشركة في بورصة لندن بربح كبير عام 2015، لكنها سرعان ما عادت إلى الملكية الخاصة. ثم اشترتها «فانتيڤ» الأمريكية مقابل 10,4 مليارات دولار في 2018، وبعدها استحوذت عليها شركة «إف آي إس» الأمريكية مقابل 35 مليار دولار عام 2019». وتعلّق الصحيفة بمرارة: «كل ذلك حصل لأنّ الساسة البريطانيين رضخوا لرغبات بيروقراطيّي بروكسل، الذين يرقصون على أنغام واشنطن».

في مراجعتها للكتاب، تعبّر أستاذة أكسفورد «داني دورلينغ» عن صدمتها من «مدى تساهل رؤساء الوزراء ووزراء المالية البريطانيين في بيع وطنهم».

أما الكاتبة «بولي توينبي»، حفيدة المؤرخ الشهير أرنولد توينبي، فتكتب: «اقرأ هذا الكتاب، ولن تتمكّن بعده من احتساء قهوتك، أو تشغيل حاسوبك، أو القيام بأي شيء تقريباً، دون أن تساورك مشاعر قلق حول مدى هيمنة الشركات الأمريكية على تفاصيل حياتنا. «أنجوس هانتون» يُزيل الطبقات عمّا يسمّى بالرأسمالية البريطانية ليُظهر لنا كيف سمحنا بحدوث استعمار مضاد، يستنزف يومياً مليارات الجنيهات إلى شيكاغو وسياتل وسان فرانسيسكو ونيويورك».

اليوم، وبعد كل هذا الجدل، يتساءل صحافيون وأكاديميون بريطانيون عمّا يمكن فعله لاستعادة السيادة الاقتصادية والسياسية لبريطانيا، التي كانت يوماً عظيمة. لكن لا يبدو أنّ أحدهم فكّر بالجواب البسيط: لا بدّ من التخلّي عن سياسة عسكرة البلاد التي تُفرض ممّا وراء المحيط، بحجة التصدّي لـ«التهديد الروسي»، وإنفاق ما تبقّى في الخزينة على إعادة بناء «ورشة العالم القديمة».

تفكك مجتمع الاحتلال «الإسرائيلي» خاتمة طبيعية لجوهره الاستعماري الفاشي

في خضم الأزمات والحروب، تتجلّى بعض أهم سمات ما وصفه غرامشي بـ«النواة الثقافية» للمجتمع، فتظهر المجتمعات إما قدرتها على التلاحم والتضامن أو، على العكس، تعرضها للتفكك الاجتماعي. في حالة «إسرائيل» خصوصاً، بوصفها مجتمعاً لم يتطوّر بشكل طبيعي كما تتطور بقية المجتمعات البشرية التي لها حد أدنى من الوحدة التاريخية والجغرافية والثقافية والتقاليد والرموز وما يمكن أن نسميه روحاً واحداً لشعب، فإنّ «إسرائيل» من الناحية البشرية هي جماعة خاصة أكثر منها «مجتمعاً» بالمعنى العادي للكلمة، إنها جماعة بشرية مصطنعة قسرياً بتجميع فئات اجتماعية اقتلعت وهُجِّرت/هاجرت من عدد كبير من البلدان شرقاً وغرباً بكل ما تحمله من تناقضات وتنافرات، ولا يجمعها سوى مشروع الاعتداء ومنطق العصابة الإجرامية التي تسطو على أرض وثروات غيرها.

■ سعاد مقدسي

مع العدوان «الإسرائيلي» المتواصل حالياً على إيران منذ 13 من حزيران، وابتداء الردّ الإيراني سريعاً بعد ساعات، تتعرض هذه الجماعة/المجتمع من المستوطنين المحتلّين، إلى صدمة كبيرة وغير مسبوقة في تاريخها، لأنّ حجم الدمار والخسائر البشرية هذه المرة أكثف وأسرع من أيّ لحظة سابقة، جراء الهجوم الإيراني واسع النطاق على «إسرائيل» باستخدام الصواريخ والطائرات دون طيار، كرد على الاعتداء الذي بدأه الكيان مستهدفاً مواقع نووية إيرانية وقيادات عسكرية وعلماء ومدنيين.

أدى هذا الهجوم الإيراني الصاعق إلى وقوع إصابات وخسائر، وفرضت سلطات الاحتلال إجراءات طارئة مثل إغلاق المدارس، حظر التجمعات الكبيرة، واستدعاء الآلاف من جنود الاحتياط. كما شهدت الأسواق ازدحاماً نتيجة تخزين المواطنين للمواد الغذائية والمياه، مما يعكس حالة الاضطراب الشديد.

يبرز السؤال حول مدى تماسك المجتمع «الإسرائيلي» وقدرته على تعاونه الداخلي في مواجهة الكوارث. تاريخياً، مرت جماعة المحتلّين هذه بأزمات عديدة، سواء كانت حروباً أو هجمات، مثل حرب 1967، حرب أكتوبر 1973، أو الصراعات المستمرة مع الفلسطينيين ومقاومتهم الشعبية. في هذه السياقات، غالباً ما اعتمدت جماعة المحتلين على قدرتها على التعبئة السريعة بالمعنى العسكري بالدرجة الأولى بوصفها على العموم بعسكرييها و«مدنييها» يصح فيها القول الشائع هم عبارة عن جيش له «دولة» وليس دولة لها جيش، وبوصف هذه الجماعة المسلحة بشكل أو بآخر هم الأحفاد القريبون لعصابات مثل الهاغانا وشتيرن وغيرهم من القتلة المؤسسين الأوائل لـ«إسرائيل» ككيان احتلالي إحلالي وإباديّ وفاشيّ. ولهذا نجد أن الرابط «العسكري» الأساسي بين هذه الجماعة/الثكنة يبقى أضعف من أن يؤمن ما يكفي من التماسك لـ«مجتمع طبيعي»، هذا فضلاً عن الانقسامات الداخلية والتاريخية، سواء بين اليهود الشرقيين والغربيين، أو بين العلمانيين والمتدينين، إضافة إلى الانقسام الطبقي العام، وتظهر مفاعيل هذه التناقضات في أوقات الضغط والأزمات.

التفكك في المجتمعات الاستعمارية

في مسألة تفكك المجتمع «الإسرائيلي»، يجب أن ننظر إلى الدراسات النفسية والاجتماعية التي ناقشت ديناميكيات المجتمعات الاستعمارية، حيث تحقق «إسرائيل» صفة الكيان الاستعماري بسبب سياسات الاستيطان في الأراضي الفلسطينية. وتشير الأبحاث إلى أن المجتمعات الاستعمارية غالباً ما تعاني من تفكك اجتماعي نتيجة فرض ثقافات وأنظمة أجنبية على السكان الأصليين أو على المجتمعات المستعمرة نفسها. هذا التفكك قد يظهر في صورة فقدان الهوية الثقافية، واضطرابات الصحة العقلية، أو انعدام الثقة بين أفراد المجتمع.

على سبيل المثال، تشير دراسات إلى أن الاستعمار يؤدي إلى تآكل الهوية الجماعية، حيث يصبح المجتمع المستعمر في حالة من الصراع الداخلي، والمشكلة هنا أعمق من «الحفاظ على هوية» إنها مشكلة أنّه لا توجد هويّة قومية تقليدية كالتي ساعدت بتشكل الدول القومية في التاريخ، ولا حتى دولة متعددة القوميات، بسبب العنصرية التي لا تقتصر على ممارسة المحتلين لها ضد الفلسطينيين، بل وممارسة العنصرية فيما بين فئات «الإسرائيليين» فيما بين بعضهم بعضاً. فلنأخذ مثالاً أنّه خلال تطورات الصراع الأخيرة مما بعد «طوفان الأقصى» خصوصاً، ونتيجة لبروز حاجة هذا المجتمع الاحتلالي إلى الهروب والاختباء في الملاجئ كما لم يعتد عليه من قبل، برزت احتجاجات شرائح من المستوطنين الذي يبدو أنّ «دولتهم» تصنّفهم عنصرياً في مرتبة أدنى من باقي مستوطنيها، حول النقص في الملاجئ في مناطقهم مثلاً، أو التأخر في الإغاثة والتمييز في الحماية بين المناطق المختلفة، وما إلى ذلك. وهكذا يساهم الضغط الخارجي في تعميق الخلافات الداخلية بدلاً من توحيد «مجتمعهم».

«إسرائيل» كاستعمار استيطاني تعاني توترات داخلية، حيث يعيش المجتمع «الإسرائيلي» في حالة من القلق المستمر بشأن الأمن والشرعية أيضاً، وسط تآكل مستمر لقدرة المشاعر الدينية اليهودية والأساطير على لعب دور الرابط الكافي، وسط الشعور بالعزلة أو عدم الثقة بين الفئات المختلفة داخل المجتمع.

التفكك الاجتماعي وسمات الفاشية

يمكن أن يرتبط التفكك الاجتماعي في المجتمعات الاستعمارية بسمات الفاشية أو النازية، ولا سيما أن الأمر هنا يحمل خصوصية في طريقة التركيز على العدو الخارجي سعياً إلى تعزيز مصطنع للوحدة الداخلية، فالمشكلة هنا أنّها نمط خاص تماماً من التناقض بين الـ«نحن» والـ«هم»، نمط معاكس تماماً لهذا التناقض نفسه لدى الفلسطينيين مثلاً كشعب مُضطَهَد وتحت الاحتلال، إنّ الفرق كبير جداً بين أن توحدك مع جماعتك مشاعر التعرض للظلم، وبين أن توحدك معهم مشاعر الحفاظ على المكتسبات التي نلتها بشكل غير شرعي لأنك وجماعتك ظالمون! كلّ شَيء يتغير معنوياً ونفسياً آنذاك، لن تمتلك الجماعة التي يوحّدها ممارسة الظلم على غيرها تلك الروح الكفاحية والنضالية والتضحية التي تملكها الجماعة المظلومة. هذا لوحده من أبرز الاختلافات الجذرية بين النواة الثقافية لمجتمع المحتلّين والنواة الثقافية لمجتمع التحرر الوطني، لمجتمع الشعب الفلسطيني.

في حالة «إسرائيل»، قد يُنظر إلى الصراعات المستمرة مع الدول المجاورة أو الفلسطينيين كمحفز لخلق هوية جماعية تعتمد على مواجهة «الآخر». لكن هذه الاستراتيجية، قد تؤدي إلى تعميق الانقسامات الداخلية، والمفارقة أن هذا يمكن أن يحدث سواء عندما يتلاشى التهديد الخارجي، أو عندما يشتد بطريقة تؤدي إلى فشل الكيان في تحقيق أمنه المنشود.

على سبيل المثال، تشير دراسات إلى أن المجتمعات التي تعتمد على العسكرة المفرطة أو الخطاب القومي المتطرف أنها قد تعاني من ضعف في التماسك الاجتماعي على المدى الطويل، حيث تصبح «الهوية» مرتبطة بالصراع بدلاً من القيم المشتركة. في «إسرائيل»، يمكن أن يظهر هذا في التوترات بين الأحزاب السياسية، خاصة بين اليمين المتطرف والتيارات العلمانية أو الليبرالية، حيث تتصارع هذه الفصائل على تعريف «الهوية الإسرائيلية».

تشير دراسات إلى أن المجتمعات التي تعتمد على العسكرة المفرطة أو الخطاب القومي المتطرف تعاني من ضعف في التماسك الاجتماعي على المدى الطويل حيث تصبح «الهوية» مرتبطة بالصراع بدلاً من القيم المشتركة

من فمك أدينك... فلسطين معياراً

لم تكن عبارة «لا يمكنني أن أكون صديقك إن لم تكن مع حرية فلسطين» التي صرح بها الكاتب والممثل الأمريكي جوشوا توريك في فيديو قصير مجرد تعاطف انفعالي لحظي، بل تحولاً نوعياً في وعي جيل جديد لم يعد يقبل الصمت أمام ما يحدث. الفيديو القصير الذي أصبح «ترند» يلامس تفضيلات سياسية جديدة وتحولات في مواقف كثيرين على مستوى العالم.

■ إيمان الأحمد

موقف واضح لا لبس فيه، «فإما أن تكون فلسطين حرّة، أو لا يمكنني أن أكون صديقك»، هكذا فقط وبهذه البساطة. تحمل هذه العبارة، رغم وضوحها، رمزية عالية توضح التغير الحاصل في الموقف من القضية الفلسطينية، ليس باعتبارها قضية أرض محتلة وشعب يباد فقط، ضمن انتهاك صارخ لكل القوانين الدولية، بل تحولت فلسطين نفسها إلى «معيار» لاختبار الضمير الإنساني. حيث يجري انتهاك الوجود الإنساني نفسه، إضافة إلى المبادئ الأولى التي تقوم عليها الأخلاق كالعدل والكرامة... إلخ. وكل ما جرى تسويقه من كذب في الإعلام الغربي حول حق الشعوب في تقرير مصيرها والذي بات مكشوفاً ومخزياً.

في هذه المرحلة تحديداً التي تشهد تغيراً في ميزان القوى الدولي وتتوضح فيه الحقائق وتظهر جلية واضحة وينكشف فيه الكثير من كذب وزيف السردية التي روجها الإعلام الغربي سابقاً، وتتحسّس فيها شعوب عديدة المظلومية الفلسطينية، وتستفيق لتأخذ موقفاً مغايراً لما كان عليه الأمر سابقاً، وتصبح فلسطين عنواناً إنسانياً استثنائياً تؤكده عدالة القضية الفلسطينية وعدالة المواجهة مع «المشروع الإسرائيلي»، ثمة كثيرون هنا مازالوا غارقين في الوهم الصهيوني، ومازالوا يعتقدون أن الشمس تشرق من الغرب الأمريكي. يستند موقف البعض من هؤلاء على ما يعانيه من قصور معرفي، ويتأثر البعض الآخر منهم بما ينسجه الإعلام المحلي وإعلام الأنظمة، ويبني قسم منهم موقفه على أساس كيدي وضيق أفق ليس إلّا.

يمكن للكلمة أن تحرك موجة قوية عندما تكون صادقة. وقد أثارت عبارة جوشوا توريك ضجة كبيرة في وسائل التواصل الاجتماعي، وانتشرت بسرعة لتصبح «ترند». تعكس هذه الظاهرة ومثلها الكثير في الفضاء الإعلامي العالمي الكثير: فهي ليست مجرد تضامن مع قضية عادلة، بل تحمل في مضمونها فكرة مرتبطة بإعادة ترتيب لأولويات القيم، أن تكون إنساناً أولاً، قبل أن تكون صديقاً، أو متابعاً، أو زميلاً...إلخ. بمعنى آخر إعادة تعريف للانتماء والصداقة والمسؤولية الإنسانية... إلخ.

تنادي أصوات كثيرة بالوقوف إلى الجانب الصحيح من التاريخ، أصوات لم تعد ترى في الحياد فضيلة حين تكون الضحية واضحة، والظالم مكشوفاً، تعكس الأصوات أفكار وأخلاق أصحابها فمن يؤمن بالعدالة، سيستمع إلى أصوات من ينادي بها.

أخبار ثقافية

محاكاة زلزالية لنموذج من قوس النصر في تدمر

أجرى باحثون روس من أكاديمية العلوم الروسية اختبارات محاكاة زلزالية رقمية لقوس النصر الأثري في تدمر، باستخدام نموذج رقمي ثلاثي الأبعاد دقيق. وكشفت النتائج أن الهيكل المعماري– في حال ترميمه وفق المقترح العلمي الروسي– سيكون قادراً على مقاومة زلازل تصل شدتها إلى 9 درجات على مقياس ريختر. وفق تصريح الدكتورة ناتاليا سولوفيوفا، مديرة مركز الإنقاذ الأثري التابع لمعهد تاريخ الثقافة المادية بأكاديمية العلوم الروسية.

ويسمح النموذج الرقمي بإجراء تجارب محاكاة لتفادي مخاطر ارتكاب أخطاء عند تنفيذ الترميم الفعلي. وأكدت نتائج اختبارات العلماء متدرجة الشدة حتى الحد الأقصى أن الهيكل المرمم سيصمد أمام هذه الهزات العنيفة.

ويقضي المشروع الروسي السوري المشترك لترميم قوس النصر بفرز الأنقاض ومسح كل كتلة حجرية ضوئياً وإعادة بناء نموذج رقمي دقيق للقوس قبل تدميره ودراسة أثرية لأساسات القوس والطبقة الثقافية المحيطة. واستبدال العناصر المفقودة بحجر جيري مُمَرمر «محاكٍ للحجر الأصلي»، مع استخدام 40% من الأحجار التاريخية الباقية.

عن الحرب وذكرياتها

في الذكرى الخمسين للحرب الأهلية، افتُتح معرض «احكيلي» والذي يستمر حتى تموز المقبل، في «بيت بيروت»، كمبادرة تهدف إلى إشراك الجميع، من فنانين وصحافيين وباحثين وجمهور، في حوار مفتوح حول الحرب، من خلال السماح للزائرين بالتفاعل عبر دخول الغرف وكتابة تجاربهم وصدماتهم، أو مشاهدة مقاطع من أفلام تتناول الحرب. إضافة إلى تحويل «بيت بيروت» إلى متحف عام: «لأنه ملك الشعب اللبناني، ويجب استرداده وضمان بقائه مفتوحاً»، كما يؤكد منظموه. «علّ هذه الخطوة تعيد بيروت وتاريخها ملكاً لناسها».

يتابع الزوار مقاطع من بودكاست «معبر»، وعرض لتاريخ بيروت عبر الأزياء، ووسائل الاتصال، وآليات النجاة والحياة تحت القصف. وتعرض مشاهد ويوميات من حياة المقاتلين.

كما جرى تخصيص جناح لقصص من فترة الاحتلال الإسرائيلي للجنوب «1978 – 2000»، بمبادرة من المخرج اللبناني أديب فرحات، الذي عرض تجارب الناس وصدماتهم من تلك المرحلة. في غرفة أخرى، عُلّقت مفاتيح لمنازل مهجّري الجنوب في استحضار رمزي لمفتاح العودة الفلسطيني. وقد شارك بعض الزوار سواء ممن عاشوا الحرب أو مقاتلين سابقين بتجاربهم فيه.

كانوا وكنا

أوضاع عمّال معامل الكبريت في دمشق ومطالبهم التي يناضلون من أجل تحقيقها. نموذج للمقالات التي كان يكتبها النقابيون السوريون دفاعاً عن حقوق الطبقة العاملة السورية من أجل أجور أفضل، ومن أجل فضح الفساد والخسائر داخل المعامل.

جريدة الأخبار العدد 527 الأحد 6 أيلول 1964.

بلاغ عن اجتماع المجلس المركزي لحزب الإرادة الشعبية

عقد المجلس المركزي لحزب الإرادة الشعبية اجتماعه الدوري، اليوم 14 حزيران 2025، في دمشق، بحضور أعضاء المجلس، إضافة إلى 37 عضواً مراقباً تم اختيارهم من قبل مندوبي المؤتمر في المحافظات بغرض زيادة انخراط وفاعلية الشباب والشابات ضمن مختلف الهيئات القيادية للحزب.

أقر المجلس في بداية اجتماعه ضم الأعضاء الجدد كمراقبين، وانتقل بعدها لإنجاز جدول أعماله، والذي تضمن نقاشاً للوضع السياسي المستجد، الدولي والإقليمي وانعكاساته المحلية، ومن ثم جرى نقاش تفصيلي للوضع المحلي في سورية وآفاقه، وانتهى الاجتماع بصياغة المهام العامة الأساسية، السياسية والتنظيمية، ضمن المرحلة القادمة، وبينها متابعة التحضيرات لمؤتمر الحزب القادم الذي أقر المجلس عقده في أقرب فرصة، وأقر أيضاً عقد مؤتمرات المحافظات خلال الفترة القريبة القادمة. كما أصدر بياناً مستقلاً بخصوص العدوان الذي بدأته «إسرائيل» على إيران، وردود إيران عليه والتطورات المتوقعة وتأثيراتها.

بين النقاط الأساسية التي ناقشها الاجتماع، ما يلي:

أولاً: مع استمرار العدوان الهمجي على غزة والشعب الفلسطيني، فقد انتقل «الإسرائيلي»، وبتواطؤ أمريكي معلن، إلى اعتداء أوسع على إيران، هو جزء من محاولات المركز الغربي عكس عقارب التاريخ، عبر محاولة وضع حد لعملية الانكفاء الأمريكية المتعاظمة والمتسارعة موضوعياً.

ثانياً: عمليات التغول «الإسرائيلي» المتواصلة، لا تستهدف إيران وحدها، بل وتستهدف كل دول وشعوب المنطقة، وضمناً السعودية ومصر وتركيا – وهذا ما عبرت عنه هذه الدول وغيرها بتصريحاتها التي أدانت العدوان «الإسرائيلي» – وبالتأكيد سورية التي لن يتركها «الإسرائيلي» بلداً موحدة في حال استطاع الانتصار والتحول إلى «سيد المنطقة»، وهو الأمر الذي لن يحدث ليس فقط لأن ميزان القوى الدولي لن يسمح به، ولكن أيضاً لأن شعوب ودول المنطقة لم ولن تقف مكتوفة الأيدي أمام التغول الأمريكي/«الإسرائيلي».

ثالثاً: بالنسبة للوضع الداخلي السوري، فإن المشكلات الأساسية الكبرى ما تزال عالقة دون حلول حقيقية ومستدامة، من السلم الأهلي إلى حصر السلاح والوضع الاقتصادي والمعيشي للناس، ووصولاً إلى الوضع الأمني والسياسي. ويؤكد كل يوم جديد أن باب الحل كان وما يزال المؤتمر الوطني العام الذي يسمح للسوريين بصياغة الأدوات اللازمة لتقرير مصيرهم بأنفسهم، بما في ذلك عبر حكومة وحدة وطنية شاملة، ودستور دائم وانتخابات حرة ونزيهة، وهذه البنود هي فعلياً جوهر القرار 2254 الذي ما يزال صحيحاً بوصفه أداة مهمة بيد السوريين في تقرير مصيرهم بأنفسهم وفي حفظ سيادتهم ووحدتهم.

رابعاً: ضمن الوضع الداخلي أيضاً، يبقى الوضع الاقتصادي–الاجتماعي شاغلاً أساسياً للغالبية الساحقة من السوريين، التي ما تزال تعيش تحت خط الفقر، والتي لم ينعكس عليها الكلام عن رفع العقوبات بأي إيجابيات ملموسة حتى الآن، ناهيك عن أن رفع العقوبات بشكل فعلي ما يزال موضع شك، حيث يبرز الابتزاز واللعب السياسي الأمريكي بشكل واضح في التعامل مع هذا الملف. كما أن التوجه الاقتصادي الذي تتبناه السلطات القائمة حتى الآن، ما يزال بعيداً عن حل المشكلات الحقيقية التي تعانيها البلاد، لأنه ما يزال ينظر إلى العلاقات الخارجية والاستثمارات الخارجية بوصفها البوصلة، في حين أن الإنتاج الداخلي الحقيقي والموارد الداخلية الحقيقية هي البوصلة الفعلية لاقتصاد منتج يصب في مصلحة البلاد وأهلها، ويرفع من درجة استقلاليتها ولا يجعلها تابعة خاضعة للخارج ولسياسات «الخصخصة» و«اقتصاد السوق الحر» وإلى ما هنالك، التي تشكل الوصفة التقليدية لإخضاع الدول والشعوب التي أنتجها صندوق النقد والبنك الدوليين.

في الجزء الثاني من الاجتماع، الخاص بالقضايا التنظيمية والمهام الملموسة المباشرة، ناقش المجتمعون آليات رفع مستوى العمل التنظيمي والسياسي بين السوريين وفي مختلف المحافظات والقطاعات.

■ دمشق
14 حزيران 2025